أصول الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله في الرد على المخالفين

تقديم

فضيلة الشيخ العلامة
صالح بن فوزان الفوزان

فضيلة الشيخ
د. عبد العزيز بن محمد السدحان

تأليف

فيصل بن قزار الجاسم

دار البشائر الإسلامية

الطبعة الأولى
١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م

شركة دار البشائر الإسلامية
للطباعة والنشر والتوزيع ش. م. م
أسسها الشيخ رمزي دمشقية رحمه الله تعالى سنة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م
بيروت - لبنان ص.ب: ١٤/٥٩٥٥ هاتف: ٧٠٢٨٥٧
فاكس: ٧٠٤٩٦٣/٠٠٩٦١١ e-mail: bashaer@cyberia.net.lb

صورة تقديم فضيلة الشيخ صالح الفوزان حفظه الله

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله نبينا محمد وآله وصحبه ومن والاه. وبعد:

فقد اطلعت على كتاب: (أصول الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله في الرد على المخالفين) لفضيلة الشيخ: فيصل بن قزار الجاسم فوجدته كتاباً جيداً في موضوعه وافياً بالغرض الذي أعد من أجله وهو بيان منهج الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله في الرد على المخالفين موثقاً من كلام الشيخ في مؤلفاته وفتاواه. لأن هذا الموضوع التبس على بعض الناس بسبب قول بعض المغرضين: لا يجوز الرد على المخالف أخذاً بحرية الرأي وجمعاً للكلمة - كما يقولون - فلابد من بيان الحق في هذا فجزى الله المؤلف خير الجزاء على ما قام به من البيان. وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه

كتبه:

صالح بن فوزان الفوزان

عضو هيئة كبار العلماء

في المملكة العربية السعودية

في ٢/١٠/١٤٢٨هـ

تقديم فضيلة الشيخ
العلاّمة صالح بن فوزان الفوزان حفظه الله

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، والصَّلاة والسَّلام على رسول الله نبيّنا محمَّد وآله وصحبه ومَنْ والاه.

وبعد:

فقد اطّلعت على كتاب: «**أصول الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله في الردّ على المخالفين**»، لفضيلة الشيخ: فيصل بن قزار الجاسم.

فوجدته كتاباً جيِّداً في موضوعه، وافياً بالغرض الذي أُعدَّ من أجله ــ وهو بيان منهج الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله في الرد على المخالفين ــ، مُوَثَّقاً من كلام الشيخ من مؤلَّفاته وفتاويه؛ لأن هذا الموضوع التبس على بعض الناس بسبب قول بعض المغرضين: لا يجوز الردّ على المخالف أخذاً بحرِّيَّة الرأي، وجمعاً للكلمة ــ كما يقولون ــ، فلا بدَّ من بيان الحقّ في هذا.

فجزى الله المؤلف خير الجزاء على ما قام به من البيان.

وصلَّى الله وسلَّم على نبيِّنا محمَّد وآله وصحبه.

كتبه

صالح بن فوزان الفوزان

عضو هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية

في ٣/ ١٠/ ١٤٢٨هـ

تقديم فضيلة الشيخ
د. عبد العزيز بن محمد السدحان حفظه الله

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، والصَّلاة والسَّلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومَن والاه.

وبعـد:

من المعلوم بَدَهًا أن سماحة الشيخ ابن باز رحمه الله تعالى من الثلّة المقدّمة في علوم الشريعة في هذا العصر، بل ربما يكون في صدارة ركب العلماء في وقته، وليس ذلك في علمه فحسب، بل في تعامُله وتواضعه؛ ولذا ترى التكامل في منهج الشيخ، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء.

وكان ممّا ظهر في علم الشيخ مسألة الردّ على من أخطأ وخالف، فسلك الشيخ في مسلك الرد منهج سلفه من أئمَّة السُّنَّـة الذين هم أعلم الناس بالحقّ وأرحم الناس بالخلق، فكان منهجه في أسلوبه منهجَ الحكمة، إن دعت المصلحة للشدّة سلكها، وإن دعت المصلحة لعدمها

سلكه، وهذا من باب السياسة الشرعية، وعلماء الأمَّة الراسخون هم أدرى الناس بها.

ومن المعلوم أنّ الردَّ على المخطىء والمخالف ليس بِدعًا من القول، بل هو من الأمور المتقرِّرة شرعاً وعقلاً، والمتأمِّل لنصوص الشرع يرى فيها ردًّا على من خالف، وذلك من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

بعد هذا يقال: إنّ من الجناية على أهل أئمة العلم أن يُنسب إلى مناهجهم شيءٌ دون بحث واستقراء في كلامهم أو كُتبهم، وتزداد الجناية سراية في بدن المجتمع عامَّة وأهل العلم بخاصة إذا كان المنسوب إليه من كبار أهل العلم، فكيف إذا كان في صدارة ركبهم؟!

ذلك لأنّ من كان بهذه المنزلة من الدِّيانة والعلم يكون قدوةً لغيره في منهجه، ـ والمقصود هنا هو الإمام ابن باز رحمه الله تعالى ـ.

وإذا كان ذلك كذلك، فإنّ قول من قال بأنّ الردّ على المخالف ليس من منهج الشيخ ابن باز؛ فريةٌ على سماحته رحمه الله تعالى؛ فكتبه شاهدة وأشرطته ناطقة على خلاف تلك الفرية، بل ردوده مشهورة مسطورة، كلّ ذلك بثوب الأدب العلمي مع المخالفين، وأصول منهجه في الردّ على المخالفين واضحة في جميع ردوده، منضبطة بدلائل الكتاب والسُّنَّة ومنهج سلف الأمَّة.

وهذا الكتاب الذي بين يديك أجاد فيه مؤلِّفه ـ فضيلة الشيخ

فيصل بن قزار الجاسم ــ في بيان شيء كثير من منهج سماحة الإمام ابن باز رحمه الله.

وممّا زاد في جودة الكتاب وقيمته: النقل الموثّق من كلام الإمام ابن باز، وتقديم معالي الشيخ صالح بن فوزان الفوزان أثابه الله تعالى.

ومن سديد القول في هذا المقام ما قاله الشيخ بكر أبو زيد ــ أثابه الله تعالى ــ في كتابه «الردّ على المخالف من أصول الإسلام»، فقد خصَّص ــ أثابه الله تعالى ــ المبحث السادس من كتابه لذكر ثمرات القيام بهذه الوظيفة الشرعية ــ وظيفة الردّ على المخالفين ــ، فذكر سبع ثمراتٍ:

«١ ــ اتِّقاء المضارّ الناجمة عن السكوت.

٢ ــ نشر السُّنَّة وإحياء لما تآكل منها.

٣ ــ من أهم المهمّات: نصح المخالف ونصح جميع المسلمين.

٤ ــ تنقية السَّاحة من المنكودين بالتعريف عليهم بما خالفوا به أمر السُّنَّة والكتاب.

٥ ــ أن الدفع للمخالفات المذمومة كفّ لبأسها عن المسلمين.

٦ ــ دفع الإثم عن المسلمين بالقيام بهذا الفرض الكفائي.

٧ ــ نيل شرف الرُّتبة بالقيام بهذه الحسبة للذبّ عن الشريعة» اهـ.

وبكلّ حال، فبيت القصيد ومحطّ الركب هنا: أنّ مسلك الرَّدّ على المخالفين والتفريق بين الخلاف في الأصول والخلاف في الفروع ولزوم آداب الخلاف هو ممّا عُني به أهل العلم سابقاً ولاحقاً، وشواهد ذلك كثيرةٌ، «وفي طلعة الشمس ما يُغنيك عن زُحَل»، فكتُب الرَّد كثيرة، منها ما هو مستقل بنفسه، ومنها ما هو تبعٌ لغيره.

وممَّا ينبغي أن يُؤكَّد عليه أيضاً أنّ بعض الردود تنضح بالشتم والسباب وربما يكون باعثها تشفِّي الرادّ من المردود عليه، وهذا خلاف المنهج القويم.

ختاماً، بارك الله في الشيخ فيصل بن قزار الجاسم وجعل قوله وقلمه سديداً، وفعله رشيداً، وزادنا وإياه علماً وعملاً، إنه تعالى سميعٌ مجيب.

والحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصالحات.

د. عبد العزيز بن محمد بن عبد الله السدحان

١٧/١٠/١٤٢٨هـ

مقـــدّمة

الحمد لله ربّ العالمين، والصَّلاة والسَّلام على المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعـد:

فإنَّ تتَبُّع سير السلف الماضين والأئمة المهديين لم يزل دأب كثير من العلماء والباحثين، من حيث جعلهم الله تبارك وتعالى أدلاء على صراطه ودعاةً إلى منهاجه، وقد نوّه الله في غير ما موضع من كتابه بمكانة العلماء ومنزلتهم في الدين.

فقـال تعـالـى: ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [الزمر: ٩].

وقال تعالى: ﴿ يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ ﴾ [المجادلة: ١١].

وما من عالم من علماء أهل السُّنَّـة وأئمتهم إلاَّ وقد اعتُني بآثاره وأخباره، فها هي كتب التراجم على اختلاف أنواعها قد حوت شيئاً كثيراً من ذلك، فضلاً عما أُفرد في بعضهم من المصنفات المخصوصة،

كما أفرد في ترجمة الإمام أحمد والشافعي وابن المبارك والحسن البصري وابن تيمية وابن حجر وغيرهم كثير من أئمة السُّنَّة وأعلامها.

وقد يُفرد في بعضهم كتب مخصوصة في ذكر جوانب من حياتهم وأخلاقهم، كما أفرد في الإمام أحمد «كتاب الورع» في ذكر أخباره في هذا الباب.

ومن هؤلاء الأعلام ممن تأخر عن أئمة السلف زمناً، ووافقهم هدياً ومنهجاً، مما لم تقع العينان على مثله، حتى أُطلق عليه بحق «بقيَّة السَّلَف»؛ وهو:

سماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز
إمام أهل السُّنَّة في عصره

والشيخ عبد العزيز بن باز علمٌ من الأعلام، وإمام من الأئمة الذين لا ينقصون في الهدي والسمت والخلق عن أئمة السُّنَّة وأعلامها. بل هو مثال حي ملموس لِما يُقرأ في كتب السُّنَّة عن أخلاق وهدي وسمت السلف.

ولقد امتاز الشيخ رحمه الله بأمرٍ لا أعرف من شَرِكهُ فيه إلاَّ أفراداً من العلماء، وهو جمعه لخصال الخير، حتى صار أحقَّ ما يُطلق عليه ما ذكره الحافظ ابن حجر في عبد الله بن المبارك؛ حيث قال عنه كما في تقريب التهذيب: **«ثقة ثبت فقيه عالم جواد مجاهد جُمِعت فيه خصال الخير»**.

والشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله: **«ثقة ثبت فقيه عالم جواد**

مجاهد جُمعت فيه خصال الخير». وهو رحمه الله وإن لم يجاهد بسيفه فقد جاهد بقلمه أعظم من ذلك، والظنُّ به أن لو أقدره الله على ذلك لفعل.

وقد كتب كثير من أهل العلم في ترجمة الشيخ رحمه الله، وذكروا كثيراً من جوانب حياته، ما بين مُطوّل ومختصر ومتوسط، حتى بلغت العشرات. وأُفردت كتب مخصوصة في ذكر بعض جوانب حياته.

ومن الجوانب المهمة في حياة الشيخ رحمه الله: منهجه في الردّ على المخالفين والمخطئين، وطريقته في بيان أخطائهم.

فلقد امتاز الشيخ رحمه الله بالقبول العظيم عند الموافق والمخالف، وشهد له الجميع بالأمانة، والصدق، وحسن النصيحة، مع الغيرة العظيمة على حرمات الله تعالى.

ولما كان الشيخ مقبولاً عند عامة أهل السُّنَّة، صار كثيرٌ من الناس ينتحل مذهبه، وينسب نفسه إلى طريقته ــ أعني: في باب الردّ على المخالفين والتعامل مع الأخطاء، سواء أخطاء العامة أم الدعاة ــ...!

فترى من ينحى منحى الرفق واللين دوماً في معالجة الأخطاء، ولو كانت في أصول الدين، بحيث يُغفل جانب الشدة والغلظة، تراه ينسب هذه الطريقة إلى الشيخ رحمه الله، ويذكر ما عُرف عن الشيخ من الرفق واللين والسماحة، قاصداً تعميم هذا المنحى على كل الأخطاء، ومع كل المخالفين، وسيجد من الأمثلة في حياة الشيخ شيئاً كثيراً.

كما ترى من ينحى منحى الشدة والغلظة دوماً في معالجة الأخطاء، ولو كانت من قبيل هفوات أهل السُّنَّة والجماعة، بحيث يُغفل جانب الرفق واللين والسماحة، تراه أيضاً ينسب طريقته إلى طريقة الشيخ ومنهجه، ويذكر مواقف كثيرةً قد تَعامل فيها الشيخ بشيء من الشدة والغلظة، مُغفلاً جانب الرفق واللين في معالجة الأخطاء.

وكلا الفريقين قد أصاب جانباً من الحقّ وأغفل آخر؛ فصار حال كلٍّ منهما كحال الأعور الذي يرى جانباً ويعمى عن جانب؛ والحقُّ وسطٌ بين طرفين، وهدًى بين ضلالتين.

والشيخ رحمه الله كان إماماً من أئمة الهدى، وعلماً مِن أعلام السُّنَّة، فكان يتعامل مع كل خطأ بحسبه، فربما يشدِّد في مواضع، ويرفق ويلين في أخرى، وقد يتلطَّف مع بعض المخطئين، ويُغلِّظ على آخرين، فلكلّ مقامٍ مقال، ولكلّ حادثة حديث.

فمن الخطأ بمكانٍ اختزال المواقف من حياة إمام من الأئمة كالشيخ رحمه الله من غير استقراءٍ لأحواله ومواقفه وأقواله؛ فإن هذا يوقع في الخلل إلى حدٍّ قد يصل إلى الافتراء على الشيخ رحمه الله، والإشاعة عنه بما لا يرضاه ولا يراه.

فلا يمكن لأحد أن ينسب منهجاً ما لإمام من الأئمة قبل الاستقراء التام لكتاباته، ومواقفه، وأحواله؛ فإن الموقف المعيَّن قد تعتريه من الظروف ما تخرجه عما يجب في مثيلاته، بخلاف ما إذا جُمعت هذه المواقف كلها، فإنه يتبين بوضوحِ المنهج والطريق الذي ينتهجه الشيخ،

بحيث يمكن بعد ذلك تفسير مواقفه وآراءه مع اختلاف الأحوال والظروف.

وكان جانب الردّ على المخالفين في حياة الشيخ بارزاً ظاهراً، حتى صار رحمه الله علماً من الأعلام في الردّ على المخالف، وحماية جناب الشريعة.

والناس في هذا الباب منقسمون أقساماً:

قسم يمنع من الردّ إما عموماً، أو على الدعاة خصوصاً، زعماً أن الردّ على المخالف مما يمزق الكلمة، ويفرِّق الصَّفّ؛ وبعض هؤلاء لهم أهواءٌ ومناهج مخالفة، يريدون إسكات أصوات الناصحين، وإغفال خطأ المخطئين من أرباب الجماعات والأحزاب المخالفة، متذرِّعين بالدعوة إلى جمع الكلمة، وتوحيد الصَّفّ.

وقسم يرى الردّ في كل شيء، ولو على أمورٍ لا تستحقّ الردّ، أو على أمور تختلف فيها الآراء مما لم تتضح فيها المخالفة للكتاب والسُّنَّـة وهدي سلف الأمة، أو في حالٍ يترتب على الردّ مفسدة أعظم، وتفوت به مصلحة أكبر.

وقسم وسط، يرى أن الردّ على المخالفين من الدين، وأن الله قد أوجب على المسلمين بيان الحقّ، وإنكار المنكر، وأن هذا من أخص وظائف العالم والداعية؛ إلاَّ أن الردّ لا بدَّ أن يكون وفق الطريقة الشرعية والمنهج النبوي، القائم على جلب المصالح وتكثيرها، ودفع المفاسد وتقليلها، فمتى ما كانت المصلحة الشرعية تقتضي الردّ، وجب حينئذ، ومتى اقتضت عدمه لم يجب.

والردّ على المخالفين من جنس العقوبة الشرعية التي يُراد بها قمع الشرّ والفساد، وإبطال أسبابه، وقد كان النَّبـيّ ﷺ يقيم الحدود على من استوجبها، ونجد أنه ترك بعضها لمَّا كانت المصلحة تقتضي ذلك، كما ترك إقامة الحد على ابن أُبَـيّ ابن سلول رأس المنافقين لمَّا تكلم في حادث الإفك، ولمَّا وصف النَّبـيّ ﷺ بالأذلّ، وترك كذلك إقامة الحد على ذي الخويصرة لمَّا طعن في قسمة النَّبـي ﷺ.

وهذا البحث الذي بين يديك أخي القارىء هو ثمرة استقراء لمواقف وأقوال الشيخ رحمه الله في ردّه على المخالفين، وإنكاره على المخطئين. إذ إنني حاولت استقراء جميع ما كتبه الشيخ، وما كُتب في سيرته وترجمته. وأرجو أن لا يكون قد فاتني شيء إلاَّ ما شذّ.

ثم بعد هذا الجمع عكفت على دراسة هذه المواقف والردّود دراسة متأنية محاولاً استنباط الأصول التي ينطلق الشيخ من خلالها في ردّه على المخالفين. حتى وصلت إلى هذه الزبدة والخلاصة لأصول الشيخ رحمه الله في ردّه على المخالفين.

وليس غرضي من ذلك جمع ردود الشيخ رحمه الله في موضع واحد، **وإنما المراد ذكر أصول الردّ على المخالفين**.

كما أنني حاولت أن أذكر هذه الأصول بصورة سهلة وواضحة، من غير تكلف ولا تعقيد، خلافاً لما هو موجود في بعض ما كُتب في هذا الباب من الغموض والكلام غير الواضح، إلى حدٍّ يعسر على القارىء تطبيق أصول الردّ على المخالفين فضلاً عن فهمها فهماً صحيحاً.

وقد كان النَّبي ﷺ يتكلَّم بكلام واضح سهل لا تكلُّف فيه ولا غموض.

قالت عائشة رضي الله عنها: «**إنما كان النَّبي ﷺ يُحدِّث حديثاً لو عدَّه العادُّ لأحصاه**»(١).

وكذلك كان الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله سهل العبارة، واضح الكلام، يفهمه كل من سمعه من جاهل ومتعلم، وصغير وكبير، وذكر وأنثى.

ولم يكن من نيتي الكتابة في هذا الموضوع ابتداءً لو لا أنْ كلَّفني به من لا أستطيع ردّه، وهو شيخنا المفضال عبد العزيز بن محمد السدحان، فإنه قد جرى بيني وبينه كلام حول هذا الموضوع، وأنَّ بعض أصحاب المناهج المخالفة يمنعون من الردّ على المخالفين، والتغليظ على من يستحق التغليظ، ويحتجون بالشيخ ابن باز رحمه الله وما عُرف عنه من الرفق واللين، فأوضح حفظه الله طريقة الشيخ رحمه الله، وبيَّن أن كلاًّ يدعي وصلاً به، ثم كلَّفني بكتابة هذا البحث، وجمع كلام الشيخ ومواقفه، فكان هذا البحث الذي بين يديك.

وقد تفضَّل بقراءته، واستدراك بعض التعديلات عليه، والتقديم له فضيلة الشيخ العلامة الدكتور صالح بن فوزان الفوزان، وقد قمت بتنفيذ جميع التعديلات التي استدركها الشيخ حفظه الله، وبارك في عمره وعلمه.

---

(١) رواه البخاري (٣٣٧٤)، ومسلم (٢٤٩٣).

كما تفضَّل الشيخ الدكتور عبد العزيز بن محمد السدحان مشكوراً بقراءته أيضاً ومراجعته، وإبداء الملاحظات حوله، ثم كتب له مقدِّمة أثبتُّها في أول الكتاب.

والخطة التي سرت عليها في هذا البحث:

أنني أذكر تحت كل أصل من أصول الردّ على المخالف مطلبين رئيسيين: مطلب في تقرير الأصل من أقوال الشيخ، ومطلب في تقريره من أفعاله ومواقفه. ولا أستطرد كثيراً في ذكر الأدلة على صحة الأصل من الكتاب والسُّنَّة وآثار سلف الأُمة، اكتفاءاً بما يذكره الشيخ منها في ضمن ما أسوقه من أقواله.

والله أسأل أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه، إنه سميع مجيب.

❑ ❑ ❑

الفصل الأوَّل

وُجُوبُ الرَّدِّ عَلَىٰ المُخَالِفِ

المبحث الأوَّل

يجِبُ الرَّدُّ عَلَىٰ كُلِّ مَنْ أَخْطَأَ فِي الدِّينِ، والإِنْكَارُ عَلَىٰ مَنْ خَالَفَ الكِتَابَ وَالسُّنَّة وَمَا عَلَيْهِ سَلَفُ الأُمَّةِ

هذا الأمر كان من أظهر وأبرز سمات الشيخ رحمه الله، إذ كان لا يسكت عن منكر علمه، بل يسارع إلى إنكاره والتحذير منه، ونصيحة من وقع فيه، اتباعاً لقول الله تبارك وتعالى: ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ۚ يَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾ [التوبة: ٧١].

حيث جعل الله عزَّ وجلّ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من أبرز صفات المؤمنين.

وقال جَلَّ وعَلاَ في بيان خيرية الأمة: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾ [آل عمران: ١١٠].

فدلَّ على أنَّ مِن أعظم أسباب خيريتها أنها تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر، بخلاف ما كانت عليه الأمم السابقة، حيث قال تعالى في أسباب استحقاقهم لمقت الله ولعنته: ﴿لُعِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُۥدَ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ ۚ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَوا۟ وَّكَانُوا۟

يَعْتَدُونَ ﴿٧٨﴾ كَانُوا۟ لَا يَتَنَاهَوْنَ عَن مُّنكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا۟ يَفْعَلُونَ﴾ [المائدة: ٧٨ ـ ٧٩].

وقال النبي ﷺ: «**مَن رأى منكم منكراً فليغيِّره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان**»(١).

قال الشيخ محمد الموسى ـ مدير مكتب بيت سماحته ـ: «سماحة الشيخ إمام عصره في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فهذا دأبه ومنهج حياته، فلا يكاد يُذكر له معروف إلاَّ أيده، ودعا لصاحبه، ودعمه بكل ما يستطيع.

ولا يكاد يُذكر له منكر صغيراً كان أم كبيراً، خاصاً أم عاماً، وسواء كان من فرد أو جماعة إلاَّ بادر إلى إنكاره، وتغييره بما يستطيع»(٢).

❑ ❑ ❑

---

(١) رواه مسلم (٤٩).

(٢) جوانب من سيرة الإمام عبد العزيز بن باز (ص٣٤٢).

المطلب الأوَّل

تَقْرِيرُ ذٰلِكَ مِنْ أَقْوَالِهِ

قال الشيخ رحمه الله: «أمَّا ما خالف النصّ مِن الكتاب والسُّنَّة؛ فالواجب الإنكار على من خالف النص بالحكمة والموعظة الحسنة والجدالْ بالتي هي أحسن؛ عملاً بقوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة: ٢].

وقوله سبحانه: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾ [التوبة: ٧١].

وقوله عزَّ وجلّ: ﴿ادْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [النحل: ١٢٥].

وقول النبـي ﷺ: **«مَن رأى منكم منكراً فليغيِّره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان»**، وقوله ﷺ: **«مَن دلَّ على خير فله مثل أجر فاعله»**، أخرجهما مسلم في صحيحه. والآيات والأحاديث في هذا كثيرة»[(١)].

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (٣/ ٥٨).

وقال في ردّه على الصابوني: «وكأنّ الأخ الصابوني ذكر هذا الحديث ـ أي: «**ثلاثة من أصول الإيمان: الكف عمن قال لا إله إلاّ الله، ولا نكفر مسلماً بذنب، والإيمان بالأقدار**» ـ ليستدل به على وجوب الكف عن الكلام في الأشاعرة وبيان ما أخطئوا فيه، وهكذا ما أخطأ فيه غيرهم من الفرق الإسلامية.

وليس الأمر كما زعم؛ فإن الحديث المذكور لو صح لا يدلّ على شرعية الكف عمَّن خالف الحقّ، كما أنه لا يدل على ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وبيان ما أخطأ فيه المخطئون وغلِط فيه الغالطون من الأشاعرة وغيرهم، بل الأدلة من الكتاب والسُّنَّة الصحيحة كلها تدل على وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والإنكار على من خالف الحقّ وإرشاده إلى طريق الصواب؛ حتى يهلك من هلك عن بيّنة ويحيى من حيي عن بينة، كما بينا ذلك فيما سبق.

وإنما المقصود من الحديث ـ لو صحّ ـ: الكف عن قتال من أظهر الإسلام وتكلم بكلمة التوحيد حتى يُنظر في أمره بعد ذلك، ويُعامل بما يستحق حسب الأدلة الشرعية؛ كما دلت على ذلك الأحاديث الصحيحة التي أشرنا إليها آنفاً»[(١)].

وقال: «فالواجب على علماء الإسلام أن ينشروا دين الله بين الناس، وأن يوضحوا لأهل البدع والتصوف والخرافات والانحراف بطلان ما هم عليه من البدع، ويوضحوا لهم السُّنَّة الغراء والطريقة

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (٣/ ٨٢).

السمحة الواضحة، وأن يُبيِّنوا لهم أدلتها من الكتاب والسُّنَّة، وأن ينبهوهم إلى أخطائهم بالأسلوب الحسن... إلى أن قال: هذا هو المنهج الذي يجب الأخذ به والتمسك به، والسير عليه، والدعوة إليه، وكل ما يخالف ذلك مما أحدثه الناس يجب أن يُترك وأن يُرفض مع البيان والإيضاح حتى لا يهلك هالك إلاَّ عن بينة»[1].

وقال: «وعلى الزوج والزوجة، وعلى الأخ والقريب، وعلى الجار وعلى الجليس، وعلى غيرهم القيام بذلك، كما قال الله تعالى في وصف المؤمنين والمؤمنات: ﴿يَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾ [التوبة: ٧١].

وقال المصطفى عليه الصَّلاة والسَّلام: «**إنَّ النَّاس إذا رأوا المنكر فلم يغيروه أوشك أن يعمهم الله بعقابه**»، ويقول عليه الصَّلاة والسَّلام: «**مَن رأى منكم منكراً فليغيِّره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان**».

وهذا عام لجميع المنكرات، سواء كانت في الطريق، أو في البيت، أو في المسجد، أو في الطائرة، أو في القطار، أو في السيارة، أو في أي مكان، وهو يعم الرجال والنساء جميعاً، المرأة تتكلم، والرجل يتكلم بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. لأن في هذا صلاح الجميع ونجاة الجميع، ولا يجوز السكوت عن ذلك من أجل خاطر الزوج أو خاطر الأخ أو خاطر فلان وفلان، لكن يكون بالأسلوب

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (٣/ ١٣٢).

الحسن والكلمات الطيبة، لا بالعنف والشدة، ومع ملاحظة الأوقات المناسبة»[1].

وقال: «فالواجب على علماء المسلمين توضيح الحقيقة، ومناقشة كل جماعة أو جمعية، ونصح الجميع بأن يسيروا في الخط الذي رسمه الله لعباده ودعا إليه نبينا محمد، ومن تجاوز هذا واستمر في عناده ـ لمصالح شخصية أو لمقاصد لا يعلمها إلاَّ الله ـ فإن الواجب التشهير به والتحذير منه ممن عرف الحقيقة؛ حتى يتجنب الناس طريقهم، وحتى لا يدخل معهم من لا يعرف حقيقة أمرهم فيضلوه ويصرفوه عن الطريق المستقيم الذي أمرنا الله باتباعه في قوله جَلَّ وعَلاَ: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [التوبة: ١٥٣]»[2].

وقال: «فلا يجوز لأهل العلم السكوت وترك الكلام للفاجر والمبتدع والجاهل؛ فإن هذا غلط عظيم، ومن أسباب انتشار الشر والبدع واختفاء الخير وقلته، وخفاء السُّنَّة.

فالواجب على أهل العلم أن يتكلموا بالحقّ، ويدعوا إليه، وأن ينكروا الباطل ويحذروا منه، ويجب أن يكون ذلك عن علم وبصيرة»[3].

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (٤/ ٥١).

(٢) المصدر نفسه (٤/ ١٣٦).

(٣) المصدر نفسه (٩/ ٢٢٤).

مسألة: ما هو الخطأ الذي لا يجوز السكوت عنه، بل يجب أن يُردّ عليه؟

الخطأ الذي يجب إنكاره عند الشيخ هو كل ما خالف الدليل من الكتاب والسُّنَّة أو عمل السلف، ولا فرق بين أن يكون في أصول الدين أو فروعه.

وهذا هو الذي دلت عليه عمومات الشريعة، وأحوال السلف.

وأما مقولة: «لا إنكار في مسائل الخلاف»: فقول باطلٌ لا يُعلمُ أنَّ أحداً من أئمة الإسلام ذكره، بل هو مخالف لإجماع الأئمة.

وبيان ذلك أن الأقوال المخالفة على نوعين:

الأوَّل: ما كان عليه دليلٌ من كتاب أو سُنَّة أو أثر عن السلف، فهذا للاجتهاد فيه مجال، فلا إنكار فيه، فيقال إذاً: «لا إنكار في مسائل الاجتهاد».

الثَّاني: ما لم يكن عليه دليلٌ من كتاب أو سُنَّة أو أثر عن السلف، فهذا ينبغي إنكاره مهما كانت مكانة ومنزلة القائل به.

قال ابن القيم رحمه الله: «قولهم «إنَّ مسائل الخلاف لا إنكار فيها» ليس بصحيح، **فإن الإنكار إما أن يتوجه إلى القول والفتوى أو العمل**. أما الأوَّل: فإذا كان القول يخالف سُنَّة أو إجماعاً شائعاً وجب إنكاره اتفاقاً، وإن لم يكن كذلك فإنَّ بيان ضعفه ومخالفته للدليل إنكار مثله، وأما العمل فإذا كان على خلاف سُنَّة أو إجماع وجب إنكاره بحسب درجات الإنكار...».

إلى أن قال: «وإذا لم يكن في المسألة سُنَّة ولا إجماع، وللاجتهاد فيها مساغٌ؛ لم يُنكر على من عمل بها مجتهداً أو مقلداً، وإنما دخل هذا اللبس من جهة أن القائل يعتقد أن مسائل الخلاف هي مسائل الاجتهاد، كما اعتقد ذلك طوائف من الناس ممن ليس لهم تحقيق في العلم، والصواب ما عليه الأئمة»(١).

تقرير هذه المسألة من أقوال الشيخ:

قال الشيخ رحمه الله: «والخطأ ما خالف الدليل الشرعي، وهو ما قاله الله ورسوله، فلا يؤخذ أحد من الناس إلاَّ بخطأ يخالف الدليل، والواجب اتِّباع الحقّ»(٢).

❑ ❑ ❑

---

(١) إعلام الموقعين (٣/ ٣٠٠).

(٢) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (٢٨/ ٢٥٥).

المطلب الثَّاني
تَقْرِيرُ ذٰلِكَ مِنْ أَفْعَالِهِ

قال الشيخ محمد الموسى ـ مدير مكتب بيت سماحته ـ:

«سماحة الشيخ إمام عصره في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فهذا دأبه ومنهج حياته، فلا يكاد يُذكر له معروف إلاَّ أيده، ودعا لصاحبه، ودعمه بكل ما يستطيع.

ولا يكاد يُذكر له منكر ـ صغيراً كان أم كبيراً، خاصاً أم عاماً، وسواء كان من فرد أو جماعة ـ إلاَّ بادر إلى إنكاره، وتغييره بما يستطيع»[1].

ولقد تنوعت ردود الشيخ رحمه الله على المخالفين، واستوعبت مخالفات كثيرة.

وقد قسمتها إلى قسمين، محاولاً استقصاءها على النحو التالي:

---

(١) جوانب من سيرة الإمام عبد العزيز بن باز ص٣٤٢.

أوّلاً: الردّ على منكرات وأخطاء عامة في الصحف والمجلات وغيرها

* ردّه على نشر صحيفة لبنانية كلاماً خطيراً عن مسئول كبير:

قال رحمه الله: «فقد نشرت صحيفة «الشهاب» اللبنانية ــ في عددها الصادر في ٢٣ ربيع الأوَّل سنة ١٣٩٤هـ، الموافق ١ نيسان سنة ١٩٧٤م ــ، فقرات خطيرة من كلام مسئول كبير، ألقاه في إحدى المناسبات، حول الثقافة الذاتية والوعي القومي، يتضمن الطعن في القرآن الكريم بأنه متناقض، ومشتمل على بعض الخرافات، مع وصف الرسول محمَّد ﷺ بأنه إنسان بسيط يسافر كثيراً في الصحراء، ويستمع إلى الخرافات البسيطة السائدة في ذلك الوقت، وقد نقل تلك الخرافات إلى القرآن الكريم. . .

ولما قرأت هذا المقال في صحيفة «الشهاب» بادرت بإرسال برقية للمذكور بتاريخ ٧/ ٤ سنة ١٣٩٤هـ هذا نصها: نشرت صحيفة «الشهاب» ــ بعدد ٢٣ ربيع الأوَّل سنة ١٣٩٤هـ ــ حديثاً ــ نُسِب إليكم ــ غاية في الخطورة، يتضمن الطعن في القرآن الكريم بالتناقض، والاشتمال على الخرافات، والطعن في مقام الرسالة المحمدية العظيم. وقد أزعج ذلك المسلمين واستنكروه غاية الاستنكار، فإن كان ذلك صدر منكم فالواجب ــ شرعاً ــ المبادرة إلى التوبة النصوح منه، وإعلانها بطرق الإعلان الرسمية، وإلا وجب إعلان بيان رسمي صريح

بتكذيبه، واعتقاد خلافه كي يطمئن المسلمون، وتهدأ ثائرتهم من هذه التصريحات الخطيرة.

ونسأل الله تعالى أن يوفق الجميع لما فيه الخير والصلاح في الدنيا والآخرة، وللتوبة من جميع الآثام، سرها وجهرها، وأن يعزّ الإسلام وأهله وأوطانه إنه سميع مجيب. رئيس الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة عبد العزيز بن عبد الله بن باز

ثم أرسلت برقية أخرى مني ومن المشايخ: حسنين محمد مخلوف، وأبي الحسن علي الحسني الندوي، وأبي بكر محمود جومي، والدكتور محمد أمين المصري، وذلك بتاريخ ١٦/ ٤/ ١٣٩٤هـ»[(١)].

*** ردّه على من يقول بحلول الله في خلقه:**

قال رحمه الله: «فقد تكررت الأسئلة عمن يقول: بأن الله سبحانه حالٌّ بين خلقه، ومختلط بهم، وأن ذلك هو معنى المعيّة العامّة، وشبهوا أيضاً بقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلْغَرْبِيِّ . . .﴾ الآية [القصص: ٤٤]، وقوله: ﴿وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَٰمَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ﴾ [آل عمران: ٤٤]، ومعنى ذلك أن الرسول ﷺ لم يكن عندهم، وإنما كان الله تعالى بذاته معهم؛ لأنه في كلّ مكان، على حد قولهم.

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (١/ ٨٢).

ولما كان القائل بهذا القول قد أساء الفهم، وارتكب خطأً فاحشاً مخالفاً للعقيدة الصحيحة التي جاء بها القرآن والسُّنَّة، واعتقدها سلف هذه الأمة، رأيت بيان الحقّ، وإيضاح ما خفي على هذا القائل في هذا الأمر العظيم، الذي يتعلق بأسماء الله وصفاته.

فالله سبحانه وتعالى يوصف بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسوله محمَّد ﷺ على ما يليق بجلاله، من غير تكييف ولا تمثيل، ومن غير تحريف ولا تعطيل، كما قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

وإنَّ ممَّا ثبت في القرآن والسُّنَّة، وأجمع عليه سلف الأمة: أن الله سبحانه فوق خلقه، بائن منهم، مستوٍ على عرشه، استواءً يليق بجلاله، لا يشابه خلقه في استوائهم، وهو سبحانه معهم بعلمه، لا تخفى عليه منهم خافية، وهذا هو ما يدل عليه القرآن، بأبلغ العبارات وأوضحها، وما تدل عليه السُّنَّة بالأحاديث الصحيحة الصريحة، ...»(١).

*** إبطاله لما يُدَّعى أنها وصية أحمد خادم الحجرة:**

قال رحمه الله: «مِن عبد العزيز بن عبد الله بن باز إلى مَن يَطَّلع عليه من المسلمين حفظهم الله بالإسلام، وأعاذنا وإياهم من شر مفتريات الجهلة الطغام، آمين. سلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (١/ ١٣٩).

أما بعد: فقد اطلعت على كلمة منسوبة إلى الشيخ أحمد خادم الحرم النبوي الشريف بعنوان: «هذه وصية من المدينة المنورة عن الشيخ أحمد خادم الحرم النبوي الشريف» قال فيها. . . ».

هذه خلاصة ما في الوصية المكذوبة على رسول الله ﷺ، ولقد سمعنا هذه الوصية المكذوبة مرات كثيرة منذ سنوات متعددة، تُنشر بين الناس فيما بين وقت وآخر، وتُرَوَّج بين الكثير من العامة، وفي ألفاظها اختلاف، وكاذبها يقول: إنه رأى النَّبي ﷺ في النوم فحمله هذه الوصية، وفي هذه النشرة الأخيرة التي ذكرنا لك أيها القارىء زعم المفتري فيها أنه رأى النَّبـي ﷺ عندما تهيأ للنوم، فالمعنى: أنه رآه يقظة!

زعم هذا المفتري في هذه الوصية أشياء كثيرة، هي من أوضح الكذب، وأبين الباطل، سأنبهك عليها قريباً في هذه الكلمة إن شاء الله ولقد نبهت عليها في السنوات الماضية، وبينت للناس أنها من أوضح الكذب، وأبين الباطل. . »(١).

*** إبطاله لما يُسمَّى بِرُقية العقرب في منطقة الفرع:**

قال رحمه الله: «من عبد العزيز بن عبد الله بن باز إلى من يراه من المسلمين في منطقة الفرع وغيرها من ضواحي المدينة المنورة، وفقهم الله للفقه في الدين آمين. سلام عليكم ورحمة الله وبركاته، **أمَّا بعد**:

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (١/ ١٩٣).

فقد بلغني أنه يوجد بجهتكم رقية لـ «العقرب» وغيرها من ذوات السم، مشتملة على أنواع من الشرك فوجب عليَّ تنبيهكم عليها، وتحذيركم منها. . »[1].

*** الردّ على ما ورد في جريدة «إدارت» فيما يتعلق بالطعن في عقيدة السعوديّة:**

قال رحمه الله: «فقد اطلعت على المقال الذي نشر بجريدة «إدارت» الأوردية الأسبوعية، الصادرة في مدينة «كانفور» الصناعية بولاية «أترابراديش»، في صفحتها الأُولى، والمتضمن: حملة إعلامية ضد المملكة العربية السعودية وتمسكها بعقيدتها الإسلامية، ومحاربتها للبدع، واتهام عقيدة السلف التي تسير عليها الحكومة، بأنها ليست سنِّيَّـة، مما يهدف به كاتبه إلى التفرقة بين أهل السُّنَّـة، وتشجيع البدع والخرافات.

وهذا لا شك تدبير سيِّء، وتصرف خطير، يراد به الإساءة إلى الدين الإسلامي، وبث البدع والضلالات، ثم إن هذا المقال يركز بشكل واضح على موضوع إقامة الاحتفال بمولد الرسول ﷺ وجعله منطلقاً للحديث عن عقيدة المملكة وقيادتها. لذا رأيت التنبيه على ذلك. . . »[2].

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (١/ ٢٠٨).

(٢) المصدر نفسه (١/ ٢٢٢).

*** إنكاره لما نُشر في مجلة «المجتمع» فيما يتعلق بفيلم «محمد رسول الله»:**

قال رحمه الله: «فقد اطلعت على ما نشرته مجلة «المجتمع» الكويتية ـ في عددها ١٦٢ الصادر بتاريخ ١٣٩٣/٧/٩هـ ـ تحت عنوان «فيلم محمد رسول الله».

وقد تضمَّن الخبر المذكور: أنه خلال الأيام الماضية تم التوقيع على عقد تأسيس الشركة العربية للإنتاج السينمائي العالمي، وتولى التوقيع ممثلو حكومات ليبيا والكويت والمغرب والبحرين، وأنَّ الشركة المذكورة تعاقدت مع المخرج مصطفى عقاد لإنتاج فيلم عن النَّبي ﷺ حياته وتعاليمه (بالسينما سكوب) والألوان، يستمر عرضه ثلاث ساعات ويخرج بعشرين لغة عالمية بما فيها العربية. وذلك بالاستناد إلى قصة أقرها الأزهر والمجلس الشيعي الأعلى، واشترك في صياغتها: توفيق الحكيم وعبد الحميد جودة السحار، وعبد الرحمن الشرقاوي، انتهى الخبر المذكور.

ولكون ذلك فيما نعتقد أمراً منكراً، وحدثاً خطيراً يترتب عليه مفاسدُ كبرى، وأضرارٌ عظيمة، واستهانة بالمصطفى ﷺ، وتعريضٌ لذاته الشريفة إلى التلاعب بها، والاستهزاءِ والتنقص؛ رأيت المساهمة في إنكار هذا المنكر، والإهابة بالدول الأربع الموافِقة على إخراجه بالرجوع عن ذلك تعظيماً للنبي ﷺ، واحتراماً له، واحترازاً عن

تعريض ذاته الشريفة للتنقّص والاستهانة والسخرية. . .»[1].

*** إنكاره لما نشرته مجلة «رابطة العلوم الإسلامية» فيما يتعلق ببناء مسجد على أصحاب الكهف:**

قال رحمه الله: «فقد اطلعت على ما نشر في العدد الثَّالث من مجلة «رابطة العلوم الإسلامية» في باب (أخبار المسلمين في شهر): أنَّ رابطة العلوم الإسلامية في «المملكة الأردنيّة الهاشميّة» تنوي إشادة مسجد على الكهف الذي اكتشف حديثاً في قرية الرحيب، وهو الكهف الذي يقال إن أهل الكهف الوارد ذكرهم في القرآن الكريم رقدوا فيه، انتهى.

ولواجب النصح لله ولعباده رأيت أن أوجه كلمة في المجلة نفسها لرابطة العلوم الإسلامية في «المملكة الأردنيّة الهاشميّة»، مضمونها نصيحةُ الرابطة عن تنفيذ ما نوته من إشادة مسجد على الكهف المذكور؛ وما ذاك إلاَّ لأن إشادة المساجد على قبور الأنبياء والصالحين وآثارهم مما جاءت الشريعة الإسلامية الكاملة بالمنع منه، والتحذير عنه، ولعن من فعله؛ لكونه من وسائل الشرك والغلو في الأنبياء والصالحين.

والواقع شاهد بصحة ما جاءت به الشريعة، ودليل على أنها من عند الله عزَّ وجلّ، وبرهان ساطع وحجة قاطعة على صدق

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (١/ ٤١٣).

رسول الله ﷺ فيما جاء به عن الله وبلغه الأمة، وكل من تأمل أحوال العالم الإسلامي وما حصل فيه من الشرك والغلو بسبب إشادة المساجد على الأضرحة وتعظيمها وفرشها وتجميلها واتخاذ السدنة لها عَلِمَ يقيناً أنها من وسائل الشرك، وأن من محاسن الشريعة الإسلامية المنع منها والتحذير من إشادتها، . . .»[1].

* **ردّه على مقال فيه تمجيد لأعمال الجاهلية:**

قال رحمه الله: «فقد اطلعت على مقال نشر في بعض الصحف يتضمن تمجيد بعض أعمال الجاهلية والفخر بها والدعوة إليها، مثل التعلق بالنجُوم والأبراج والحظ والطالع!

فرأيت أنَّ مِن الواجب التنبيه على ما تضمنه المقال من الباطل، **فأقول:**

إن ما يُسمَّى بعلم النجوم والحظ والطالع من أعمال الجاهلية التي جاء الإسلام بإبطالها وبيان أنها من الشرك؛ لما فيها من التعلق بغير الله تعالى واعتقاد النصر والنفع في غيره، وتصديق العرافين والكهنة الذين يدَّعون علم الغيب زوراً وبهتاناً، ويعبثون بعقول السذّج والأغرار من الناس؛ ليبتزوا أموالهم ويغيروا عقائدهم . . .»[2].

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (١/ ٤٢٣).

(٢) المصدر نفسه (٢/ ١٢٣).

*** إبطاله لنشرةٍ وُزِّعت، فيها تعليق الأجر على توزيعها:**

قال رحمه الله: «فقد اطلعت على نشرة يوزعها الكثير من الناس عن جهل أو قصد سيِّءٍ، قد بدأها صاحبها بقول الله تعالى: ﴿ بَلِ ٱللَّهَ فَٱعۡبُدۡ وَكُن مِّنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴾ [الزمر:٦٦]، وذكر بعدها آيات، ثم قال ما نصه: اهتم بإرسال هذه الآيات لتكون مجلبة خير ويمنٍ ومال وفلاح. ثم ذكر بعد ذلك أنه تم توزيعها حول العالم، وأنَّ مَن اعتنى بها ربح ربحاً كثيراً، ومن أغفلها أصيب بأنواع من الحوادث، وذكر أنها تمنع المضرات وتجلب العلاج والخير بعد أربعة أيام.

ونظراً إلى أن هذه النشرة لا أساس لها من الصحة، بل هي كذب وافتراء، وقول بغير علم، واعتقاد أنها تجلب الخيرات وتدفع المضرات، وأنَّ مَن اعتنى بها ربح، ومَن أهملها أصيب بالحوادث؛ اعتقاد باطل؛ يقدح في العقيدة، ويدعوا إلى تعلق القلوب بهذه النشرة وانصرافها عن الله عزَّ وجَلّ.

فلهذا، رأيت تحذير المسلمين منها، ووصيتهم بإتلافها أينما وجدت، وتنبيه إخوانهم على بطلانها، وأن اعتقاد ما فيها يخالف شريعة الله ويقدح في العقيدة، لأنه اعتقاد فاسد ليس له أساس من الصحة بل هو من الكذب على الله ودعوى باطلة، وهي من جنس الوصية المنسوبة إلى خادم حجرة النَّبيّ ﷺ، وقد سبق أن نبهنا على بطلانها وأنها كذب لا أساس لها من الصحة ولا لما ادّعاه

صاحبها، فهاتان النشرتان كلتاهما من أبطل الباطل...»[1].

*** ردّه على ما نشرته صحيفة «عكاظ» فيما يتعلق بخبر إقامة صلاة الجمعة في جامع قرطبة بغرض التقريب بين الأديان:**

قال رحمه الله: «فقد نشرت صحيفة «عكاظ» ـ في عددها ٣٠٣١ الصادر بتاريخ ١٣٩٤/٨/٢٧هـ ـ خبراً يتعلق بإقامة صلاة الجمعة في مسجد قرطبة، وذكرت فيه أن الاحتفال بذلك يعد تأكيداً لعلاقات الأخوة والمحبة بين أبناء الديانتين الإسلام والمسيحية. انتهى المقصود.

كما نشرت صحيفة «أخبار العالم الإسلامي» ـ في عددها ٣٩٥ الصادر بتاريخ ١٣٩٤/٨/٢٩هـ ـ الخبر المذكور وذكرت ما نصّه: (ولا شك أن هذا العمل يعتبر تأكيداً لسماحة الإسلام وأن الدين واحد) إلى آخره.

ونظراً إلى ما في هذا الكلام من مصادمة الأدلة الشرعية الدالة على أنه لا أخوة ولا محبة بين المسلمين والكافرين، وإنما ذلك بين المسلمين أنفسهم، وأنه لا اتحاد بين الدينين الإسلامي والنصراني، لأن الدين الإسلامي هو الحقّ الذي يجب على جميع أهل الأرض المكلفين اتباعه، أما النصرانية فكفر وضلال بنص القرآن الكريم...»[2].

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (٢/ ١٣٦).

(٢) المصدر نفسه (٢/ ١٧٣).

*** ردّه على ما نشرته بعض الصحف بأن المسلمين لا يكنون العداء لليهود:**

قال رحمه الله: «فقد نشرت بعض الصحف المحلية تصريحاً لبعض الناس قال فيه ما نصه: (إننا لا نكن العداء لليهود واليهودية وإننا نحترم جميع الأديان السماوية)، وذلك في معرض حديثه عن الوضع في الشرق الأوسط بعد العدوان اليهودي على العرب.

ولما كان هذا الكلام في شأن اليهود واليهودية يخالف صريح الكتاب العزيز والسُّنَّة المطهرة، ويخالف العقيدة الإسلامية، وهو تصريح يُخشى أن يغترّ به بعض الناس؛ رأيت التنبيه على ما جاء فيه من الخطأ نُصحاً لله ولعباده...»(١).

*** ردّه على مقال منشور في جريدة «الرياض» فيه الاستحلاف بالنَّبي ﷺ:**

قال رحمه الله: «فقد اطلعت على المقال المنشور ـ في الصفحة الحادية عشر من جريدة «الرياض» الصادرة بتاريخ ٢٣/ ١٢/ ١٤٠٢هـ ـ بعنوان «نداء من مواطن فقد ماله»، وذكر في ضمن ندائه ما نصّه: «إنني أستحلفك برب العالمين وبرسوله الأمين».

ونظراً إلى أنَّ الحلف لا يجوز إلاَّ بالله وحده أو بأسمائه أو بصفاته، رأيت التنبيه على ذلك. أما الحلف بالمخلوقين

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (٢/ ١٧٨).

فلا يجوز مطلقاً بأي حال من الأحوال. . . »[1].

*** ردّه على ما نشرته صحيفة «المدينة» بشأن أجوبة فيها الدعوة إلى التآخي بين الأديان:**

قال رحمه الله: «فقد اطلعت على ما نشرته صحيفة «المدينة» ـ الصادرة بتاريخ ١٠ ربيع الآخر **١٤٠٣**هـ وعدد **٥٧٨٥** ـ من الأجوبة الصادرة من بعض الكتاب عن أسئلة مجلة «لا ڤيڤا روما فيجن» فوجدت فيها ما نصه بعد كلام سبق: «الصراع بين المسيحية والإسلام. والذي أُنَدِّد به شخصيًّا وتمكَّنت من ملاحظته، أنَّ بعض المبشرين المسيحيين الذين يلقون خطاباتهم في العالم الثَّالث يوزعون مناشير تنتقد الإسلام، كذلك فإني أعرف أن بعض الوعاظ المسلمين يطبعون ويوزعون كتابات تنتقد المسيحية، وهذا مما يؤسف له غاية الأسف، فالإسلام والمسيحية ديانتان منزلتان، ونحن نعتقد في إله واحد، وبالتالي يجب علينا أن نتفادى كل تصادم بين دينينا، والعمل من أجل تفاهم بين المسلمين والمسيحيين في خدمة الإنسان» انتهى.

ونظراً إلى ما في هذا الكلام من الغلط الواضح والإجمال وجب عَلَيَّ وأمثالي التنبيه على ما وقع في هذا الكلام من الأخطاء المخالفة للشرع المطهر. . . »[2].

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (٢/ ١١٧).

(٢) المصدر نفسه (٣/ ٤١).

*** ردّه على محرر صحيفة «الندوة» في انتقاده للصفحات الإسلامية:**

قال رحمه الله: «فقد نشرت صحيفة «الندوة» ــ في عددها ١٥٩٠ الصادر في ١٧/ ١٢/ ١٩٨٣م ــ تحت عنوان: «هذه الصفحات الإسلامية»، بقلم المحرر ما نصّه... إلخ.

وأقول وبالله التوفيق: إنه لأمر غريب، وعجب لا ينقضي، أن ينبري كاتب ممن يشار إليه في أمّ القرى ــ مهبط الوحي ومطلع شمس الرسالة ــ فيسمح لقلمه أن يكتب في صحيفة سيارة مقالاً مضمونه: دعوة المسلمين إلى أن يُعْرِضوا عن دينهم، فلا ينشروا محاسنه، ولا يدعوا إليه، ولا يُحَذِّروا من مخالفته، وأن يتساءل تساؤل المستغرب المستنكر «أليس الناس مسلمين...» إلخ. ويدعو الناس أن يكتفوا من دينهم بمجرد اللفظ فقط بل إلى أدنى من ذلك وهو الاكتفاء بمجرد الأسماء الإسلامية كمحمَّد وعبد الله وعبد الرحمن ونحو ذلك، وشهادة الميلاد وحفيظة النفوس، أو ما هو أدنى من ذلك وهو الانتساب إلى دولة تزعم أن دستورها الإسلام.

سبحان الله! كيف بلغ الجهل بهذا الرجل أو التجاهل للإسلام إلى هذا الحد حتى كتب هذه المقالة...»[1].

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (٣/ ٨٨).

*** ردّه على ما نُشر بشأن صحيفة تسخر بالقرآن وأهله:**

قال رحمه الله: «فقد اطَّلعتُ على ما نشرته مجلة «الدعوة» ـ في عددها الصادر في يوم الإثنين الموافق ٢٧/ ١/ ١٣٩٧هـ ـ تحت عنوان «صحيفة محلية تسخر من القرآن وأهله»، ثم ذكرت تحت هذا العنوان ما نصه: «وطلعت علينا الصحيفة المشار إليها ـ في عددها الصادر بتاريخ ٧/ ٤/ ١٣٩٧هـ ـ لتسخر من القرآن وأهله ولتقول ما نصه: «والرجال يعتقدون أن المرأة كائن آخر، والمرأة في تعبيرهم ناقصة عقل ودين، وهم يعتقدون أن الرجال قوامون على النساء» انتهى ما نقلته مجلة «الدعوة».

ولقد دُهشت لهذا المقال الشنيع، واستغربت جداً صدور ذلك في مهبط الوحي وتحت سمع وبصر دولة إسلامية تحكم الشريعة وتدعوا إليها، وعجبت كثيراً من جرأة القائمين على هذه الجريدة حتى نشروا هذا المقال الذي هو غاية في الكفر والضلال، والاستهزاء بكتاب الله وسُنَّة رسوله ﷺ والطعن فيهما، وليس هذا ببدع من القائمين على هذه الصحيفة، فقد عُرِفَتْ بنشر المقالات الداعية إلى الفساد والإلحاد والضرر العظيم على المجتمع، كما عُرِفَتْ بالحقد على علماء الإسلام والاستطالة في أعراضهم والكذب عليهم...»(١).

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (٣/ ١٦٥).

* **ردّه على كلمة وردت في مقال بمجلة «إقرأ»:**

قال رحمه الله: «فقد اطلعت على كلمة نشرتها مجلة «اقرأ» ـ في عددها (٦٠٤) الصادر في ٢٢/ ٥/ ١٤٠٧هـ ـ عن محاورة بين أرسطو وأرسطوقان جاء فيها ما نصه «الطبيعة تخطىء والإنسان يصحح»، وهذا الإطلاق منكرٌ عظيم وكفرٌ صريح. . .»[1].

* **ردّه على مقال في صحيفة «البلاد» ينتقد المتطوعين للدعوة إلى الله:**

قال رحمه الله: «فقد اطلعت على ما نشرته صحيفة «البلاد» ـ في عددها الصادر بعدد ١٩٠٩ وتاريخ ١٢/ ١٢/ ١٣٨٥هـ، بقلم بعض الكتاب، تحت عنوان «احذروا الغلوّ» ـ تهمة لا مبرر لها، فألفيت الكاتب عفا الله عنه قد أساء الظن بالإخوان المتطوعين القائمين بالدعوة إلى الله، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. ووصفهم بأنهم مخدوعون ومتشددون ومحاربون للجديد. إلى غير ذلك مما وقع في كلامه من الأخطاء.

وقد رأيت أن أُنبّه في هذه الكلمة على ما وقع في مقاله من الأخطاء ذات الأهمية نصحاً له ولسائر الأُمّة، ودفاعاً عن الإخوان فيما نعلم براءتهم منه، وتحريضاً له ولغيره من الكتاب على التثبت في القول، ولزوم الاعتدال في الحكم، والحذر من

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (٣/ ١٧٠).

سوء الظن الذي لا ينبني على أساس مستقيم. . .»[1].

*** تعليقه على ما نُشر في صحيفة «الجزيرة» بشأن قيادة المرأة للسيارة:**

قال رحمه الله: «فقد كثر حديث الناس في صحيفة «الجزيرة» عن قيادة المرأة للسيارة، ومعلوم أنها تؤدي إلى مفاسد لا تخفى على الداعين إليها، منها: الخلوة المحرمة بالمرأة، ومنها: السفور، ومنها: الاختلاط بالرجال بدون حذر، ومنها: ارتكاب المحظور الذي من أجله حرمت هذه الأمور، والشرع المطهر منع الوسائل المؤدية إلى المحرم واعتبرها محرمة، وقد أمر الله جَلَّ وعَلاَ نساء النبي ونساء المؤمنين بالاستقرار في البيوت، والحجاب، وتجنب إظهار الزينة لغير محارمهن لما يؤدي إليه ذلك كله من الإباحية التي تقضي على المجتمع. . .»[2].

*** خطابه لرئيس تحرير جريدة «عرب نيوز» بشأن ما نُشر فيما يتعلق بحكم اللحية والشارب:**

قال رحمه الله: «فقد اطلعت على ترجمة ما جاء في جريدتكم ــ عدد يوم الجمعة الموافق ٢٤/ ٢/ ١٩٨٤م صفحة ٧ ــ في الصفحة المخصصة للديانة جواب السؤال التالي ــ الذي وردكم من س. ر. خان ص. ب. ٧١٢٥ جدة وهذا نص السؤال ــ: «ما حكم الإسلام عن اللحية والشارب؟

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (٣/ ٢٠٢).
(٢) المصدر نفسه (٣/ ٣٥١).

هل يوجد عقاب معين بعد الوفاة للذي يحلق اللحية؟

هل حالق اللحية يفقد ثواب عبادته والأعمال الصالحة التي يأتي بها في حياته؟».

فرأيت الجواب الذي نشرته الجريدة قاصراً وليس وافياً بالمطلوب، والجواب الصحيح أن يقال: إنَّ إعفاء اللحية وقصّ الشَّارب أمر مفترض من الشارع ﷺ حيث قال فيما صح عنه: **«قصوا الشوارب واعفوا اللحى خالفوا المشركين»** متفق على صحته. وروى مسلم في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: **«جزوا الشوارب وأرخوا اللحى خالفوا المجوس»**.

وهذان الحديثان الصحيحان وما جاء في معناهما كلها تدل على وجوب إعفاء اللحية وإرخائها وعدم التعرض لها بقص أو حلق، وعلى وجوب قص الشارب، ولم يرد في ذلك عقوبة معينة...»[(١)].

*** ردّه على ما كتبته بعض الصحف بشأن تزويد الإذاعة بالمطربين:**

قال رحمه الله: «لقد اطلعت على ما كتبته بعض الصحف المحلية ــ عن بعض الكتاب ــ من الدعوة إلى تزويد الإذاعة السعودية بالأغاني والمطربين المشهورين والمطربات المشهورات، تأسياً باليهود وأشباههم في ذلك، ورغبة في جذب أسماع المشغوفين بالغناء

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (٣/ ٣٦٦).

والراغبين في سماعه من الإذاعات الأخرى إلى سماعه من الإذاعة السعودية، وقرأت أيضا ما كتبه فضيلة الشيخ عبد الملك بن إبراهيم والشيخ حسن بن عبد الله وكاتب آخر لم يفصح عن اسمه من الردّ على هذه الدعوة الحمقاء، والفكرة النكراء، والرغبة المنحرفة إلى أسباب الرّدى.

فجزى الله أنصار الحقّ كل خير، وهدى الله من حاد عنه إلى رشده، وكفى المسلمين شره وفتنته...»[1].

*** ردّه عل الخبر المنشور في صحيفة «الرياض» بشأن قانون الأحوال الشخصية في الإمارات:**

قال رحمه الله: «فقد نشرت صحيفة «الرياض» ــ بعددها الصادر برقم ٤٩٧٤ ــ خبراً بعنوان «مشروع قانون الأحوال الشخصية في الإمارات».

وقد تضمَّن الخبر أن المشروع مستمد من الشريعة الإسلامية كما ورد فيه، «فبالنسبة لعقود الزواج يشترط مشروع القانون ألا يقل عمر الفتى عن ثمانية عشر عاماً، وعمر الفتاة عن ستة عشر عاماً، ويفرض غرامة على كل من يخالف هذا الشرط لا تقل عن ألف درهم، ولا تزيد عن خمسة آلاف، ما لم تأخذ المحكمة بغير ذلك إذا رأت مبرراً مثل «ستر العرض»، كما لا يجوز بالنسبة لمن تجاوز الستين عاماً عقد زواج

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (٣/ ٤٢٧).

إلاَّ بإذن المحكمة، خاصة عندما يكون فارق السن بين الطرفين يتجاوز نصف عمر الأكبر منهما!!

ولما كان ذلك يخالف ما شرعه الله جَلَّ وعَلاَ أحببت التنبيه لبيان الحقّ، فالسن في الزواج لم يقيد بحدّ معيَّن لا في الكبر ولا في الصغر، والكتاب والسُّنَّة يدلان على ذلك...»[1].

*** ردّه على ما ورد في صحيفة «السياسة» بشأن مَن ادَّعى أنه مات ثم أُخْرِج مِن قبره حيًّا:**

قال رحمه الله: «فقد اطلعت على ما نشرته جريدة «عكاظ» ــ في عددها (رقم: ٥٩٧٧) الصادر في يوم الاثنين الموافق ٢٤/ ١٢/ ١٤٠٢هـ (ص٢٠) ــ نقلاً عن صحيفة «السِّياسة الكويتيَّة» عن الرجل المدعو محمد المصري الذي يزعم أنه أغمي عليه في يوم الأربعاء، وظن أنه ميت، ودفن يوم الأربعاء، وأخرج من قبره يوم الجمعة، وما رأى من العجائب والغرائب... إلخ.

ونظراً إلى كون هذه الحكاية قد ترُوج على بعض الناس ويظن صحتها؛ رأيت التنبيه على بطلانها، وأنها خرافة لا تروج على عاقل، بل هي كذب بحت زوّرها من سمّى نفسه محمد المصري أو غيره؛ لأغراض خسيسة حملته على ذلك...»[2].

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (٤/ ١٢٦).

(٢) المصدر نفسه (٤/ ١٤٠).

*** ردّه على بعض الكُتَّاب والكاتبات ممن نشروا أموراً مخالفة:**

قال رحمه الله: «نشرت بعض الصحف لبعض الكتاب والكاتبات كلمات لا تهدف إلى صالح المجتمع، بل تضره وتفضي به إلى أسوأ العواقب.

وقد يكون ذلك الكاتب وتلك الكاتبة لا يشعران بمدى خطورة ما كتبا، ولا يعلمان عظيم جنايتهما على المجتمع الإسلامي الذي يعيشان فيه، ولا سيّما في هذا العصر الرهيب الذي استحكمت فيه غربة الإسلام، وظهر فيه الإلحاد والإباحية، وانتشر أنصارهما والدعاة إليهما، تارة باسم التقدم والرقي والقومية العربية، وتارة باسم الحرية والاشتراكية، وطوراً بأسماء أخرى، شعارات براقة، وأساليب خداعة، لا تمت إلى الخير بصلة ولا تهدف إلى الحقّ بأدنى وسيلة، يغتر بها السذج والسفهاء ويخدع بها الجهال والحمقى ويربح من ورائها الأعداء.

وكان الواجب على كتابنا من الرجال والنساء أن يتحروا الحقّ فيما يكتبون، وأن يزنوا كلماتهم وأهدافهم بالميزان الذي لا يجور، وهو ميزان الشريعة الإسلامية الكاملة المعروف من كتاب الله وسُنَّة رسوله عليه الصلاة والسلام...»(١).

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (٤/ ١٦٠).

*** ردّه على ما نُشر في بعض الصحف بشأن إعلان يتضمن دعوة الشباب إلى السفر إلى دول الغرب:**

قال رحمه الله: «فقد نشرت إحدى الصحف ـ في عددها رقم ٢٥٠٨ وتاريخ ١/ ٧/ ١٣٩٩هـ الصفحة (٨) ـ إعلاناً من مؤسسة أمريكية يتضمن دعوة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين سن ١٠ ـ ١٨ سنة إلى الاشتراك في رحلة صيفية لمدة ستة وستين يوماً؛ لزيارة كل من إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك.

وأداءً لواجب المسئولية، وقياماً بواجب النصح للأُمَّة؛ نوضح لإخواننا المسلمين وكافة المواطنين ما تنطوي عليه مثل هذه الرحلات من الخطر العظيم على أخلاق أبنائهم ودينهم.

فإن القائمين على هذه الرحلات هم من الكفار الذين لا يراعون خلقاً ولا ديناً إلاَّ الكسب المادي، هذا إذا خلوا من أهداف تبشيرية أو أغراض سيئة أخرى...»[(١)].

*** نقده لقصة باطلة نشرتها مجلة «اليمامة» مأخوذة من تاريخ ابن جرير:**

قال رحمه الله: «فقد اطلعت على القصة المنقولة من تاريخ ابن جرير الطبري رحمه الله عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (٤/ ١٩٧).

رضي الله عنه، حيث قال ما نصّه. . . إلخ.

القصة باطلة لا تثبت، رواية ولا دراية. . .»[1].

* ردّه على ما نُشر في جريدة «المدينة» بشأن الاحتفال بأعياد الميلاد:

قال رحمه الله: «فقد اطلعت على كلمة نشرتها جريدة «المدينة» ـ بعددها الصادر في يوم الاثنين الموافق ٢٨/ ١٢/ ١٤٠١هـ ـ مضمونها أن الأخ جمال محمد القاضي رأى في برنامج «أبناء الإسلام» الذي يبث من التلفاز السعودي حلقة تشتمل على الاحتفال بعيد الميلاد. •ويسأل جمال: هل عيد الميلاد يجيزه الإسلام؟. إلخ.

والجواب: لا ريب أن الله سبحانه وتعالى شرع للمسلمين عيدين يجتمعون فيهما للذِّكْر والصَّلاة، وهما: عيد الفطر والأضحى، بدلاً من أعياد الجاهلية، وشرع أعياداً تشتمل على أنواع من الذكر والعبادة، كيوم الجمعة ويوم عرفة وأيام التشريق، ولم يشرع لنا سبحانه وتعالى عيداً للميلاد، لا ميلاد النَّبـي ﷺ ولا غيره، بل قد دلت الأدلة الشرعية من الكتاب والسُّنَّة على أن الاحتفال بالموالد من البدع المحدثة في الدين ومن التشبه بأعداء الله من اليهود والنصارى وغيرهم.

فالواجب على أهل الإسلام ترك ذلك والحذر منه، وإنكاره على من فعله، وعدم نشر أو بث ما يشجع على ذلك، أو يوهم إباحته في

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (٤/ ٢٠٤).

الإذاعة أو الصحافة أو التلفاز، لقول النَّبـي ﷺ في الحديث الصحيح: «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد» متفق عليه...»[1].

*** تعليقه على كثرة الإعلان عن وفاة الناس في الصحف وذكر أشياء مخالفة:**

قال رحمه الله: «فقد كثر الإعلان في الجرائد عن وفاة بعض الناس، كما كثر نشر التعازي لأقارب المتوفين، وهم يصفون الميت فيها بأنه مغفور له أو مرحوم، أو ما أشبه ذلك من كونـه من أهل الجنة.

ولا يخفى على كل من له إلمام بأمور الإسلام وعقيدته بأن ذلك من الأمور التي لا يعلمها إلاَّ الله، وأن عقيدة أهل السُّنَّـة والجماعة أنه لا يجوز أن يشهد لأحد بجنة أو نار إلاَّ من نص عليه القرآن الكريم كأبـي لهب، أو شهد له رسول الله ﷺ بذلك كالعشرة من الصحابة ونحوهم.

ومثل ذلك في المعنى الشهادة له بأنه مغفور له أو مرحوم، لذا ينبغي أن يقال بدلاً منها: «غفر الله له» أو «رحمه الله» أو نحو ذلك من كلمات الدعاء للميت...»[2].

*** ردّه ما ورد في صحيفة «الندوة» بشأن عيد الأسرة:**

قال رحمه الله: «اطلعت على ما نشرته صحيفة «الندوة» ــ في عددها الصادر بتاريخ ٣٠/ ١١/ ١٣٨٤هـــ تحت عنوان: «تكريم الأم..

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (٤/ ٢٨٦).

(٢) المصدر نفسه (٤/ ٣٣٥).

وتكريم الأسرة» فألفيت الكاتب قد حبّذ من بعض الوجوه ما ابتدعه الغرب من تخصيص يوم في السُّنَّـة يحتفل فيه بالأم، وأورد عليه شيئاً غفل عنه المفكرون في إحداث هذا اليوم. . . ولقد أحسن الكاتب فيما اعتذر به عن الإسلام، وفيما أورده من سيئة هذا العيد التي قد غفل عنها من أحدثه، ولكنه لم يُشِر إلى ما في البدع من مخالفة صريح النصوص الواردة عن رسول الإسلام عليه أفضل الصلاة والسلام، ولا إلى ما في ذلك من الأضرار ومشابهة المشركين والكفار.

فأردت بهذه الكلمة الوجيزة أن أنبه الكاتب وغيره على ما في هذه البدعة وغيرها مما أحدثه أعداء الإسلام والجاهلون به من البدع في الدين؛ حتى شوهوا سمعته ونفروا الناس منه، وحصل بسبب ذلك من اللبس والفرقة ما لا يعلم مدى ضرره وفساده إلاَّ الله سبحانه. . .»[(١)].

*** تعقيبه على ما ورد في بعض الصحف بشأن توظيف النساء في الدوائر الحكومية:**

قال رحمه الله: «فقد اطلعت على ما نشر في الصحف المحلية ـ في الأوَّل من شهر رمضان عام ١٤٠٠هـ ـ من اعتزام فرع ديوان الخدمة المدنية بالمنطقة الشرقية على توظيف النساء في الدوائر الحكومية للقيام بأعمال النسخ والترجمة والأعمال الكتابية الأخرى.

ثم قرأت ما كتبه الأخ الناصح محمد أحمد حساني ـ في صحيفة «الندوة» في عددها الصادر في ٨/ ٩/ ١٤٠٠هـ ـ تعقيباً على ذلك الخبر.

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (٥/ ١٨٩).

وكان صادقاً وناصحاً للأمة في تعقيبه، فشكر الله له وأثابه؛ ذلك أن من المعلوم أن نزول المرأة للعمل في ميدان الرجال يؤدي إلى الاختلاط، وذلك أمر خطير جداً، له تبعاته الخطيرة وثمراته المرة وعواقبه الوخيمة، وهو مصادم للنصوص الشرعية التي تأمر المرأة بالقرار في بيتها والقيام بالأعمال التي تخصها في بيتها ونحوه، مما تكون فيه بعيدة عن مخالطة الرجال، والأدلة الصريحة الصحيحة الدالة على تحريم الخلوة بالأجنبية وتحريم النظر إليها وتحريم الوسائل الموصلة إلى الوقوع فيما حرم الله ــ أدلة كثيرة محكمة قاضية بتحريم الاختلاط المؤدي إلى ما لا تحمد عقباه. . .»[١].

*** تعقيبه على الخطاب المفتوح من بعض المسلمات في سويسرا إلى شيخ الأزهر بشأن استيائهن من عرض فيلم يسيء للمسلمين:**

قال رحمه الله: «فقد اطلعت على الخطاب المفتوح ــ المُوَجَّه من بعض المسلمات في «سويسرا» إلى شيخ الأزهر ووزير الإعلام في مصر، المنشور في مجلة «الدعوة» المصرية ــ في عددها السَّابع والأربعين الصادر في شهر جمادى الأوَّلى عام ١٤٠٠هـ ـــ.

وقد جاء في هذا الخطاب أنَّ العالم الغربي قد بدأ يتحدَّث عن الإسلام ويهتمّ به، وأنَّ بعض جهات الإعلام استغلَّت هذا الوضع

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (٦/ ٢٧٦).

وأخذت تشوِّه الإسلام وتعرِّف به على غير حقيقته، ويضربن مثلاً على ذلك بما قام به التلفزيون السويسري حينما عرض فيلماً عن الإسلام والمسلمين في مصر يشتمل على مشاهد ليست من الإسلام، إذ عرض ما يجري عند الأضرحة وفي حفلات الزار ومولد البدوي وغيرها من الأمور المبتدعة. . .

وإنني أشكر للأخوات المسلمات في سويسرا غيرتهن ونصحهن، وأسأل الله أن يثبتهن على ذلك، وأحب أن يعلمن ــ هن وغيرهن ــ أن ما فعله التلفزيون السويسري وغيره إنما هو جزء من الحرب الدائرة المستمرة بين المسلمين والكافرين، وقد أخبر الله عن ذلك في كتابه الكريم. . . »[1].

*** تعليقه على ما نشرته صحيفة «صوت الإسلام» نقلاً عن صحيفة «المساء» المصرية من التنقص لجناب النَّبي ﷺ:**

قال رحمه الله: «لقد اطلعت على ما نشرته صحيفة «صوت الإسلام» بالقاهرة نقلاً عن صحيفة «المساء» المصريَّة ــ الصادرة في ٢٩ يناير الماضي ــ من الجرأة على الجناب الرفيع والمقام العظيم ــ مقام سيدنا وإمامنا: محمد بن عبد الله صلَّى الله عليه وعلى آله وأصحابه وسلَّم تسليماً كثيراً ــ، بتمثيله بحيوان من أدنى الحيوانات، وهو الديك!

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (٦/ ٢٨١).

لا يشك مسلم أن هذا التمثيل كفر بواح، وإلحاد سافر واستهزاء صريح بمقام سيد الأوَّلين والآخرين ورسول رب العالمين وقائد الغر المحجلين، إنها لجرأة تحزن كل مسلم، وتدمي قلب كل مؤمن، وتوجب اللعنة والعار والخلود في النار، وغضب العزيز الجبار، والخروج من دائرة الإسلام والإيمان إلى حيز الشرك والنفاق والكفران لمن قالها أو رضي بها...»(١).

* **خطابه لوكيل وزارة الإعلام بشأن ما ورد في الإذاعة من مخالفات عقدية:**

قال رحمه الله: «من عبد العزيز بن عبد الله بن باز إلى حضرة الأخ المكرم سعادة وكيل وزارة الإعلام المساعد لشئون الإذاعة. وفقه الله لما فيه رضاه آمين. سلام عليكم ورحمة الله وبركاته، **أمّا بعد:**

فأشفع لكم مذكرة من الأخ في الله ع.م. ذكر فيها أنه سمع ـ في يوم الاثنين ٢٨/ ٦/ ١٤١١هـ الساعة ٧:٢٠ إلى ٧:٢٥ ـ شخصاً يسأل أباه عن الله سبحانه؟

فأجابه أبوه بأن الله سبحانه موجود في كل زمان ومكان.

لا شكَّ أنَّ هذا الجواب باطل وهو من كلام أهل البدع من الجهمية والمعتزلة ومن سار في ركابهما.

والصواب الذي عليه أهل السُّنَّة والجماعة أن الله سبحانه فوق

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (٦/ ٣٢٦).

العرش، فوق جميع خلقه، كما دلت عليه الآيات القرآنية والأحاديث النبوية وإجماع سلف الأمة. . . »[1].

*** خطابه لرئيس تحرير جريدة «عكاظ» بشأن مقال يتعلق بحلق اللحية:**

قال رحمه الله: «فقد نشر ــ في العدد الصادر بتاريخ ١٨ شعبان سنة ١٣٩٣هـ من جريدتكم ــ في صفحة «مجتمعنا» كلمة قصيرة بعنوان: «الإهمال تدمير للحياة الزوجية»، وقد جاء فيها: «وبالمثل قد يصيب الإهمال الرجل الزوج فلا يحلق ذقنه يوم العطلة فيبدو رثاً مهلهلاً مكتئباً» إه

وبما أنَّ هذا قول منكر، ودعوة إلى مخالفة السُّنَّة النبوية تنشر علنا في صحيفتكم رأيت أن من الواجب الكتابة لكم نصحاً لكم وللمسلمين، وحذراً من العقوبة. . . »[2].

*** تعليقه على ما نُشر في صحيفة «الرياض» بشأن ترميم بيت الشيخ محمد بن عبد الوهاب:**

قال رحمه الله: «. . . فقد نشرت صحيفة «الرياض» ــ في عددها الصادر في ٢١/ ١٠/ ١٤١٢هـ ــ مقالاً بقلم: س. د تحت عنوان: «ترميم بيت الشيخ محمد بن عبد الوهاب بحريملاء»، وذكر أن الإدارة

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (٦/ ٤٣٤).
(٢) المصدر نفسه (٦/ ٤٧٢).

العامة للآثار والمتاحف أولت اهتماماً بالغاً بمنزل مجدد الدعوة السلفية الشيخ: محمد بن عبد الوهاب رحمه الله في حي غيلان بحريملاء، حيث تمت صيانته وأعيد ترميمه بمادة طينية تشبه مادة البناء الأصلية. . . إلى أن قال: وتم تعيين حارس خاص لهذا البيت. . . إلخ.

وقد اطلعت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء في المملكة العربية السعودية على المقال المذكور، ورأت أن هذا العمل لا يجوز، وأنه وسيلة للغلو في الشيخ محمد رحمه الله وأشباهه من علماء الحقّ والتبرُّك بآثارهم والشرك بهم، ورأت أن الواجب هدمه وجعل مكانه توسعة للطريق سدًّا لذرائع الشرك والغلوّ.

وحسماً لوسائل ذلك وطلبت من الجهة المختصة القيام بذلك فوراً، ولإعلان الحقيقة والتحذير من هذا العمل المنكر جرى تحريره. . . »[1].

*** ردّه على ما ورد في جريدة «عكاظ» بشأن الدعوة إلى إحياء قوانين القبائل:**

قال رحمه الله: «فقد اطلعت على مقال منشور في جريدة «عكاظ» ــ في العدد (٩٨٤٢) الصادر في يوم الأربعاء الموافق ٢٤ محرم ١٤١٤هـ ــ حول: «قوانين القبائل والدعوة إلى إحيائها».

فرأيت أنَّ مِن الواجب الردّ على هذا المقال، وبيان ما فيه من

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (٧/ ٤٢٩).

الخطر العظيم والفساد الكبير؛ وذلك لأن في إحياء العادات القبلية، والأعراف الجاهلية ما يدعو إلى ترك التحاكم إلى كتاب الله وسُنَّة رسوله ﷺ، وفي ذلك المخالفة لشرع الله المطهر.

ولوجوب النصيحة لله ولعباده أقول وبالله التوفيق...»[1].

*** ردّه على ما جاء في صحيفة «الخرطوم» بشأن دفن محمد الإدريسي في المسجد:**

قال رحمه الله: «فقد اطلعت على صحيفة «الخرطوم» ـ الصادرة في ١٧/ ٤/ ١٤١٥هـ ـ فألفيتها قد نشر فيها بيان بدفن السيد محمد الحسن الإدريسي بجوار أبيه في مسجدهم بمدينة أم درمان... إلخ.

ولِما أوجب الله من النصح للمسلمين، وبيان إنكار المنكر رأيت التنبيه على أن الدفن في المساجد أمر لا يجوز، بل هو من وسائل الشرك، ومن أعمال اليهود والنصارى التي ذمهم الله عليها، ولعنهم رسوله ﷺ...»[2].

*** ردّه على ما نُشر في صحيفة «البلاد» بشأن خبر أطول شارب في العالم:**

قال رحمه الله: «فقد قرىء عَلَيَّ ما نشر في صحيفة «البلاد» ـ عدد (١٠٣٥٥) الصادر يوم الجمعة ١٢/ ٥/ ١٤١٣هـ ـ بعنوان: «صاحب أكبر شارب في العالم، أجرت معه الصحيفة مقابلة».

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (٨/ ٢٧٢).
(٢) المصدر نفسه (٨/ ٣٢٦).

وقد ساءني ذلك، لما فيه من منكر لا يجوز، وما فيه من دعوة إلى الفساد والفتنة، والترويج لما يخالف هدي رسول الله ﷺ، فإن هديه عليه الصلاة والسلام أكمل هدي، وقد أمر الله باتباع ما يأمر به الرسول، واجتناب ما ينهى عنه. . . »[(١)].

*** كلمته حول الرجل الشيوعي الفرنسي المسمى «روجيه جارودي»:**

قال رحمه الله: «فقد كثر في الآونة الأخيرة في الصحف، والمجلات، الكلام عن الرجل المسمى «روجيه جارودي» الشيوعي الفرنسي، الذي ادعى أنه دخل الإسلام عن اقتناع ومحبة، ففرح بذلك بعض المسلمين، وأظهروا حفاوة به وأكرموه ومنحوه الثقة، وجعلوه عضواً في المجلس الأعلى العالمي للمساجد في رابطة العالم الإسلامي، وصار يحضر الندوات واللقاءات التي تعقد في العالم الإسلامي عن الإسلام متحدثاً ومناظراً.

ثم لم يلبث أن تكشفت حقيقته، وافتضح أمره، وبان ما كان يخفيه في صدره من حقد على الإسلام والمسلمين، وأنه لم يزل على كفره وإلحاده، فانضم إلى أشكاله من المنافقين الذين قال الله فيهم: ﴿وَإِذَا لَقُوكُمْ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْاْ عَضُّواْ عَلَيْكُمُ ٱلْأَنَامِلَ مِنَ ٱلْغَيْظِۚ﴾ [آل عمران: ١١٩].

وآخر ما نشر عنه الحوار الذي أجرته معه مجلة «المجلة»

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (٨/ ٣٧٩).

ـ في عـددهـا (٨٣٩) ـ حيث جاء فيه أنه لم يتخل عن اعتقاداته الخاصة، وأنه لم يعتنق الإسلام الذي عليه المسلمون، وإنما اعتنق إسلاماً آخر تخيله بذهنه، زعم أنه خليط من الأديان: اليهودية والنصرانية، ومن الإسلام الذي تخيله هو لا الإسلام الذي بعث الله به نبيه محمداً ﷺ وقال: إن هذا الإسلام المزعوم هو دين إبراهيم عليه السلام، فإبراهيم بزعمه هو أول المسلمين، فالإسلام بدأ من عهد إبراهيم، قال: ولم يكن إبراهيم يهوديًّا، ولا مسيحيًّا، ولا مسلماً بالإسلام التاريخي للكلمة أي الذي عليه المسلمون اليوم. وكذب في ذلك، فإن الإسلام الذي هو توحيد الله بالعبادة وترك عبادة ما سواه هو موجود من قبل إبراهيم من عهد آدم ونوح والنبيين من بعده وهو دين جميع الرسل. وهو الذي بعث الله به نبيه محمَّداً ﷺ. . . »[1].

* كلمته بشأن ما جاء في وثيقة المؤتمر الدولي المعني بالمرأة من مخالفات:

قال رحمه الله: «فقد نشر في وسائل الإعلام خبر انعقاد المؤتمر الدولي الرَّابع المعني بالمرأة ـ من ٩ إلى ٢٠/ ٤ عام ١٤١٦هـ الموافق ٤/ ١٥ سبتمبر عام ١٩٩٥م ـ في بكين عاصمة الصين.

واطّلعت على الوثيقة المعدة لهذا المؤتمر المتضمنة (٣٦٢) مادة في (١٧٧) صفحة، وعلى ما نشر من عددٍ من علماء بلدان العالم

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (٩/ ١٩٣).

الإسلامي في بيان مخاطر هذا المؤتمر، وما ينجم عنه من شرور على البشرية عامة وعلى المسلمين خاصة.

وتأكد لنا أن هذا المؤتمر من واقع الوثيقة المذكورة هو امتداد لمؤتمر السكان والتنمية المنعقد في القاهرة في شهر ربيع الثَّاني عام ١٤١٥هـ، وقد صدر بشأنه قرار هيئة كبار العلماء، وقرار المجلس التأسيسي لرابطة العالم الإسلامي، كلاهما برئاستي واشتراكي.

وقد تضمَّن القراران إدانة المؤتمر المذكور بأنه مناقض لدين الإسلام ومحادة لله ولرسوله ﷺ، لما فيه من نشر للإباحية وهتك للحرمات، وتحويل المجتمعات إلى قطعان بهيمية وأنه تتعين مقاطعته... إلى آخر ما تضمنه القراران المذكوران»[1].

*** إنكاره لما نُشر في صحيفة «الرياض» بشأن ما فعله بعض الناس من عقر بعض الأغنام عند خروج السلطان قابوس من المستشفى:**

قال رحمه الله: «فقد اطلعت على ما نشرته صحيفة الرياض ـ في عددها الصادر يوم الأربعاء ١٨/ ٤/ ١٤١٦هـ ـ عمَّا فعله بعض الناس، حينما خرج السلطان قابوس من المستشفى في «صلالة»، من عقر بعض الأنعام فرحاً بسلامته ـ وفَّقه الله لما فيه رضاه ـ.

ولما كان هذا الأمر قد يخفى حكمه على بعض الناس، وقد كان

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (٩/ ٢٠٣).

أهل الجاهلية يعقرون لعظمائهم؛ فأنكر النبـيّ عليه الصَّلاة والسَّلام عليهم ذلك وقال: «**لا عقر في الإسلام**»؛ رأيت أن أبين للقراء حكم هذا الأمر، نصيحة لله ولعباده، وأداء لواجب الدعوة إلى الله ونشر أحكامه سبحانه بين الناس. . . »[1].

*** تعليقه على ما قاله الفلكي حبيب علوي المالكي بشأن كسوف الشمس:**

قال رحمه الله: «فقد اطلعت على ما نشرته صحيفة «الندوة» ــ في عددها الصادر في يوم ٢٣/ ٨/ ١٤٠٥هـ ــ نقلاً عن الفلكي حبيب علوي الحسين، من جزمه بأنه سيكون كسوف للشمس في ليلة الاثنين ٣٠/ ٨/ ١٤٠٥هـ حسب توقيت أم القرى. وأنه لا تمكن رؤية الهلال تلك الليلة بسبب الكسوف، وأن أول رمضان سيكون يوم الثلاثاء. . . إلخ.

ونظراً إلى أن الرسول ﷺ قد علق إثبات الأهلة بالرؤية أو بإكمال العدة، وحكمه ﷺ يعم زمانه وما بعده إلى يوم القيامة؛ لأن الله عزَّ وجلّ بعثه إلى العالمين بشريعة كاملة لا يعتريها نقص بوجه من الوجوه، كما قال الله سبحانه: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣].

وهو سبحانه يعلم ما يقع من الكسوف في كل زمان، ولم يخبر

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (٩/ ٣٩٣).

عباده بما يجب عليهم اعتباره وقت الكسوف من جهة إثبات الأهلة، مع أنه سبحانه أخبرهم على لسان رسوله محمد ﷺ بما يشرع لهم وقت الكسوف من صلاة وغيرها.

ونظراً إلى أنَّ قول الفلكيين ــ أنَّ كسوف الشمس لا يكون إلاَّ في آخر الشهر في ليالي استسرار القمر ــ ليس عليه دليل يعتمد عليه، وتخالف من أجله الأحاديث الثابتة عن رسول الله ﷺ، وقد صرح جمع من أهل العلم بأن كسوف الشمس يمكن وقوعه في غير آخر الشهر، والله سبحانه على كل شيء قدير...»[1].

*** كلمته حول كثرة الدعايات للمساهمة في البنوك الربوية:**

قال رحمه الله: «فقد كثرت الدعايات للمساهمة في البنوك الربويّة في الصحف المحلية والأجنبية وإغراء الناس بإيداع أموالهم فيها مقابل فوائد ربويّة صريحة معلنة، كما تقوم بعض الصحف بنشر فتاوى لبعض الناس تجيز التعامل مع البنوك الربويّة بفوائد محددة.

وهذا أمر خطير؛ لأن فيه معصية لله، ولرسوله ﷺ، ومخالفة لأمره، والله سبحانه وتعالى يقول: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور:٦٣]، ومن المعلوم من الدين بالأدلة الشرعية من الكتاب والسُّنَّة أن الفوائد المعينة التي يأخذها أرباب الأموال مقابل مساهمتهم أو إيداعهم في البنوك الربوية حرام

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (١٥/ ١٣٩).

سحت، وهي من الربا الذي حرمه الله ورسوله، ومن كبائر الذنوب، ومما يمحق البركة ويغضب الرب عزَّ وجلّ، ويسبب عدم قبول العمل...»[1].

*** إنكاره للإعلان الذي نُشر في جريدة «الرياض»، والذي يتضمَّن الدعاية لإيداع الأموال في بنك ربوي:**

قال رحمه الله: «فقد اطلعت على إعلان باللغة الإنجليزية كان قد نشر في جريدة «الرياض» ـ الصادرة في يوم الأربعاء الموافق ١٤/ ١٠/ ١٤٠٧هـ ـ، وقد تضمَّن: الدعاية لإيداع الأموال في البنك الفيدرالي... للحصول على نسبةٍ أعلى من الفوائد الربوية من البنك المذكور.

ولا يخفى على كل مسلم بصير بدينه أن التعامل بالربا وأكله منكر، ومن كبائر الذنوب...»[2].

*** ردّه على ما جاء في جريدة «الجزيرة» من الدعوة إلى الربا:**

قال رحمه الله: «فمن الظواهر السيئة ـ التي برزت في صحفنا ـ الدعوة إلى الربا، ومن ذلك ما نشر بجريدة «الجزيرة» ـ عدد **(٢٢٦٣)** وتاريخ ١١ شوال عام ١٣٩٨هـ ـ، تحت عنوان «خططنا للضمان الممتاز». وكذلك ما جاء من الدعوة إلى الربا في الصحف والمجلات المحلية.

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (١٩/ ١٣٧).

(٢) المصدر نفسه (١٨/ ١٤٧).

وهذه المعاملات من الربا المحرم بالكتاب والسُّنَّة والإجماع، وقد دلت الآيات القرآنية والأحاديث النبوية على أن أكل الربا من كبائر الذنوب ومن الجرائم المتوعد عليها بالنار واللعنة، . . . »[1].

*** ردّه على ما جاء في صحيفة «الشرق الأوسط» من الدعوة إلى الربا:**

قال رحمه الله: «فقد اطلعت على إعلان في صحيفة «الشرق الأوسط» ـ الصادرة في يوم ١٣/ ٨/ ١٤٠٩هـ ـ وفيها إعلان عن إصدار خزينة إحدى الدول العربية سندات اقتراض بربح أحد عشر واثني عشر في المائة (١١٪ و ١٢٪) لسنوات مبينة في الإعلان.

ولقد كدرني ذلك كثيراً ورأيت أن من واجب النصح لله ولعباده بيان حكم هذا الاقتراض فأقول: قد دلَّ الكتاب العزيز والسُّنَّة المطهرة على تحريم الربا بنوعيه: ربا الفضل، وربا النسيئة، تحريماً شديداً، وأبان الله سبحانه في كتابه الكريم الوعيد على ذلك فقال عزَّ وجلّ: ﴿ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ ٱلرِّبَوٰاْ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَٰنُ مِنَ ٱلْمَسِّ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوٓاْ إِنَّمَا ٱلْبَيْعُ مِثْلُ ٱلرِّبَوٰاْ ۗ وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ ۚ فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ فَلَهُۥ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ ۖ وَمَنْ عَادَ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٢٧٥﴾ يَمْحَقُ ٱللَّهُ ٱلرِّبَوٰاْ وَيُرْبِى ٱلصَّدَقَٰتِ ۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾ [البقرة: ٢٧٥ ـ ٢٧٦]»[2].

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (١٩/ ١٧٧).

(٢) المصدر نفسه (١٩/ ١٩١).

*** ردّه على ما نُشر في مجلة «منار الإسلام» من أنَّ الفوائد البسيطة مستثناة من أصل تحريم الربا:**

قال رحمه الله: «فقد اطلعت على ما نشرته مجلة «منار الإسلام» ـ في عددها الثَّالث الصادر في ربيع الأوَّل من عام ١٤٠٤هـ، السَّنة التَّاسعة ـ، من إعلان إحدى دوائر المحكمة الاتحادية العليا في إحدى الدول العربية بعض المبادىء بخصوص الفوائد المصرفية، والتقاضي بشأنها أمام المحاكم، وما تضمنته من أن الفائدة البسيطة للقرض تجوز استثناء من أصل تحريم الربا إذا دعت الحاجة إليها واقتضتها المصلحة، واعتبار أن البنوك في حالتها الراهنة ووفقاً لأنظمتها العالمية تتطلبها حاجة العباد، ولا تتم مصالح معاشهم إلاَّ بها، وأن المحاكم لا تملك الامتناع من القضاء بالفوائد بمقولة: إن الشريعة تحرم الفائدة، وأنه ليس للقاضي في حالة الفائدة الاتفاقية إلاَّ أن يحكم بها، وأخيراً القول بجواز الفائدة البسيطة ما دامت في حدود ١٢٪ في المسائل التجارية و ٩٪ في غيرها. واعتبارهم أن هذه الفوائد في تلك الحالات لا تتنافى مع الشريعة الإسلامية التي تلتزم بها الدولة المسلمة.

وإنني أستغرب جدًّا هذه الخطوة الجريئة على إعلان هذه المبادىء الغريبة التي تحمل انتهاكاً لحرمات الله وتعاليم شريعته السمحة المعلومة في دين الإسلام، من نصوص القرآن الصريحة وأحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم الصحيحة، وخاصة أنها أعلنت في ظل دولة إسلامية يرأسها رجل مسلم، وفي هذه البادرة

الخطيرة افتراء على الإسلام، وتحليل لما هو من أشد المحرمات في شريعة الله.

ومعلوم أنَّ الله سبحانه وتعالى قد حرم الربا بجميع أشكاله وألوانه في كتابه العزيز في آيات كثيرة...»[1].

*** ردّه على كلمة منشورة في جريدة «الندوة» بشأن تأجيل إطلاق حرية العقار:**

قال رحمه الله: «فقد اطلعت على الكلمة المنشورة في الصفحة السَّادسة من جريدة «الندوة» ـ الصادرة بتاريخ ١٤٠١/١١/٧هـ ـ بعنوان «حرية العقار»، فوجدتها تتضمَّن تحبيذ الكاتب تأجيل إطلاق حرية العقار عدة سنوات... إلخ.

وأقول وبالله التوفيق: لا شكَّ أنَّ هذه المسألة من المسائل الشرعية العامة التي قضى فيها رسول الله ﷺ بحكم الله القاطع الذي ليس لأحد معه رأي ولا اجتهاد ولا استحسان، فالواجب على صاحب المقال وغيره تقوى الله والتعلم والامتثال لحكم الله ورسوله، قال الله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥]، وقال ـ عزَّ وجلّ ـ: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُّبِينًا﴾ [الأحزاب: ٣٦].

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (١٩/ ٢٠٣).

وقد قال النبي ﷺ في خطبته في حجة الوداع: «**إنّ دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا**».

فلا يحلّ أخذ مال امرىء مسلم بأي وجه من الوجوه إلاّ بحق شرعي، ومعلوم من قواعد الشرع المطهر لكل ذي علم وبصيرة أن تقييد حرية العقار بأجرة معينة أو نسبة معينة يعتبر ظلماً لمالكه وأخذاً لماله بغير حق ومصادمة للنصوص الشرعية ومخالفة لأمر الله ورسوله وحكماً بغير ما أنزل الله واجتهاداً في غير محله...»[1].

•

ثانياً: الردّ على أناس بأسمائهم

*** الردّ على الكاتبة «قماشة الإبراهيم» في نسبة القسوة إلى الدهر:**

قال رحمه الله: «فقد اطلعت على ما نشر في جريدة «الرياض» ـ العدد ٤٨٨٧ الصادر في ١٤٠١/٩/١٧هـ ـ، تحت زاوية «قصّة اجتماعيّة» بعنوان «قسوة القدر»، بقلم قماشة الإبراهيم.

وقد ورد في القصة المذكورة قول الكاتبة: «إننا في هذه الحياة ليس لنا حقوق، إننا أعمار يلهو بها القدر، حتى يملها، فيلقي بها إلى العالم الآخر، والقدر يلهو أحياناً بدموعنا وضحكاتنا».

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (١٩/ ٣٦٩).

وهذا الكلام مناف لكمال التوحيد، وكمال الإيمان بالقدر، فإن القدر لا يلهو، والزمن لا يعبث، وإن كل ما يجري في هذه الحياة هو بتقدير الله وعلمه، والله سبحانه هو الذي يصرف الليل والنهار. . . »[1].

*** الردّ على الكاتبة «آمنة» في ذكرها لأبيات تتضمن ألفاظاً شركية:**

قال رحمه الله: «فقد نشرت صحيفة «المجتمع» الكويتية ــ في عددها ١٥ الصادر في ١٩/ ٤/ ١٣٩٠هـ ــ أبياتاً تحت عنوان «في ذكرى المولد النبوي الشريف»، تتضمَّن الاستغاثة بالنَّبـي ﷺ، والاستنصار به لإدراك الأمة ونصرها وتخليصها مما وقعت فيه من التفرق والاختلاف، بإمضاء من سمت نفسها «آمنة»، وهذا نص الأبيات المشار إليها:

يــا رســول الله أدرك عــالمــاً ... يشعل الحرب ويصلى من لظاها
يــا رســول الله أدرك أمــة ... في ظلام الشك قد طال سراها
يــا رســول الله أدرك أمــة ... في متاهات الأسى ضاعت رؤاها

إلى أن قالت:

يــا رســول الله أدرك أمــة ... في ظلام الشك قد طال سراها
عجــل النصــر كمــا عجَّلتــه ... يــوم بــدر حيــن نــاديـت الإلــه
فــاستحــال الــذل نصــراً رائعــاً ... إن لله جنــوداً لا تــراهــا

هكذا توجه هذه الكاتبة نداءها واستغاثتها إلى الرسول ﷺ طالبة

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (١/ ١٤٦).

منه إدراك الأمة بتعجيل النصر، ناسيةً أو جاهلةً أن النصر بيد الله وحده ليس ذلك بيد النَّبـي ﷺ ولا غيره من المخلوقات. . . »[١].

*** الردّ على «مصطفى أمين» في دعوته لتعظيم الآثار الإسلامية:**

قال رحمه الله: «اطلعت على ما نشرته صحيفة «الندوة» ــ في عددها الصادر في ٢٤/ ٦/ ١٣٨٠هـ ــ بعنوان «آثار المدينة المنورة»، بقلم الأخ مصطفى أمين.

فلمّا تأمّلت المقال المشار إليه وجدته قد اشتمل على أخطاء كثيرة يجب التنبيه عليها؛ لئلاّ يغتر بها بعض القراء. . . »[٢].

*** الردّ على «صالح محمد جمال» في دعوته لتعظيم الآثار الإسلامية:**

قال رحمه الله: «فقد اطلعت على ما نشرته صحيفة «الندوة» ــ في عددها الصادر في ٢٤/ ٥/ ١٣٨٧هـ ــ بقلم الأخ صالح محمد جمال تحت عنوان: «الآثار الإسلامية».

فألفيت الكاتب المذكور يدعو في مقاله المنوه عنه إلى تعظيم الآثار الإسلامية، والعناية بها. . . ولما كان تعظيم الآثار الإسلامية بالوسائل التي ذكرها الكاتب يخالف الأدلة الشرعية وما درج عليه سلف الأمة وأئمتها من عهد الصحابة رضي الله عنهم إلى أن مضت القرون

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (١/ ١٥١).

(٢) المصدر نفسه (١/ ٣٩١).

المفضلة، ويترتب عليه مشابهة الكفار في تعظيم آثار عظمائهم، وغلو الجهال في هذه الآثار، وإنفاق الأموال في غير وجهها ظنًّا من المنفق أن زيارة هذه الآثار من الأمور الشرعية، وهي في الحقيقة من البدع المحدثة، ومن وسائل الشرك، ومن مشابهة اليهود والنصارى في تعظيم آثار أنبيائهم وصالحيهم واتخاذها معابد، ومزارات. . . »[1].

*** الردّ على الشيخ أحمد محمود دهلوب في تفسيره للاستواء:**

قال رحمه الله: «فقد اطلعت أخيراً على ما نشر في مجلة «البلاغ» ـ بعددها رقم ٦٣٧ ـ، من إجابة الشيخ أحمد محمود دهلوب على السؤال الآتي: ما تفسير قول الله تعالى: ﴿ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤].

وجاء في هذه الإجابة جملة نسبها إلى السلف وهي قوله: وقال السلف: استوى على العرش أي: استولى عليه. . . إلخ.

وحيث إنَّ هذه النسبة إلى السلف غلط محض؛ أحببت التنبيه على ذلك؛ لئلاّ يغتر من يراها فيظنها من قول العلماء المعتبرين، والصواب: أن هذا التفسير هو تفسير الجهمية والمعتزلة ومن سلك سبيلهم في نفي الصفات، وتعطيل الباري سبحانه وتعالى عما وصف به نفسه من صفات الكمال.

وقد أنكر علماء السلف رحمهم الله مثل هذا التأويل، وقالوا:

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (١/ ٤٠١).

القول في الاستواء كالقول في سائر الصفات، وهو إثبات الجميع لله على الوجه اللائق به سبحانه من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل، قال الإمام مالك رحمه الله: «الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة...»[1].

* الردّ على الدكتور محيي الدين الصافي في ادعائه أنَّ ظاهرَ الآيات غيرُ مراد:

قال رحمه الله: «فقد اطلعت على ما نشر في صحيفة «الشرق الأوسط» ــ في عددها ٣٣٨٣ الصادر في ٣/ ٤/ ١٤٠٨هـ ــ بقلم الدكتور محْيي الدين الصافي بعنوان «من أجل أن نكون أقوى أمة».

وقد لفت نظري ما ذكره عن اختلاف السلف والخلف في بعض صفات الله وهذا نص كلامه... إلخ.

وقد أخطأ ــ عفا الله عنا وعنه ــ في نسبته للسلف «جزمهم بأن ظاهر هذه الآيات غير مراد»، فالسلف رحمهم الله، ومن سار على نهجهم إلى يومنا هذا، يثبتون لله ما أثبته لنفسه من صفات الكمال، أو أثبته له رسوله ﷺ، ويعتقدون حقيقتها اللائقة بجلاله من غير تحريف ولا تعطيل، ولا تكييف ولا تمثيل، ولا تأويل لها عن ظاهرها، ولا تفويض...»[2].

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (٢/ ٩٤).

(٢) المصدر نفسه (٢/ ٩٨).

*** الردّ على الدكتـور محمود إبراهيم الديـك في كلامـه بشـأن السماح لليهودية والنصرانية في بناء المعابد في الإمارات :**

قال رحمه الله: «فقد اطلعت على ما نشر في جريدة «اليوم» ــ العدد ٤٠٨٠ وتاريخ ١٤٠٤/٨/١٢هـ الصفحة الأخيرة ــ، تحت عنوان «معبد غريب للسيخ في الإمارات»، نقلاً عن «وكالة أنباء الخليج».

وقد جاء في ذلك الخبر ما يلي: «ووصف أحد علماء المسلمين في دبـي ــ وهو الدكتور محمود إبراهيم الديك ــ هذا المعبد بأنه يشكِّل خطراً كبيراً على المسلمين وينبغي إزالته. وقال: إن الديانات المسموح بها في الإمارات هي التي لها كتاب سماوي فقط، أمَّا ما عدا ذلك فهي معتقدات كافرة ينبغي إزالة معابدها ومنعها من ممارسة طقوسها حتى لا تؤثر على المسلمين في هذه الأرض»، انتهى كلامه.

ومَن يقرأ كلام الدكتور محمود الديك هذا يدرك منه أمرين:

أحدهما: أنَّ اليهوديَّة والنصرانيَّة مسموح بهما في الإمارات سواء الانتماء إليهما أو إقامة معابد لهما أو مزاولة كافة طقوسهما. ومعنى ذلك أن التبشير النصراني علني ومسموح له رسميًّا هناك. **وهذا أمر خطير.**

والأمر الثَّاني: وهو أخطر من الأوَّل: الحكم ضمناً من واقع كلام هذا المتحدث بأن الديانات السماوية كاليهودية والنصرانية ليست كافرة...

أما كلام الدكتور محمود الديك فمعلوم ما فيه من بطلان وغلط فإن الدين الإسلامي هو الدين الصحيح المطلوب من أهل الأرض. . . »[1].

*** الردّ على الكاتب حمد السعيدان فيما نسبه للشيخ زوراً وقوله بجواز حلق اللحى:**

قال رحمه الله: «فقد اطلعت على ما نشر في جريدة «السِّياسة» ـ بعددها ٦٦٨ في ١٩/ ٨/ ١٤٠٤هـ ـ لكاتبه حمد السعيدان، وقد نسب إليَّ هداه الله كلاماً عن حلق اللحية تجرأ فيه بشيء لم أقله، ومما ذكر أني قلت: أي فتوى تصدر باسمي يجب أن تكون ممهورة بخاتمي ومصدقة من وزارة الأوقاف الإسلامية.

وهذا الكلام ظاهر البطلان لأني لم أشترط يوما ما تصديق وزارة الأوقاف الإسلامية على ما يصدر مني من الفتاوى.

ثم استرسل في الكلام عن حلق اللحية وغيرها وزعم أن قول النَّبي ﷺ: «**خالفوا المشركين، أحفوا الشوارب، وأوفوا اللحى**»، يقتضي بهذا العصر أن نحلق اللحى لأن المجوس واليهود والسيخ وغيرهم يطلقون اللحى. . .

ولا شكَّ أنَّ هذا جرأة من الكاتب، وسوء أدب منه مع سنة رسول الله ﷺ؛ فبيانه ﷺ واضح وأمره واجب الامتثال والتنفيذ ويخشى

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (٢/ ٢٧٧).

على مخالفه من العاقبة السيئة، كما قال تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣]، وأمره ﷺ بإعفاء اللحية واضح، وتنفيذه واجب إلى قيام الساعة سواء وفّر الكفار لحاهم أم حلقوها...»[(١)].

*** الردّ على صالح محمد جمال في حثه على إقامة الموالد:**

قال رحمه الله: «فقد اطلعت على ما كتبه الشيخ صالح محمد جمال بجريدة «الندوة» ــ في عدد الاثنين ٢/ ٤/ ١٤٠٥هـ ــ، تحت عنوان «خطب الجمعة وحوادث الساعة».

وقد ساءني ما تضمنه من اعتراض الكاتب على خطب المسجد الحرام، وما قاله الكاتب عن المولد النبوي، وما قاله في المآدب التي يقيمها أهل الميت في اليوم الثَّالث من الوفاة.

فالكاتب هداه الله إلى الصواب خاض في هذه الأمور بغير علم، واعترض على الخطيب واعتبر حديثه كلاماً مملاً، وهذا اعتراض بالباطل. لأن ما قاله الخطيب حق وفي محله، وليس كلاماً مملاً، بل هو من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي أمر الله به ورسوله ﷺ. وقد لعن بني إسرائيل لتخاذلهم في الأمر بالمعروف وتركهم المنكر يظهر بين قومهم فلا يغيرونه...»[(٢)].

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (٢/ ٣٤٧).

(٢) المصدر نفسه (٢/ ٣٥٢).

*** الردّ على رشاد خليفة في إنكاره للسُّنَّـة :**

قال رحمه الله: «. . . فالدّاعي لكتابة هذه الكلمة أنه ظهر ــ في مدينة «توسان»، التَّابعة لولاية «أريزونا» بأمريكا ــ، شخص يدعى رشاد خليفة، مصري الأصل، أمريكي الجنسيّة، يقوم بالدعوة على أساس بعيد عن الإسلام وينكر السُّنَّة وينتقص من منزلة الرسول ﷺ، ويُحرِّف كلام الله بما يناسب مذهبه الباطل. . .

لذا فقد رأيت من الواجب توضيح أمره وكشف حقيقته للمسلمين لئلاَّ يغترّ أحد بكلامه أو ينخدع بآرائه، وحتى يكون الجميع على معرفة بمكانة السُّنَّـة المطهَّرة.

فلا يخفى على كل مسلم أن سُنَّـة المصطفى ﷺ هي المصدر الثَّاني للتشريع، وقد أجمع على ذلك سلف الأمة وعلماؤها، وقد حفظ الله سُنَّـة نبيّه ﷺ كما حفظ كتابه فقيض لها رجالاً مخلصين، وعلماء عاملين، وهبوا نفوسهم وكرسوا حياتهم لخدمتها وتمحيصها وتدقيقها ونقلها بأمانة وإخلاص، كما نطق بها رسول الله ﷺ من غير تحريف ولا تغيير لا في المعنى ولا في اللفظ، ولم يزل أهل العلم من أصحاب الرسول ﷺ ومن بعدهم يؤمنون بهذا الأصل العظيم ويحتجون به ويعلمونه الأمة ويفسرون به كتاب الله. . .»[(١)].

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (٢/ ٤٠٠).

*** الردّ على محمد حسن فقي في قصيدة له فيها غلو:**

قال رحمه الله: «فقد اطلعت على قصيدة لمحمد حسن فقي تحت عنوان «المسجدان» ـ نشرتها صحيفة «الرياض» ـ في عددها ٦٠٠٣ الصادر في يوم الخميس الموافق ٧ ربيع الأوَّل ١٤٠٥هـ ـ، أشاد فيها بفضل المصطفى عليه الصلاة والسلام، وما ترتب على بعثته وهجرته من الخير الكثير والعز المكين للمسلمين، وأشاد بفضل المسجدين المكي والمدني، وقد أحسن في ذلك، ولكنه غلط غلطاً عظيماً في بعض أبياتها، ولم يبلغني أن أحداً نبه على غلطه، فوجب عَلَيَّ التنبيه على ذلك لئلا يغتر به أحد، وليعلم من يقف على هذا التنبيه عِظَمَ خَطَرِ الغُلُوِّ وسوء عاقبته، وقد حذر الله من ذلك في قوله سبحانه: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ. . .﴾ [النساء: ١٧١]»[١].

*** الردّ على خالد محمَّد محمَّد سليم في قصيدته التي يستغيث فيها بالنَّبي ﷺ:**

قال رحمه الله: «فقد نشرت صحيفة «الشرق الأوسط» ـ في عددها ٣٢٦١ في ١١/ ٣/ ١٤٠٨هـ ـ قصيدة بعنوان «زيارة»، بقلم: خالد محمد محمد سليم هذا نصها. . .

ومن تأمل هذه القصيدة من أهل البصيرة علم أن نشرها غير جائز، لما اشتملت عليه من اللِّجاء إلى الرسول ﷺ، والاستنجاد به، وطلب

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (٢/ ٤٠٥).

الغوث منه مما أصاب الشاعر وأصاب الأُمَّة!! ولا شك أن ذلك شرك بالله عزَّ وجلّ.

والواجب على كل من ينوبه حاجة أو ضائقة أن يرفع شكواه إلى الله سبحانه لا إلى الأنبياء ولا غيرهم من سائر الخلق من الأموات والأصنام والكواكب ولا الجن وغيرهم؛ لأن الله سبحانه الذي بيده الضرّ والنفع والعطاء والمنع وكشف الكروب وإجابة المضطر...»[1].

*** الردّ على الصابوني فيما خالف فيه من مسائل المعتقد:**

قال رحمه الله: «فقد اطلعت على المقابلة التي أجرتها مجلة «المجتمعْ» مع فضيلة الشيخ محمد علي الصابوني، ونشرت في العدد ـ ثم ذكر الأعداد ـ.

إلى أن قال: وقد اشتملت على أخطاء نبه على بعضها صاحب الفضيلة الدكتور صالح بن فوزان الفوزان ـ في مقاله المنشور بمجلة «الدعوة» في عدد ١٥ رقم ٩٠٤ وتاريخ ٢٩/ ١٠/ ١٤٠٣هـ، وفي مجلة «المجتمع» بعددها رقم ٦٤٦ وتاريخ ١٧/ ٢/ ١٤٠٤هـ، و ٦٥٠ في ٢٤/ ٢/ ١٤٠٤هـ ـ، وقد أجاد وأفاد وأحسن جزاه الله خيراً ونصر به الحقّ.

وقد رأيت التنبيه على ما وقع فيها من أخطاء تأكيداً لما ذكره الدكتور صالح، ومشاركة في الخير ونشر الحقّ، واستدراكاً لأخطاء لم يتعرض

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (٢/ ٤١٠).

لها فضيلة الدكتور صالح في مقاليه المشار إليهما، والله الموفق. . . »[1].

*** الردّ على أحمد بهاء الدين في افترائه على الشيخ القول بكفر من قال بكروية الأرض:**

قال رحمه الله: «فقد نشرت مجلة «المصوّر» ــ في عددها رقم ٢١٦٦ الصادر في ٢٤ الجمعة ١٣٨٥هـ الموافق ١٥ أبريل ١٩٦٦م في الصفحة ١٥ من العدد المذكور ــ ما نصّه: «المبادىء المستوردة بقلم: أحمد بهاء الدِّين»: «يقول نبأ من السعودية أن نائب رئيس الجامعة الإسلامية هناك نشر مقالاً منذ شهرين في جميع الصحف أهدر فيه دم كل من يقول إن الأرض كروية، وإن الأرض تدور حول الشمس وليس العكس!! وإذا كان يبدو غريباً أن يذاع هذا الرأي في ١٩٦٦ م، وفي عصر الفضاء، فصاحب هذا الرأي له فضيلة واضحة وهي أنه منطقي مع ما تردِّده المملكة العربية السعودية هذه الأيام من أفكار وآراء، فحكام المملكة العربية السعودية لا يتحدثون الآن إلاَّ عن الأفكار والنظريات المستوردة، ولا يدعون إلى الحلف الإسلامي إلاَّ بدعوى درء خطر الأفكار المستوردة عن المسلمين، وهم يقصدون الاشتراكية بالطبع ولكنهم لا يناقشون الاشتراكية ولا فكرة العدالة الاجتماعية، وإنما يكتفون برفضها بناء على أنها مستوردة. . . إلخ) انتهى المقصود.

وجوابي عن ذلك أن أقول: ﴿ سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ ﴾ [النور: ١٦]، لقد نشر المقال الذي أشار إليه الكاتب في جميع الصحف

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (٣/ ٥١).

المحلية في رمضان ١٣٨٥هـ، واطلع عليه القراء في الداخل والخارج، وليس فيه ذكر كروية الأرض بنفي ولا إثبات فضلاً عن إهدار دم من قال بها، وقد وقع فيما نقلتُه في المقال من كلام العلامة ابن القيم رحمه الله ما يدل على إثبات كروية الأرض، فكيف جاز لأحمد بهاء الدين، أو من نقل إليه هذا النبأ أن يُقدِم على هذا البهتان الصريح وينسبه إلى مقال قد نشر في العالم وقرأه الناس، سبحان الله ما أعظم جرأة هذا المفتري، ولكن ليس بغريب أن يصدر مثل هذا الافتراء عن أنصار الإلحاد والمذاهب الهدامة، فقد قال الله عزَّ وجل: ﴿إِنَّمَا يَفْتَرِي ٱلْكَذِبَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰذِبُونَ﴾ [النحل: ١٠٥]، وصح عن رسول الله ﷺ أنه قال: «**آية المنافق ثلاث: إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا اؤتمن خان**»، وإنما أهدرت في المقال دم من قال إن الشمس ثابتة لا جارية بعد استتابته، وما ذلك إلاَّ لأن إنكار جري الشمس تكذيب لله سبحانه، وتكذيب لكتابه العظيم، وتكذيب لرسوله الكريم. . . »[1].

*** الردّ على رجل يُدعى «ابن السراة» في عيبه لتعدُّد الزوجات:**

قال رحمه الله: «اطلعت على ما نشرته صحيفة «اليمامة» ــ في عددها الصادر في ١٨/ ٣/ ١٣٨٥هـ ــ تحت عنوان «حول مشكلة الأسبوع»، وقرأت ما كتبه الأستاذ ناصر بن عبد الله في حل مشكلة الأخت في الله م.ع.ل. ــ المنوّه عنها في العدد الصادر في

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (٣/ ١٥٦).

١١/ ٣/ ١٣٨٥هـ، تحت عنوان «خذيني إلى النور» ـ وقرأت أيضاً ما كتبه ابن السراة في حل المشكلة ذاتها. . .

وأما حل ابن السراة للمشكلة فهو حل صادر من جاهل بالشريعة وأحكامها، وهو في أشد الحاجة إلى أن يؤخذ إلى النور ويوجه إلى الحقّ؛ لأنه قد وقع فيما هو أشد خطورة وأكثر ظلمة مما وقعت فيه صاحبة المشكلة، وما ذاك إلاَّ لأنه عاب تعدُّد الزوجات، وزعم أنه داء خطير يجب أن نحاربه بكل وسيلة من شأنها الحد من تفشي هذا الداء العضال الذي يهدد استقرار مجتمعنا وأهاب بالحكومة إلى منعه. . .»[١].

*** الردّ على معتقدات غلام أحمد برويز:**

قال رحمه الله: «فقد اطلعت على ما نشرته مجلة «الحج» ـ في عددها الثَّاني الصادر في ١٦ شعبان عام ١٣٨٢هـ ـ من الاستفتاء المقدم إليها من أخينا العلامة الشيخ محمد يوسف البنوري مدير المدرسة العربية الإسلامية بكراتشي عن حكم الشريعة الإسلامية في غلام أحمد برويز الذي ظهر أخيراً في بلاد الهند، وعن حكم معتقداته التي قدم فضيلة المستفتي نماذج منها لاستفتائه، وعن حكم من اعتنق تلك العقائد واعتقدها ودعا إليها؟ إلخ

والجواب: كل من تأمل تلك النماذج التي ذكرها المستفتي في استفتائه من عقائد غلام أحمد برويز وهي عشرون أنموذجاً موضحة في

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (٣/ ٢٢٩).

الاستفتاء المنشور في المجلة المذكورة، كل من تأمل هذه النماذج المشار إليها من ذوي العلم والبصيرة يعلم علماً قطعياً لا يحتمل الشك بوجهٍ ما أن معتنقها ومعتقدها والداعي إليها كافرٌ كفراً أكبرَ مرتدٌّ عن الإسلام، يجب أن يستتاب. فإن تاب توبة ظاهرة وكذَّب نفسه تكذيباً ظاهراً يُنشر في الصحف المحلية كما نشر فيها الباطل من تلك العقائد الزائفة. . . ، وإلاَّ وجب على ولي الأمر للمسلمين قتله.

وهذا شيء معلوم سن دين الإسلام بالضرورة، والأدلة عليه من الكتاب والسُّنَّـة وإجماع أهل العلم كثيرة جداً لا يمكن استقصاؤها في هذا الجواب. . . »[1].

*** الردّ على الشيخ علي الطنطاوي في إنكاره تَلَبُّسَ الجنّ بالإنس:**

قال رحمه الله: «وقد بلغني عن فضيلة الشيخ علي الطنطاوي أنه أنكر مثل حدوث هذا الأمر، وذكر أنه تدجيل وكذب، وأنه يمكن أن يكون كلاماً مسجَّلاً مع المرأة ولم تكن نطقت بذلك[2]. وقد طلبت الشريط الذي سجِّل فيه كلامه وعلمت منه ما ذكر، وقد عجبت كثيراً من تجويزه أن يكون ذلك مسجَّلاً مع أني سألت الجني عدة أسئلة وأجاب عنها، فكيف يظن عاقل أن المسجل يسأل ويجيب، هذا من أقبح الغلط ومن تجويز الباطل، وزعم أيضاً في كلمته أن إسلام

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (٣/ ٢٦٨).

(٢) وهو شريط مُسَجَّل يخاطب فيه الشيخ ابن باز رحمه الله جنِّيًا مُتَلَبِّساً بامرأة ويدعوه إلى الإسلام ثم يسلم الجنّي.

الجني على يد الإنسي يخالف قول الله تعالى في قصة سليمان: ﴿وَهَبْ لِي مُلْكًا لَّا يَنبَغِي لِأَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِيٓ﴾ [ص: ٣٥]، ولا شك أن هذا غلطٌ منه أيضاً هداه الله، وفهمٌ باطل، فليس في إسلام الجني على يد الإنسي ما يخالف دعوة سليمان...»[(١)].

*** الردّ على المفتي العام في الأردن في إباحته تحديد النسل:**

قال رحمه الله: «فقد نشرت بعض الصحف المحلية منذ أمد قريب خبراً مفاده أن فضيلة المفتي العام في الأردن قد أفتى بإباحة تحديد النسل، وأن الحكومة إذا قررته لزم العمل به، واشتهر هذا الخبر بين الناس وصار حديث المجالس لاستغرابه واستنكار المسلمين له، ومن أجل ذلك كثر السؤال عن حكم هذه المسألة، وهل هذه الفتوى صواب أم خطأ؟ فرأيت أن من الواجب على أمثالي بيان ما يدل عليه شرع الله عزَّ وجلّ في هذه المسألة، فأقول:

اعلم أيها القارىء وفقني الله وإياك لإصابة الحقّ أني اطلعت على الفتوى المذكورة، وتأملت ما اعتمد عليه فضيلة المفتي العام في الأردن في إصداره هذه الفتوى المشتملة على القول بإباحة تحديد النسل، وأن الحكومة إذا قررته كان العمل به لازماً...

وكل من تأمّل ما اعتمده المفتي في هذه الفتوى من ذوي العلم والبصيرة يعلم أنه أبعد النجعة، وخالف الصواب، ورمى في غير مرمى، وتحقق بأن ما ذكره من الأدلة لا يدل على ما ذهب إليه

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (٣/ ٢٩٩).

بوجه من الوجوه بل هي في جانب، والفتوى في جانب آخر. . .»[1].

*** الردّ على أنور أبا الجدايل في كلامه حول إحياء الآثار:**

قال رحمه الله: «فقد نشرت بعض الصحف مقالات حول إحياء الآثار والاهتمام بها لبعض الكتاب ومنهم الأستاذ صالح محمد جمال، وقد رد عليه سماحة العلامة الشيخ عبد الله بن محمد بن حميد فأجاد وأفاد وأحسن، أجزل الله مثوبته، ولكن الأستاذ أنور أبا الجدايل هداه الله وألهمه رشده لم يقتنع بهذا الردّ، أو لم يطلع عليه، فكتب مقالاً في الموضوع نشرته جريدة «المدينة» ــ بعددها الصادر برقم **٥٤٤٨** وتاريخ **٢٢/ ٤/ ١٤٠٢هـ** ــ بعنوان «طريق الهجرتين». . .

ونظراً لما يؤدي إليه إحياء الآثار المتعلقة بالدين من مخاطر تمس العقيدة أحببت إيضاح الحقّ وتأييد ما كتبه أهل العلم في ذلك، والتعاون معهم على البر والتقوى والنصح لله ولعباده، وكشف الشبهة وإيضاح الحجة، فأقول:

إنَّ العناية بالآثار على الوجه الذي ذكر يؤدي إلى الشرك بالله جلَّ وعَلَا؛ لأن النفوس ضعيفة ومجبولة على التعلق بما تظن أنه يفيدها، والشرك بالله أنواعه كثيرة غالب الناس لا يدركها، والذي يقف عند هذه الآثار سواء كانت حقيقة أو مزعومة بلا حجة يتضح له كيف يتمسح الجهلة بترابها وما فيها من أشجار أو أحجار، ويصلي عندها،

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (٣/ ٣٢٦).

ويدعو من نُسبت إليه ظناً منهم أن ذلك قربة إلى الله سبحانه، ولحصول الشفاعة وكشف الكربة، ويعين على هذا كثرة دعاة الضلال الذين تربت الوثنية في نفوسهم، والذين يستغلون مثل هذه الآثار لتضليل الناس وتزيين زيارتها لهم حتى يحصل بسبب ذلك على بعض الكسب المادي...»[1].

*** الردّ على أبـي تراب الظاهري في تحليله الأغاني والملاهي:**

قال رحمه الله: «لقد اطَّلعت على ما نشرته مجلة «الرائد» ـ في عددها السَّابع والستين والثَّامن والستين ـ بقلم أبـي تراب الظاهري تحت عنوان: «الكتاب والسُّنَّة لم يُحرِّما الغناء ولا استعمال المعازف والمزامير والاستماع إليها».

وتأمّلت ما ذكره في هذا المقال من الأحاديث والآثار، وما اعتمده في القول بحلِّ الغناء وآلات الملاهي تبعاً لإمامه أبـي محمد ابن حزم الظاهري، فتعجبت كثيراً من جرأته الشديدة تبعاً لإمامه أبـي محمد على القول بتضعيف جميع ما ورد من الأحاديث في تحريم الغناء وآلات الملاهي، بل على ما هو أشنع من ذلك، وهو القول بأن الأحاديث الواردة في ذلك موضوعة، وعجبت أيضاً من جرأتهما الشديدة الغريبة على القول بحل الغناء وجميع آلات الملاهي مع كثرة ما ورد في النهي عن ذلك من الآيات والأحاديث والآثار عن السلف الصالح رضي الله عنهم، فنسأل الله العافية والسلامة من القول عليه بغير

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (٣/ ٣٣٤).

علم، والجرأة على تحليل ما حرمه الله من غير برهان، ولقد أنكر أهل العلم قديماً على أبي محمد هذه الجرأة الشديدة وعابوه بها، وجرى عليه بسببها محن كثيرة فنسأل الله أن يعفو عنا وعنه وعن سائر المسلمين. . .»[1].

*** الردّ على مدير جامعة صنعاء في زعمه أنَّ المطالبة بعزل الطلبة عن الطالبات مخالفة للشريعة:**

قال رحمه الله: «فقد اطلعت على ما نشرته جريدة «السِّياسة» ـ الصادرة يوم ٢٤/ ٧/ ١٤٠٤هـ بعددها ٥٦٤٤ ـ منسوباً إلى مدير جامعة صنعاء عبد العزيز المقالح الذي زعم فيه أن المطالبة بعزل الطالبات عن الطلاب مخالفة للشريعة، وقد استدل على جواز الاختلاط بأنَّ المسلمين من عهد الرسول ﷺ كانوا يؤدون الصلاة في مسجد واحد، الرجل والمرأة وقال: «ولذلك فإن التعليم لا بد أن يكون في مكان واحد».

وقد استغربت صدور هذا الكلام من مدير لجامعة إسلامية في بلد إسلامي يطلب منه أن يوجه شعبه من الرجال والنساء إلى ما فيه السعادة والنجاة في الدنيا والآخرة، فإنَّا لله وإنَّا إليه راجعون ولا حول ولا قوة إلاَّ بالله.

ولا شكَّ أنَّ هذا الكلام فيه جناية عظيمة على الشريعة الإسلامية. لأن الشريعة لم تدع إلى الاختلاط حتى تكون المطالبة بمنعه مخالفة

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (٣/ ٣٩١).

لها، بل هي تمنعه وتشدد في ذلك كما قال الله تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ ٱلْأُولَىٰ. . .﴾ الآية [الأحزاب: ٣٣]»[١].

*** الردّ على سعد البواردي في اقتراحه اختلاط الذكور بالإناث في المرحلة الابتدائية:**

قال رحمه الله: «اطلعت على ما كتبه الأستاذ سعد البواردي في جريدة «الجزيرة» ـ بعددها رقم ٣٧٥٤ وتاريخ ١٤٠٣/٤/١٥هـ ـ الذي اقترح فيه اختلاط الذكور والإناث في الدراسة بالمرحلة الابتدائية.

ولما يترتَّب على اقتراحه من عواقب وخيمة رأيت التنبيه على ذلك، فأقول: إنَّ الاختلاط وسيلة لشر كثير وفساد كبير لا يجوز فعله. . .»[٢].

*** الردّ على محمد سعيد رمضان البوطي في كلامه حول مسائل التبرّك:**

قال رحمه الله: «فقد تأمّلت ما ذكرتم في رسالتيكم المؤرختين في ٢٠ ربيع الآخر سنة ١٤٠٦هـ، وفي ١٤٠٦/٦/٧هـ، وقد سرني كثيراً حرصكم على البحث عن الحقّ الذي هو ضالة المؤمن، ولا شك أن الحقّ لا يرتبط بالمذهبية، كما أنه لا يعرف بالرجال وإنما الرجال يعرفون به.

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (٢٤٨/٤).

(٢) المصدر نفسه (٢٤٥/٤).

أمَّا الملاحظات التي استشكلتموها وهي:

(الملاحظة الأُولى): ما ذكرتم في ص١٤٤ من الكتاب وهو: «لا مانع من أن نلتمس منهم البركة والخير»، وقصدكم بذلك أحمد البدوي وأحمد الرفاعي وعبد القادر الجيلاني وأمثالهم، وقد أشكل عليكم أن يكون هذا من الشرك الأكبر وذكرتم ما فعلته أم سليم وأم سلمة وأبو أيوب الأنصاري من التماس البركة في جسد النَّبـي ﷺ، ولا شك أن هذا تبرك خاص بالنَّبـي ﷺ ولا يقاس عليه غيره؛ لأمرين:

الأوَّل: ما جعله الله سبحانه في جسده وشعره من البركة التي لا يلحقه فيها غيره.

الثَّانيْ: أنَّ الصَّحابة رضي الله عنهم لم يفعلوا ذلك مع غيره كأبـي بكر وعمر وعثمان وعلي وغيرهم من كبار الصحابة، ولو كان غيره يقاس عليه لفعله الصحابة مع كبارهم الذين ثبت أنهم من أولياء الله المتقين بشهادة النَّبـي ﷺ لهم بالجنة، وهذا يكفي...»(١).

*** الردّ على أبـي الأعلى المودودي في تفسيره العبادة بالطاعة:**

قال رحمه الله: «من جوابـي لفضيلة الشيخ أبـي الأعلى المودودي فيما يتعلق بالفرق بين العبادة والطاعة:

بسم الله الرحمن الرحيم. كان أبو الأعلى المودودي قد بعث إلي برسالة ــ رقمها ١٥٢٦ وتاريخ ٢/ ٤/ ١٣٩٢هـ ــ شرح فيها حاله وحال الأستاذ طفيل الذي خلف فضيلته في إمرة الجماعة الإسلامية.

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (٤/ ٣٥٣).

وقد أجبته برسالة عندما كنت رئيساً للجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة في نفس العام. . . ومنها:

قال لي بعض الإخوان المقيمين في البلاد من أهل مليبار عن فضيلتكم إنكم ترون أن العبادة تُفسَّر بالطاعة وأنَّ كلّ مَن أطاع أحداً فقد عبده، كما تُفسَّر بالرقِّ والتألّه. وكتب إليَّ الشيخ عمر بن أحمد المليباري أي صاحب مجلة «السلسبيل» في هذا الموضوع جازماً بما ذكر عن فضيلتكم وعن الجماعة، وأرسل إليَّ نسخة من استفتاء تعميمي في هذه المسألة أرسل إليكم نسخة منه. وقد استغربت هذا الأمر وعزمت على الكتابة إليكم فيه من قبل مجيء كتابكم المجاب للاستفسار منكم عن صحة ما نسب إليكم. وبهذه المناسبة فإني أرجو من فضيلتكم الإفادة عما لديكم في هذا الموضوع، والذي يظهر لأخيكم أن الطاعة أوسع من العبادة، فكل عبادة لله موافقة لشريعته تسمى طاعة وليس كل طاعة بالنسبة إلى غير الله تسمى عبادة، بل في ذلك تفصيل. . . »[1].

*** الردّ على أحمد بهاء الدين في تحامله على الحجاب والنقاب ودعوته إلى السفور:**

قال رحمه الله: «فقد اطلعت على ما كتبه المدعو «أحمد بهاء الدِّين» في بعض الصحف وما يدعيه من تحليل لما حرمه الله، وخاصة

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (٥/ ١٧).

ما نشره في زاوية «يوميات» في جريدة «الأهرام» ــ في الأعداد ٣٦٩٩٢ و ٣٦٩٩٤ و ٣٦٩٩٦ ــ من تحامله على الحجاب والنقاب، والدعوة إلى السفور، واعتبار الحجاب بدعة من البدع، واعتباره أنه من الزي، والزي مسألة تتعلق بالحرية الشخصية، وأن النساء كن يلبسن النقاب كتقليد متوارث، وأن الإسلام لم يأمر به ولم يشر إليه، وأن النساء كن يجالسن النَّبي ﷺ سافرات، ويعملن في التجارة والرعي والحرب سافرات، وأن العهد ظل كذلك طيلة عهد الخلفاء الراشدين، والدولة الأموية والعباسية، وأنه عندما اعتنق الأتراك الإسلام دخلوا بعاداتهم غير الإسلامية الموروثة عن قبائلهم مثل البرقع واليشمك، وفرضوها على العربْ المسلمين فرضاً... إلى آخر ما كتبه لإباحة السفور وإنكار الحجاب، وغير ذلك من الأباطيل والافتراءات، وتحريف الأدلة وصرفها عن مدلولها الحقيقي.

ومن المعلوم أن الدعوة إلى سفور المرأة عن وجهها دعوة باطلة ومنكرة شرعاً وعقلاً ومناهضة للدين الإسلامي ومعادية له...»[١].

*** الردّ على محمد أمين في كلامه حول المولد النبوي:**

قال رحمه الله: «اطّلعت على مقال محمد أمين يحيى نشرته صحيفة «الأضواء» ــ في عددها الصادر يوم الثلاثاء الموافق ١٦/ ٣/ ١٣٧٨هـ ــ ذكر فيه الكاتب المذكور أن المسلمين في كافة أقطار الأرض يحتفلون بيوم المولد النبوي على صاحبه أفضل الصلاة

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (٥/ ٢٢٤).

وأكمل التسليم بشتى أنواع الاحتفالات، وأنه يجب علينا قبل غيرنا أفراداً وجماعات أن نحتفل به احتفالاً عظيماً، وعلى الصحف أن تهتم به وتُدبّج به المقالات، وعلى الإذاعة أن تهتم بذلك وتعد البرامج الخاصة لهذه المناسبة الذكرى الخالدة، هذا ملخص المقال المذكور.

وقد عجبت كثيراً من جرأة هذا الكاتب على الدعاية ــ بهذا المقال الصريح ــ إلى بدعة منكرة تخالف ما كان عليه رسول الله ﷺ وأصحابه الكرام والسلف الصالح التابعون لهم بإحسان في بلاد إسلامية تحكم شرع الله وتحارب البدع، ولواجب النصح لله ولكتابه ولرسوله وللمسلمين رأيت أن أكتب كلمة على هذا المقال تنبيهاً للكاتب وغيره، على ما تقتضيه الشريعة الكاملة حول الاحتفال بمولد النَّبـي ﷺ فأقول: . . .»[1].

*** الردّ على فؤاد أمين في قصيدة له شركية:**

قال رحمه الله: «من عبد العزيز بن عبد الله بن باز إلى حضرة الأخ المكرم معالي الأستاذ علي بن حسن الشاعر وزير الإعلام سلمه الله آمين سلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد: أبعث لمعاليكم بطيه نسخة من إحدى صفحات ملحق الأربعاء الصادرة مع جريدة «المدينة» في ١٤/ ٢/ ١٤١٦هـ المتضمن: قصيدة لمن سمى نفسه: فؤاد أمين حمدي جاء فيها:

وإن ضاقت حياتك ذات يوم　　　عليك بأحمد النور المبين

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (٦/ ٣١٨).

وهذا البيت يتضمن الدعوة إلى اللجوء للرسول ﷺ ودعائه أن يفرج الكربة، وهذا من أعظم الشرك الأكبر. فالواجب تنبيه الشاعر إلى ذلك حتى يتوب إلى الله سبحانه، ويحذر العودة إلى مثل ذلك، وتحذير الجريدة من نشر مثل هذا الشعر، وتكليفهم بأن ينبهوا على هذا الخطأ بمضمون ما ذكرته بهذه الرسالة، وإن من الواجب على كل مسلم تعتريه أي كربة أن يفزع إلى الله سبحانه، وأن يسأله تفريجها، وأن يأخذ بالأسباب التي تنفع في ذلك، كما قال الله تعالى: ﴿ أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ ٱلسُّوٓءَ. . . ﴾ [النمل: ٦٢]»[١].

*** الردّ على الشيخ جاد الحقّ شيخ الأزهر في مقال له يدعو فيه إلى الأخوة الإنسانية والودِّ والتعاون بين الشعوب:**

قال رحمه الله: «فقد اطلعت على مقالة لسماحتكم نشرتها صحيفة «الجزيرة» السعودية ـ في عددها الصادر في يوم الجمعة ١٦/ ٥/ ١٤١٥هـ ـ بعنوان: «علاقة الإسلام بالأديان الأخرى»، ورد في أولها من كلامكم ما نصه: «الإسلام يحرص على أن يكون أساس علاقاته مع الأديان والشعوب الأخرى هو السلام العام والود والتعاون؛ لأن الإنسان عموماً في نظر الإسلام هو مخلوق عزيز كرمه الله تعالى وفضله على كثير من خلقه. يدل لهذا قول الله تعالى في سورة الإسراء: ﴿ ۞ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِىٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ﴾ [الإسراء: ٧٠]، والتكريم

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (٨/ ١٨٥).

الإلهي للإنسان بخلقه وتفضيله على غيره يعد رباطاً سامياً يشد المسلمين إلى غيرهم من بني الإنسان، فإذا سمعوا بعد ذلك قول الله تعالى في سورة الحجرات: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٞ﴾ [الآية: ١٣]، أصبح واجباً عليهم أن يقيموا علاقات المودة والمحبة مع غيرهم من أتباع الديانات الأخرى، والشعوب غير المسلمة. نزولاً عند هذه الأخوة الإنسانية، وهذا هو معنى التعارف الوارد في الآية...» إلخ.

ولقد كدَّرني كثيراً ما تضمنته هذه الجمل من المعاني المخالفة للآيات القرآنية والأحاديث النبوية، ورأيت من النصح لسماحتكم التنبيه على ذلك: فإنه لا يخفى على سماحتكم أن الله سبحانه قد أوجب على المؤمنين بغض الكفار ومعاداتهم، وعدم مودتهم وموالاتهم، ما في قوله عزَّ وجلّ: ﴿۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلۡيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوۡلِيَآءَۘ بَعۡضُهُمۡ أَوۡلِيَآءُ بَعۡضٖۚ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمۡ فَإِنَّهُۥ مِنۡهُمۡۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ...﴾ [المائدة: ٥١]»(١).

*** خطابه للشيخ عبد الرحمن عبد الخالق في بيان بعض ما أخطأ فيه:**

قال رحمه الله: «فقد وصلني كتابكم الكريم المؤرخ ٨/ ٣/ ١٤١٥هـ بيد الأخ الكريم ع.خ.س، وصلكم الله بحبل الهدى

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (٨/ ١٩٠).

والتوفيق، وجميع ما شرحتم فيه كان معلوماً. ولقد سرَّني كثيراً ما ذكرتم فيه من التزامكم بما درج عليه سلف الأمة من الصحابة رضي الله عنهم واتّباعهم بإحسان، إلَّا ما قد يقع خلاف ذلك من خطأ أو نسيان، كما سرَّني أيضاً رغبتكم وحرصكم على إيضاح ما نسب إليكم من الأخطاء لترجعوا عنها إن صح صدورها منكم. وسرَّني أيضاً عفوكم وصفحكم عمَّن أساء إليكم وطلبكم الأجر من الله عزَّ وجلّ في ذلك.. إلى آخر ما أوضحتم في رسالتكم. وكان وصولها إلي بعد انتهاء مجلس هيئة كبار العلماء ـ في دورته الثَّانية والأربعين المنتهية في الثلاثين من شهر صفر سنة ١٤١٥هـ ـ، ومتى رأينا الحاجة إلى عرضها عليهم في المجلس عرضناها عليهم في الدورة القادمة إن شاء الله. وإليكم بيان ما لاحظته عليكم من خلال كتبكم الآتية...»[(١)].

*** الردّ على عبد الفتاح الحايك في زعمه نجاة اليهود والنصارى:**

قال رحمه الله: «فقد اطلعت على المقال المنشور بجريدة «الشرق الأوسط» ـ بعددها رقم (٥٨٢٤) وتاريخ ١٤١٥/٦/٥هـ ـ كتبه مَن سَمَّى نفسه: عبد الفتَّاح الحايك تحت عنوان: «الفهم الخاطىء».

وملخّص المقال: إنكاره لما هو معلوم من دين الإسلام بالضرورة، وبالنص والإجماع، وهو عموم رسالة محمَّد ﷺ إلى جميع

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (٨/ ٢٤٠).

الناس، وادعاؤه أن من لم يتبع محمَّد ﷺ ولم يطعه، بل بقي يهودياً أو نصرانيًّا فهو على دين حق، ثم تطاول على رب العالمين سبحانه في حكمته في تعذيب الكفار والعصاة وجعل ذلك من العبث. وقد قام بتحريف النصوص الشرعية ووضعها في غير مواضعها، وفسرها بما يمليه هواه، وأعرض عن الأدلة الشرعية والنصوص الصريحة الدالة على عموم رسالة محمَّد ﷺ، وعلى كفر من سمع به ولم يتبعه، وأن الله لا يقبل غير الإسلام ديناً، إلى غير ذلك من النصوص الصريحة التي أعرض عنها لينخدع بكلامه الجهال.

وهذا الذي فعله كفرٌ صريح، وردةٌ عن الإسلام، وتكذيب لله سبحانه ولرسوله ﷺ، كما يعلم ذلك من قرأ المقال من أهل العلم والإيمان. والواجب على ولي الأمر إحالته للمحكمة لاستتابته والحكم عليه بما يقتضيه الشرع المطهر...»[(١)].

*** الردّ على فريد بن عبد الحفيظ في تأييده الاحتفال بالمناسبات الإسلامية:**

قال رحمه الله: «فقد اطلعت على ما كتبه الأخ: فريد بن عبد الحفيظ مياجان في صحيفة «المدينة» ـ الصادرة في ١٥/ ٢/ ١٤١٥هـ ـ يؤيِّد بذلك ما كتبه عبد الله أبو السمح من تحبيذ الاحتفال بالمناسبات الإسلامية.

فرأيت أن من الواجب التنبيه على غلطهما في ذلك؛ نصحاً لله

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (٨/ ١٩٦).

ولعباده، وعملاً بقوله عزَّ وجلّ: ﴿وَٱلۡعَصۡرِ ۝١ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَفِي خُسۡرٍ ۝٢ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَتَوَاصَوۡاْ بِٱلۡحَقِّ وَتَوَاصَوۡاْ بِٱلصَّبۡرِ﴾.

وقوله ﷺ: «**الدِّين النصيحة الدِّين النصيحة الدِّين النصيحة**»، قيل: لمن يا رسول الله؟ قال: «**لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم**».

وقد حرَّم الله سبحانه القول عليه بغير علم وحذر منه عباده، كما في قوله سبحانه: ﴿قُلۡ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلۡفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنۡهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلۡإِثۡمَ وَٱلۡبَغۡيَ بِغَيۡرِ ٱلۡحَقِّ وَأَن تُشۡرِكُواْ بِٱللَّهِ مَا لَمۡ يُنَزِّلۡ بِهِۦ سُلۡطَٰنٗا وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعۡلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣]، وقوله عزَّ وجلّ: ﴿وَلَا تَقۡفُ مَا لَيۡسَ لَكَ بِهِۦ عِلۡمٌۚ إِنَّ ٱلسَّمۡعَ وَٱلۡبَصَرَ وَٱلۡفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنۡهُ مَسۡـُٔولٗا﴾ [الإسراء: ٣٦].

ولا شكّ أنَّ الدَّعوة إلى إقامة الاحتفالات الإسلامية التي لم يحتفل بها النَّبي ﷺ ولا أصحابه ﷺ من البدع المحدثة في الدِّين، ومن أسباب الغلو في دين الله، وشرع عبادات لم يشرعها الله، وقد يكون بعضها مع كونه بدعة وسيلة للشرك الأكبر؛ كالاحتفال بالمولد النبوي، وموالد الصحابة والعلماء...»(١).

*** الردّ على الشيخ أبي بكر محمد جومي في تقريره عدم نزول المسيح في آخر الزمان:**

قال رحمه الله: «فقد اطلعت على كتابكم حول وفاة المسيح عيسى ابن مريم، وتقريركم: عدم نزوله في آخر الزمان، وعنوانه: «حل

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (٨/ ٣٢٨).

النزاع في مسألة نزول عيسى ابن مريم عليه الصلاة والسلام»، ويقع في ثلاثين صفحة من القطع الصغير.

واستغربت ذلك كثيراً؛ لمخالفته للأحاديث الصحيحة المتواترة في نزوله آخر الزمان، ولا يوجد في الكتاب الكريم ما يخالف ذلك. فالواجب عليك الرجوع عن هذا القول، والتوبة إلى الله من ذلك، ومتابعة أهل السُّنَّة في إثبات نزوله عليه السلام آخر الزمان، ومن خالفهم فقد شذ وخالف الحقّ. ومِثلكم يُقتدى به، فالواجب عليكم الرجوع إلى الصواب، ولا عيب في ذلك، فإن الرجوع إلى الحقّ وعدم التمادي في الخطأ هو الطريق الحقّ، وهو مسلك العلماء قديماً وحديثاً. وأنصحكم بمراجعة كتب الحديث في ذلك، وتفسير ابن جرير والبغوي وابن كثير، ففيها الكفاية والمقنع لطالب الحقّ. وفقنا الله وإياكم لما يرضيه، وأعاذنا الله وإياكم وسائر المسلمين من مضلات الفتن، ومن نزغات الشياطين، إنه جواد كريم، كما أسأله سبحانه لكم التوفيق والإعانة على كل خير، إنه سميع قريب. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته»[١].

*** الردّ على الدكتور عبد الحليم محمود شيخ الأزهر في وصيته أن يُدفن في مسجده:**

قال رحمه الله: «فقد اطلعت على كلمة للشيخ محمد علي عبد الرحيم رئيس جماعة أنصار السُّنَّة منشورة في مجلة «التوحيد» ــ عدد

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (٨/ ٣٣٢).

شعبان ١٣٩٧هـ ــ، قد تضمنت خبراً نشرته جريدة «الجمهورية» ــ في عددها الصادر في ٧/ ٥/ ١٩٧٧م ــ نصّه كما يأتي: «أقام الشيخ عبد الحليم محمود شيخ الأزهر مسجداً في قريته «السلام» بمركز بلبيس، وأوصى عند وفاته: بأن يدفن في هذا المسجد» انتهى الخبر.

وفي الكلمة المذكورة النصيحة لسماحتكم بعدم الإقدام على هذا العمل المخالف لأهداف الشريعة المطهرة، من تخصيص بيوت الله للصلاة والعبادة والذكر والدعاء والاستغفار وتلاوة القرآن، لا للدفن فيها واتخاذها مقابر. وقد كدرني هذا الخبر كثيراً، واستغربت حصوله من سماحتكم ــ إن صحّ ــ والذي نرجو أن يكون غير صحيح؛ لما قد عرف عن تسرع كثير من أصحاب الصحف في تشويه الأخبار، ونقلها على غير وجهها الصحيح، يضاف إلى ذلك: أننا نستبعد كثيراً خفاء حكم اتخاذ القبور في المساجد عليكم؛ لما ثبت من الأحاديث الكثيرة الصحيحة الصريحة في تحريم ذلك، والنهي عنه؛ لكون ذلك وسيلة عظيمة من وسائل الشرك، وتعلق الكثير من العامة والجهال بأصحاب تلك الأضرحة، وافتتانهم بهم ودعائهم إياهم من دون الله، وجعلهم شركاء لله في طلب النفع ودفع الضر، وقضاء الحوائج مما لا يجوز طلبه إلاَّ من الله عزَّ وجلّ ــ كما لا يخفى ــ والواقع من العامة والجهلة عند قبر البدوي والحسين وغيرهما من القبور المعظمة شاهد بذلك، كما أنه غير خاف على سماحتكم ما صح عن رسول الله ﷺ من

لعن اليهود والنصارى على اتخاذ قبور أنبيائهم مساجد. . .»[1].

*** الردّ على الصابوني في كلامه حول تهذيب اللحية:**

قال رحمه الله: «فقد نشرت صحيفة «المدينة» ــ في عددها الصادر في ٢٤/ ١/ ١٤١٥هـ ــ مقالاً للشيخ محمَّد بن علي الصابوني عفا الله عنا وعنه، يتضمَّن ما نصّه: ومما يتعلق بالصورة والمظهر أن يهذب المسلم شعره، ويقص أظافره، ويتعاهد لحيته، فلا يتركها شعثة مبعثرة، دون تشذيب أو تهذيب، ولا يتركها تطول بحيث تخيف الأطفال، وتفزع الرجال، فكل شيء زاد عن حده انقلب إلى ضده، فمن الشباب من يظن أن أخذ أي شيء من اللحية حرام، فنراه يطلق لها العنان حتى تكاد تصل إلى سرته، ويصبح في مظهره كأصحاب الكهف: ﴿وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ وَنُقَلِّبُهُمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَذَاتَ الشِّمَالِ وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ لَوِ﴾ [الكهف: ١٨] . . . إلخ ما ذكره عن النَّبي ﷺ، وعن ابن عمر رضي الله عنهما.

ولما كان في هذا الكلام مخالفة للسنَّة الصحيحة، وإباحة لتشذيب اللحية وتقصيرها، رأيت أن من الواجب التنبيه على ما تضمنه كلامه ــ وفَّقه الله ــ من الخطأ العظيم والمخالفة الصريحة لسنَّة النَّبي ﷺ. . .»[2].

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (٨/ ٣٣٣).

(٢) المصدر نفسه (٨/ ٣٦٨، ٢٥/ ٢٩٧).

* **الردّ على القرضاوي في تحليله الذبح بالصعق الكهربائي من أهل الكتاب إذا اعتبروه حلالاً :**

قال رحمه الله : «فقد اطلعت على الفتوى التي نشرت في جريدة «المسلمون» ـ العدد (٢٤) في ٢١/ ٨/ ١٤٠٥هـ ـ لفضيلة الشيخ يوسف القرضاوي ، وقد جاء فيها ما نصه : «اللحوم المستوردة من عند أهل الكتاب كالدجاج ولحوم البقر المحفوظ ـ مما قد تكون تذكيته بالصعق الكهربائي ونحوه ـ حِلٌّ لنا ما داموا يعتبرون هذا حلالاً مُذكَّى . . . إلخ» اهـ .

وأقول : هذه الفتوى فيها تفصيل ، مع العلم بأن الكتاب والسُّنَّة قد دلَّا على حِلِّ ذبيحة أهل الكتاب ، وعلى تحريم ذبائح غيرهم من الكفار ، قال تعالى : ﴿ ٱلْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَٰتُ وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ حِلٌّ لَّكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَّهُمْ ﴾ [المائدة : ٥] ، فهذه الآية نص صريح في حِلِّ طعام أهل الكتاب : وهم اليهود والنصارى ، وطعامهم : ذبائحهم ، وهي دالة بمفهومها على تحريم ذبائح غيرهم من الكفار ، ويستثنى من ذلك عند أهل العلم : ما عُلم أنه أُهِلَّ به لغير الله ؛ لأن ما أُهِلَّ به لغير الله منصوص على تحريمه مطلقاً ؛ لقوله تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ وَلَحْمُ ٱلْخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ . . . ﴾ الآية [المائدة : ٣] . وأما ما ذُبِـح على غير الوجه الشرعي كالحيوان الذي علمنا أنه مات بالصعق أو بالخنق ونحوهما فهو يعتبر من الموقوذة أو المنخنقة حسب الواقع ، سواء كان ذلك من عمل أهل الكتاب أو عمل المسلمين . . . »[١] .

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة ، للشيخ عبد العزيز بن باز (٨/ ٤٢٩) .

*** الردّ على الكاتب محمد المذكور في أبيات له شركية:**

قال رحمه الله: «فقد اطلعت على ما نشرته مجلة «الرابطة» ــ في عددها المذكور الصادر في شهر جمادى الآخرة من هذا العام ــ من الأبيات المنسوبة إلى محمد المذكور نسأل الله لنا وله الهداية، وقد اشتملت على كلمات شركية وجب عَلَيَّ التنبيه عليها لئلاّ يغترّ بها أحد من الناس وهي قوله:

فاسأل الرحمن واشفع   كي ينال العبد عتقا

وقوله:

فامنح الأحباب قرباً   فامتداد البعد شقا

ففي هذين البيتين يسأل الشاعر من النَّبي ﷺ الدعاء والشفاعة، وأن يمنح الأحباب قرباً، ومعلوم أن الأنبياء وغيرهم لا يسألون بعد الموت شيئاً، بل سؤالهم ودعاؤهم من الشرك الأكبر وإنما يكون الطلب من الله عزَّ وجلّ. فيطلب المؤمن من الله سبحانه أن يشفع فيه نبيّه ﷺ، وأن يمنحه القرب لديه وحسن الختام وغير ذلك مما يحتاجه العبد من أمور الدنيا والآخرة، أما الأموات والغائبون والجمادات فلا يجوز سؤالهم شيئاً...»(١).

*** الردّ على عبده محمد درويش في أبيات له شركية:**

قال رحمه الله: «فقد نشرت صحيفة «المدينة» ــ في ملحقها الأسبوعي العدد ١١٨٦٩ في ١٠/٥/١٤١٦هـ ص٢٢ ــ قصيدة بعنوان

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (٩/ ١٤٢).

«أتيت أزف أشعاري» لمن سَمَّى نفسه عبده محمد درويش. نسأل الله لنا وله الهداية.

وقد قال في هذه القصيدة:

حبيبي رسول الله جئتك خاشعاً ... خفيفاً بأشواقي ثقيلاً بأوزاري

حبيبي رسول الله هل من شفاعةٍ ... وهل يا حبيب الله تقبل أعذاري

ولا يخفى على كل ذي بصيرة ما في قوله: «جئتك خاشعاً» من صرف الخشوع إلى رسول الله ﷺ. وفي قوله: «ثقيلاً بأوزاري» ما يدل على طلبه تخفيف الأوزار من رسول الله ﷺ. وفي قوله: «حبيبي رسول الله هل من شفاعةٍ» طلب الشفاعة من رسول الله ﷺ بعد وفاته.

وفي قوله: «وهل يا حبيب الله تقبل أعذاري»: الطلب من الرسول ﷺ أن يقبل أعذاره.

ومَن تأمَّل هذين البيتين مِن أهل العلم والبصيرة علم أن نشرهما وأمثالهما غير جائز لما اشتملا عليه من الشرك، ومخالفة العقيدة الإسلامية من صرف الخشوع للرسول ﷺ، وطلب تخفيف الأوزار منه، وطلب الشفاعة منه بعد موته، وقبول الأعذار، وذلك كله مما يجب طلبه من الله سبحانه. كما أن الواجب الخشوع له سبحانه...»[1].

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (٩/ ١٦٤).

*** الردّ على الشيخ أحمد محمد جمال في استغرابه منع التكبير الجماعي:**

قال رحمه الله: «فقد اطلعت على ما نشره فضيلة الأخ الشيخ: أحمد بن محمد جمال ــ وفَّقه الله لما فيه رضاه ــ في بعض الصحف المحلية، من استغرابه لمنع التكبير الجماعي في المساجد قبل صلاة العيد لاعتباره بدعة يجب منعها، وقد حاول الشيخ أحمد في مقاله المذكور أن يدلل على أن التكبير الجماعي ليس بدعة وأنه لا يجوز منعه، وأيَّد رأيَه بعضُ الكُتَّاب!!

ولخشية أن يلتبس الأمر في ذلك على من لا يعرف الحقيقة، نحب أن نوضح: أنَّ الأصل في التكبير في ليلة العيد، وقبل صلاة العيد في الفطر من رمضان، وفي عشر ذي الحجة، وأيام التشريق، أنه مشروع في هذه الأوقات العظيمة وفيه فضل كثير...

وصفة التكبير المشروع: أنّ كل مسلم يُكبِّر لنفسه منفرداً ويرفع صوته به حتى يسمعه الناس فيقتدوا به ويذكرهم به.

أمَّا التكبير الجماعي المبتدع فهو أن يرفع جماعة ــ اثنان فأكثر ــ الصوت بالتكبير جميعاً يبدءونه جميعاً وينهونه جميعاً بصوت واحد وبصفة خاصة. وهذا العمل لا أصل له ولا دليل عليه، فهو بدعة في صفة التكبير ما أنزل الله بها من سلطان، فمن أنكر التكبير بهذه الصفة فهو محقّ...»[1].

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (١٣/ ٢٠).

* **الردّ على مدير الإرصادات العلمية وعضو لجنة المواقيت في الأردن علي عبندة وغيره في جزمهم إثبات الأهلة بالحساب:**

قال رحمه الله: «فقد اطلعت على ما نشرته صحيفة «الدستور» الأردنيَّة ـ في عددها الصادر يوم ١٧/ ٩/ ١٤٠٧هـ ـ بقلم الدكتور علي عبندة مدير الإرصادات العامة وعضو لجنة المواقيت في وزارة الأوقاف الأردنية، وما نشر في صحيفة «الشرق الأوسط» ـ بتاريخ ١٥/ ١١/ ١٤٠٧هـ ـ بقلم المهندس أمين عامر، والخبر المنسوب للدكتور رشاد قبيص مدير معهد البحوث الفلكية، الذي نشرته جريدة «الأخبار» المصريّة ـ غرّة رمضان سنة ١٤٠٧هـ ـ عفا الله عنا وعنهم، من جزمهم باعتماد الحساب في إثبات الأهلة.

وزعم الدكتور علي عبندة بأنَّ الحقائق العلمية تؤكِّد عدم إمكانية رؤية هلال رمضان مساء الاثنين ٢٧/ ٤/ ١٩٨٧م مطلقاً، حيث قال بغيابه قبل غروب الشمس بحوالي ٢٠ دقيقة بناء على ما ذكره قبل ذلك من أن الحسابات الفلكية الدقيقة، وجداول التقويم الهجري الإسلامي الذي أقرته معظم البلدان الإسلامية ومن بينها الأردن على آخر ما ذكر.

وبناءً على ذلك، رأيت أنَّ أوضح للقرَّاء ما في هذا الكلام من الخطر العظيم والجرأة على دين الله ورسوله، ونَبْذِ ما صحَّت به السُنَّة عن رسول الله ﷺ وراء الظهر، وتقديم أقوال الفلكيين وأصحاب التقاويم على ما دل عليه كتاب الله عزَّ وجلّ وسنة رسوله ﷺ من تعليق إثبات دخول الشهر وخروجه برؤية الهلال أو إكمال العدة. وحكمه ﷺ

يعم زمانه وما بعده إلى يوم القيامة؛ لأن الله عزَّ وجلّ بعثه إلى العالمين بشريعة كاملة لا يعتريها نقص بوجه من الوجوه. . . »[1].

*** الردّ على الشيخ عبد الله بن إبراهيم الأنصاري في خطأه في ميقات جدة:**

قال رحمه الله: «فقد اطلعت على ما كتب في التقويم القطري ـ بإملاء فضيلة الشيخ عبد الله بن إبراهيم الأنصاري صفحة (٩٥، ٩٦) ـ حول المواقيت للوافدين إلى مكة بنية الحج أو العمرة، فألفيته قد أصاب في مواضع وأخطأ في مواضع خطأً كبيراً.

فرأيت أنَّ مِن النصح لله ولعباده التنبيه على المواضع التي أخطأ فيها راجياً بعد اطلاعه على ذلك توبته عما أخطأ فيه ورجوعه إلى الحقّ؛ لأن الرجوع إلى الحقّ شرف وفضيلة وهو خير من التمادي في الباطل، بل هو واجب لا يجوز تركه؛ لأن الحقّ واجب الاتباع، فأقول:

أوّلاً: ذكر وفقه الله في الفقرة الثالثة من كلمته ما نصه: «القاصدون عن طريق الجو لأداء الحج والعمرة إذا كانت النية منهم الإقامة بجدة ولو يوماً واحداً ينطبق عليهم حكم المقيمين بجدة، والنازلين بها، فلهم أن يحرموا من جدة» انتهى.

وهذا كلام باطل وخطأ ظاهر مخالف للأحاديث الصحيحة

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (١٥/ ١٢٧).

الـواردة فـي المـواقيـت، ومخـالـف لكـلام أهـل العلـم فـي هـذا الباب...»[1].

*** الردّ على الشيخ عبد الله كنون حول إفتائه بجواز تأخير إحرام أهل المغرب إلى جدة:**

قال رحمه الله: «فقد اطلعت على فتوى لصاحب الفضيلة الشيخ عبد الله كنون قد نشرت في صحيفة «الميثاق المغربية» حول الإحرام من الطائرة لأهل المغرب وتأخيره إلى جدة، فاستغربتها كثيراً، ومع تقديري لعلمه وفضله، فقد رأيت التنبيه على عدم صحة هذه الفتوى، وإن تأخير الإحرام إلى جدة للحاج المغربـي أو المعتمر أمر مخالف للأحاديث الصحيحة الدالة على وجوب الإحرام من المواقيت التي وقتها رسول الله ﷺ ومنها الجحفة لأهل مصر والشام والمغرب وسائر دول شمال أفريقيا. بل الواجب على الحاج المغربـي أن يحرم إذا حاذى الميقات جواً وبراً وبحراً كما هو نص الحديث الشريف. وكما نص عليه أهل العلم...»[2].

*** الردّ على إبراهيم الناصر في محاولته تحليل الربا بأساليب ملتوية:**

قال رحمه الله: «فقد اطلعت على البحث الذي أعده الدكتور إبراهيم بن عبد الله الناصر تحت عنوان «موقف الشريعة الإسلامية من

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (١٧/ ٢٣ ــ ٣٧).

(٢) المصدر نفسه (١٧/ ٣٧).

المصارف»، فألفيته قد حاول فيه تحليل ما حرم الله من الربا بأساليبَ ملتويةٍ وحججٍ واهيةٍ وشبهٍ داحضة.

ورأيت أنَّ مِن الواجب على مثلي بيان بطلان ما تضمنه هذا البحث ومخالفته لما دل عليه الكتاب والسُّنَّـة وإجماع علماء الأمة من تحريم المعاملات الربوية، وكشف الشبهة التي تعلق بها، وبيان بطلان ما استند إليه في تحليل ربا الفضل وربا النسيئة ما عدا مسألة واحدة وهي ما اشتهر من ربا الجاهلية من قول الدائن للمدين المعسر عند حلول الدين: إما أن تربـي وإما أن تقضي. فهذه المسألة عند إبراهيم المذكور هي المحرمة من مسائل الربا وما سواها فهو حلال! ومَن تأمَّل كتابته اتَّضح له منها ذلك.

وسأُبيِّن ذلك إن شاء الله بياناً شافياً يتضح به الحقّ ويزهق به الباطل، والله المستعان وعليه التكلان، ولا حول ولا قوة إلاَّ بالله. وإلى القارىء بيان ذلك. . . »[1].

*** الردّ على مفتي الديار المصرية الدكتور محمد سيد الطنطاوي في تصريحه بتحليل الفوائد الربوية التي تتعامل بها البنوك:**

قال رحمه الله: «فقد اطلعت على ما ورد في صحيفة «الشرق الأوسط» ـ الصادرة في يوم الأربعاء ٢/ ١/ ١٤١٦هـ ـ من تصريح مفتي الديار المصرية د. محمد سيد طنطاوي بتحليل الفوائد الربوية التي تتعامل بها البنوك.

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (١٩/ ٢١٥).

فرأيت أنَّ الواجب على مثلي التنبيه على ما يقتضيه الشرع المطهر في ذلك نصحاً لله ولعباده، وأداءً لواجب البلاغ الذي أوجبه الله على أهل العلم في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلْهُدَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِى ٱلْكِتَٰبِ ۙ أُو۟لَٰٓئِكَ يَلْعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ ﴿١٥٩﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟ وَأَصْلَحُوا۟ وَبَيَّنُوا۟ . . . ﴾ الآية [البقرة: ١٥٩ ـ ١٦٠]، وقوله سبحانه: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ . . .﴾ الآية [آل عمران: ١٨٧]، والمقصود تحذير هذه الأمة من عمل أهل الكتاب، ولا شك أن هذا أمر خطير، وفيه معصية لله تعالى ولرسوله ﷺ، ومخالفة لأمر الله تعالى، حيث قال سبحانه وتعالى: ﴿ فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [النور: ٦٣]. ولا ريب أنَّ القول بحل ما تتعامل به البنوك من أنواع الربا، فيه تحليل لما حرمه الله تعالى؛ لأن الربا كما هو معلوم كبيرة من كبائر الذنوب التي جاء تحريمها مغلظاً في كتاب الله تعالى وسنة رسول الله ﷺ بجميع أشكاله وأنواعه ومسمياته. . . »[١].

ثالثاً: ثناؤه وتقديمه للردود على المخالفين

*** ثناؤه على الشيخ صالح الفوزان في ردّه على الصَّابوني:**

قال: «فقد اطلعت على المقابلة التي أجرتها مجلة «المجتمع» مع فضيلة الشيخ محمد علي الصابوني. . .، وقد اشتملت على أخطاء نبه

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (١٩/ ٢٤٠).

على بعضها صاحب الفضيلة الدكتور صالح بن فوزان الفوزان في مقاله المنشور بمجلة «الدعوة»...

وقد أجاد وأفاد وأحسن جزاه الله خيراً ونصر به الحقّ...»[1].

*** ثناؤه على الشيخ سليمان بن حمدان في ردّه على من زعم أنَّ الجهاد شُرع للدفاع فقط:**

قال: «وقد كتب بعض إخواننا رسالة في الرد على هذا القول، وفي الرد على رسالة افتراها بعض الناس على شيخ الإسلام ابن تيمية، زعم فيها أنه يرى أن الجهاد للدفاع فقط.

وهذا الكاتب هو فضيلة العلامة: الشيخ سليمان بن حمدان...»[2].

*** ثناؤه على الشيخ عبد الله بن حميد في ردّه على صالح محمد جمال:**

قال: «فقد نشرت بعض الصحف مقالات حول إحياء الآثار والاهتمام بها لبعض الكتاب ومنهم الأستاذ صالح محمد جمال.

وقد ردّ عليه سماحة العلامة الشيخ عبد الله بن محمد بن حميد فأجاد وأفاد وأحسن أجزل الله مثوبته...»[3].

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (٣/ ٥١).

(٢) المصدر نفسه (٣/ ١٩٦).

(٣) المصدر نفسه (٣/ ٣٣٤).

*** تقديمه لكتاب الشيخ بكر أبو زيد في ردّه على محمد زاهد الكوثري:**

قال: «فقد اطلعت على الرسالة التي كتبتم بعنوان «براءة أهل السُّنَّة من الوقيعة في علماء الأمة»، وفضحتم فيها المجرم الآثم: محمد زاهد الكوثري... كما أوضحتم أثابكم الله تعالى تعلق تلميذه الشيخ عبد الفتاح أبو غدة به، وولاءه له، وتبجُّحه باستطالة شيخه المذكور في أعراض أهل العلم والتقى...

وإنا لنشكركم على ما كتبتم في هذا الموضوع...»[(١)].

*** ثناؤه على الشيخ محمد ناصر الدين الألباني في ردّه على المدعو عبد القدوس الهاشمي والذي ادَّعى عدم صحة نسبة المسند للإمام أحمد:**

قال: «من عبد العزيز بن عبد الله بن باز إلى حضرة الأخ المكرم صاحب الفضيلة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني وفَّقه الله لما فيه رضاه.

سلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أمَّا بعد:

فقد قرأت ردكم القيِّم المسمَّى بـ «الذب الأحمد عن مسند الإمام أحمد». والردّ على من طعن في صحة نسبته إليه، وزعم أن القطيعي زاد

---

(١) الردود (ص٢٦٩).

فيه أحاديث كثيرة موضوعة حتى صار ضعيفه. وتحقيق أنه لا زوائد للقطيعي فيه. وسرني ما تضمنه من النقد والتحقيق وإبطال شبهة المعارض وبيان الحقّ بأدلته، فجزاكم الله خيراً، وزادكم من العلم والهدى، ونصر بكم الحقّ، وفسح في حياتكم على خير عمل...»[1].

*** تقديمه لكثير من كتب الشيخ حمود التويجري:**

ــ كتاب «إعلان النكير على المفتونين بالتصوير»:

قال: «فلقد اطلعت على هذه الرسالة المباركة التي ألفها أخونا وصاحبنا العلامة الشيخ حمود بن عبد الله التويجري رحمه الله في حكم تصوير ذوات الأرواح وما ورد في ذلك من النصوص الصحيحة عن رسول الله ﷺ ومن كلام أهل العلم في معناها، وشرح مقتضاها، فألفيتها رسالة قيمة غزيرة الفائدة قد اشتملت على إيضاح الحقّ بدليله وكشف الشبه التي قد يتعلق بها المعارض...»[2].

ــ «إثبات علوّ الله ومباينته لخلقه في الرد على من زعم أن معية الله ذاتية»:

قال: «فقد اطلعت على ما كتبه أخونا العلامة الشيخ حمود بن عبد الله التويجري في بيان الأدلة الشرعية والعقلية على إثبات علوّ الله سبحانه فوق عرشه، واستوائه عليه استواءاً يليق بجلاله، لا يشابه فيه خلقه.

---

(١) «الذب الأحمد عن مسند أحمد» (ص٧)، دار الصديق، الطبعة الأوَّلى ١٤٢٠هـ.

(٢) إعلان النكير على المفتونين بالتصوير (ص٣).

وفي إثبات معيَّته لعباده بعلمه واطلاعه، وحفظه وكلاءته لأوليائه، والردِّ على من زعم أن معية الله لعباده ذاتيّة.

بل قد سمعته جميعه بقراءة مؤلِّفه حفظه الله فألفيته كتاباً عظيم الفائدة، مؤيداً بالأدلة الشرعية والعقلية، كما ألفيته رداً عظيماً على أهل البدع القائلين بالحلول والاتحاد، ورداً كافياً شافياً على من قال: إن معية الله للخلق ذاتية، فجزاه الله خيراً، وزاده علماً وهدًى وتوفيقاً، ونفع به وبمؤلفاته المسلمين...»[1].

كما قدَّم الشيخ رحمه الله لردود الشيخ حمود التالية:

«فصل الخطاب في الرد على أبي تراب»، «الاحتجاج بالأثر على من أنكر المهدي المنتظر»، «فتح المعبود في الرد على ابن محمود»، «قواطع الأدلة في الرد على من عوَّل على الحساب في الأهلة»، «عقيدة أهل الإيمان في خلق آدم على صورة الرحمن».

*** ثناؤه على الشيخ صالح الفوزان في ردّه على المدعو فيصل مراد علي رضا فيما كتبه عن شأن الأموات وأحوالهم:**

قال: «فقد اطلعت على ما كتبه فضيلتكم في الأوراق المرفقة من الرد على المدعو فيصل مراد علي رضا، فألفيته ردّاً قيماً مباركاً، وأرى أن يُطبع.

---

(١) إثبات علوّ الله ومباينته لخلقه (ص٣).

شكر الله سعيكم وضاعف مثوبتكم، . . .»[١].

*** ثناؤه على الشيخ عبد الله بن سليمان بن منيع في ردّه على ضلالات محمد علوي مالكي:**

قال: «فقد اطلعت على أمور منكرة في كتب أصدرها محمد علوي مالكي، وفي مقدمتها كتابه الذي سمّاه «الذخائر المحمدية»، . . .، وأشياء أخرى مما جاء استعراض بعضها في هذا الكتاب ــ الذي ألفه صاحب الفضيلة الشيخ العلامة عبد الله بن سليمان بن منيع أثابه الله، أحد قضاة محكمة التمييز بالمنطقة الغربية، وعضو هيئة كبار العلماء ــ المسمَّى: «حوار مع المالكي في رد منكراته وضلالاته»، والذي يسرُّني التقديم له. . .»[٢].

*** تقريظه لقصيدة أنشأها الشيخ راشد بن خنين ردًّا على القصيمي:**

قال رحمه الله: «تقريظ وتحبيذ على قصيدة الشيخ راشد بن صالح الخنين العلامة الورع التقي الغيور على الحقّ.

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، **أمَّا بعد:**

---

(١) «الرد على فيصل مراد على رضا فيما كتبه عن شأن الأموات وأحوالهم»، للشيخ صالح الفوزان.

(٢) «حوار مع المالكي في ردّ منكراته وضلالاته» (ص٥).

فإني لما قرأت هذه القصيدة السديدة ــ التي أنشأها الفهْمُ الأديب واللوذعي الأريب، الشاب الفاضل راشد بن صالح بن خنين زاده الله علماً وفهماً ــ، وجدتها قد وافقت الحقّ الذي يجب اعتقاده في هذا الباب، وزيفت كثيراً من أضاليل هذا الزائغ المرتاب.

فإن هذا الضال القصيمي قد أكثر في كتابه من أنواع الضلال والكفر والإلحاد ليضل بها الناس عن الحقّ والهدى، ويدعوهم بها إلى نبذ الدين وسلوك مسلك أعداء الله الكافرين في حب الدنيا وإيثارها على الآخرة، وطلبها بكل طريق أوصل إليها سواء أباحه الشرع أو حظره...»[1].

❑ ❑ ❑

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (٩/ ١٦٨).

المبحث الثَّاني

لا يَمْنَعُ مِنْ وُجُوبِ ٱلرَّدِّ عَلَىٰ ٱلمُخَالِفِ مَكَانَتُهُ ٱلعِلْمِيَّةُ، أَو ٱلاِجْتِمَاعِيَّةُ، وَلاَ يُعْتَبَرُ ٱلرَّدُّ قَدْحاً فِي مَنْزِلَتِهِ وَمَكَانَتِهِ، وَلاَ تَنْقِيصاً مِنْ قَدْرِهِ، بَلْ هُوَ مِنَ ٱلبِرِّ بِهِ وَٱلإِحْسَانِ إِلَيْهِ

كان الشيخ رحمه الله متجرّداً للحقّ، لا يمنعه من الردّ على من أخطأ ما له من المنزلة الاجتماعية ككونه أميراً أو سلطاناً أو وزيراً، ولا مكانته العلمية كأن يكون مفتياً أو عالماً، بل يرى أن الردّ على المخالف من الإحسان إليه، والبِرِّ به، ومن النصح الواجب الذي أمرنا به نبينا ﷺ في قوله: **«الدِّين النصيحة»**، قيل: لمن يا رسول الله؟ قال: **«لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم»**[1].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «نعوذ بالله سبحانه ممَّا يُفضي إلى الوقيعة في أعراض الأئمة، أو انتقاص أحد منهم، أو عدم المعرفة

(١) رواه مسلم (٥٥).

بمقاديرهم وفضلهم، أو محادَّتهم وترك محبتهم وموالاتهم، ونرجو من الله سبحانه أن نكون ممَّن يحبُّهم ويواليهم ويعرف من حقوقهم وفضلهم ما لا يعرفه أكثر الأتباع، وأن يكون نصيبنا من ذلك أوفر نصيب، وأعظم حظ، ولا حول ولا قوة إلاَّ بالله.

لكن دين الإسلام إنما يتم بأمرين:

أحدهما: معرفة فضل الأئمة وحقوقهم ومقاديرهم، وترك كل ما يَجُرُّ إلى ثلمهم.

والثَّاني: النصيحة لله سبحانه ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم، وإبانة ما أنزل الله سبحانه من البينات والهدى.

ولا منافاة أنَّ الله سبحانه بيّن القسمين لمن شرح الله صدره، وإنما يضيق عن ذلك أحد رجلين: رجل جاهل بمقاديرهم ومعاذيرهم، أو رجل جاهل بالشريعة وأصول الأحكام»(١).

فكل قول مخالفٍ للدليل من الكتاب أو السُّنَّة أو عمل السَّلف، فإنه منكرٌ يجب إنكاره وبيان خطأه ومخالفته للدليل مهما كانت منزلة قائله ومكانته، لئلاَّ يغترّ به من سمعه، وهذا الأمر من خصائص هذه الأمة التي فضلها الله عزَّ وجلّ عن سائر الأمم بقوله: ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ﴾ [آل عمران: ١١٠].

---

(١) «الفتاوى الكبرى» ٣/ ١٧٧.

وليس في الإنكار على من خالف الدليل تقليلٌ من شأن قائله أو ازدرائه أو احتقاره، ولا يُفهم منه عدم احترامه وتقديره، بل هذا من البرّ به، ومن نصحه، ومن الإحسان إليه، ولذلك لم يزل الصحابة والعلماء يردّ بعضهم على بعض بالدليل من الكتاب والسُّنَّة، مع التقدير والاحترام. والحقّ أحب إليهم من الرجال.

❑ ❑ ❑

المطلب الأوَّل

تَقْرِيرُ ذٰلِكَ مِنْ أَقْوَالِهِ

قال الشيخ عند السؤال الذي هذا نصّه: «صدر من بعض طلبة العلم كتيّب ينقد فيه الحافظ ابن حجر في «الفتح» فما رأيكم في هذا.. وهل عند سماحتكم وقت لإكمال تحقيق هذا الكتاب العظيم؟ جزاكم الله خيراً:

الجواب: ما أعرف هذا الكتاب ولم أقف عليه، ... والحافظ ابن حجر رحمه الله وغيره من أهل العلم ليس معصوماً عن الخطأ، ولم يُعصم أيُّ واحد منهم...

ولقد كتبت على الفتح بعض الشيء، من أوَّله إلى كتاب الحج، ولاحظت عليه بعض الشيء، من أوله إلى كتاب الحج، ولاحظت عليه بعض الملاحظات رحمه الله.

فالمقصود أنه ليس معصوماً، ولم يُعصم من هو أكبر منه، فإذا ظهر الحقّ، فالحقّ هو ضالة المؤمن، فإذا قام الدليل على مسألة من المسائل، وجب الأخذ بما قام عليه الدليل من كتاب الله، أو سُنَّة

رسوله ﷺ، وإن خالف إماماً كبيراً أكبر من الحافظ ابن حجر، بل وإن خالف بعض الصحابة، فالله يقول: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩]، ولم يقل سبحانه: ردُّوه إلى فلان أو فلان، بل قال: ﴿فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩]، وقال سبحانه: ﴿وَمَا ٱخۡتَلَفۡتُمۡ فِيهِ مِن شَيۡءٖ فَحُكۡمُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِۚ﴾ [الشورى: ١٠].

لكن لا بد من التثبت واحترام أهل العلم، والتأدب معهم. فإذا وجد المرء قولاً ضعيفاً عن أحد الأئمة أو العلماء أو المحدِّثين المعتبرين، فإن ذلك لا يُنقص من قدرهم، وعليه أن يحترم أهل العلم، والتأدب معهم، ويتكلم بالكلام الطيب، ولا يسبّهم ولا يحتقرهم، ولكن يُبيِّن الحقّ بالدليل مع دعائه للعالم، والترحم عليه، وسؤال الله أن يعفو عنه.

هكذا يجب أن تكون أخلاق أهل العلم مع أهل العلم: يُقدِّرون أهل العلم لمكانتهم، ويعرفون لهم قدرهم ومحلهم وفضلهم.

ولكن لا يمنعهم هذا من أن ينبهوا على الخطأ إذا وجدوا خطأً ظاهراً، سواء كان من العلماء المتقدمين أو المتأخرين، ولم يزل أهل العلم يرد بعضهم على بعض إلى يومنا هذا وإلى يوم القيامة، يقول الإمام مالك رحمه الله: ما منا إلاَّ رادٌّ ومردود عليه، إلاَّ صاحب هذا القبر، يعني رسول الله ﷺ.

وقال الإمام الشافعي رحمه الله: أجمع الناس على أن من

استبانت له سُنَّة رسول الله ﷺ، لم يكن له أن يَدَعَهَا لقول أحد من الناس.

وقال الإمام أحمد رحمه الله: عجبت لقوم عرفوا الإسناد وصحته ـ يعني عن النَّبي ﷺ ـ يذهبون إلى رأي سفيان، يعني الثوري. وسفيان رحمه الله: إمام عظيم. ومع هذا أنكر أحمد على من يترك الحديث، ويذهب إلى رأيه، ثم قرأ الإمام أحمد رحمه الله قول الله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣].

وقال الإمام أبو حنيفة رحمه الله: إذا جاء الحديث عن رسول الله ﷺ فعلى العين والرأس، وإذا جاء عن الصحابة رضي الله عنهم، فعلى العين والرأس، وإذا جاء عن التابعين فنحن رجال وهم رجال.

وكلام أهل العلم في هذا الباب كثير.. وبالله التوفيق»(١).

* * *

وقال في رسالةٍ له إلى أبـي الأعلى المودودي:

«وهكذا ما ذكره فضيلتكم من عدم الكلام من فضيلتكم في علماء باكستان المعروفين بالدعوة إلى الإسلام، وأنه ليس من عادتكم التعرض للدعاة بما يُنقص من شأنهم، ويسبب احتقارهم.

أقول: هذا ما علمته من فضيلتكم، ولا أذكر أنكم تعرضتم لأحد من العلماء المعروفين بالخير بما يسوء، مع أن النقد من أهل العلم

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (٢٦/٣٠٦).

وتجريح من يجب تجريحه من باب النصح للأمة، والتحذير من بدعته أو انحرافه أمرٌ متعين، كما فعل علماء الإسلام سابقاً ولاحقاً.. ولكن لا أذكر أنكم تعرضتم إلى أحد من أهل العلم المعروفين بالخير والاستقامة بحضرتي بما يسوء...»[1].

* * *

وقال الشيخ رحمه الله ــ وقد سُئل عن سبب محبة الناس له على رغم اختلافهم فيما بينهم ــ، فقال:

«لا أعلم شيئاً، إلاَّ أني بحمد الله منذ عرفت الحقّ في شبابي وأنا أدعو إليه وأصبر على الأذى في ذلك، ولا أحابي أحداً، ولا أداهن في ذلك أحداً، أقول الحقّ وأصبر على الأذى، فإن قُبل، فالحمد لله، وإن لم يُقبل فالحمد لله.

هذا هو الطريق الذي رسمته لنفسي مشافهةً ومكاتبةً، قَبِله من قَبِله، وردَّه مَن ردَّه...

فلا أعلم سبباً إلاَّ هذا السبب، أني أقول الحقّ بحمد الله، حسب طاقتي، وأنشره قولاً وعملاً، ولا أعتب ولا أوذي إذا قدرت، بل أدعو له بالتوفيق والهداية، هذا هو طريقي مع الملوك ومع غير الملوك»[2].

❑ ❑ ❑

---

(١) الرسائل المتبادلة بين الشيخ ابن باز والعلماء (ص٢٩٥).

(٢) الإمام ابن باز (ص٤٣).

المطلب الثَّاني
تَقْرِيرُ ذٰلِكَ مِنْ أَفْعَالِهِ

قال الشيخ محمد الموسى ــ مدير مكتب بيت سماحته ــ:

«وسماحته معروفٌ بقول الحقّ والصدق، ولا أعلم أنه اهتز، أو توقف عن إنكار منكر، لكونه صدر من فلان وفلان. بل ينكر المنكر على أي أحد، ولكن بالأساليب الحكيمة الناجعة الناجحة الموافقة لما جاء في الشرع المطهر»[1].

وقال أيضاً:

«ومن شجاعته وقوّته في الحقّ أنه ينكر المنكَر، ويُبَيِّن الحقّ، ويردّ على من أخطأ كائناً من كان. والأمثلة على ذلك كثيرة جدًّا، وهذا الأمر معروف عند سماحة الشيخ في مقتبل عمره، وبعد أن طعن في السنّ.

ومن الأمثلة على ذلك: أنه لما نشرت صحيفة «الجيش» السُّوريَّة كلاماً كفريًّا يتضمن إنكار وجود الله سبحانه وتعالى؛ **كتب سماحة**

(١) جوانب من سيرة الإمام عبد العزيز بن باز (ص٢٠٦).

الشيخ للرئيس السوري آنذاك، وهو نور الدِّين الأتاسي، وبيَّن له الحكم في ذلك، وأن الواجب التوبة، وإعلانها في الصحف.

ومن ذلك: أنه لما نشرت بعض الصحف الخارجية، أن بعض الرؤساء طعن في القرآن، وذكر أنه متناقض، وتكلم في شخص الرسول ﷺ؛ **كتب إليه سماحة الشيخ**، وبيَّن له فداحة ما قال، وأوضح له أنَّ ذلك كفر وردّة، وأنَّ الواجب عليه إعلان التوبة في الصحف التي نشرت كلامه.

ولما لم يَنْشُر ذلك الشخص ما أشار به سماحته، ولم يعلن توبته ورجوعه كتب سماحته مقالاً مطولاً بيّن فيه كفر ذلك الشخص وردّته، ونَشرت ذلك بعض الصحف»[1].

وإليك بعض ما يبيِّن هذا من ردود الشيخ رحمه الله:

أوّلاً: ردّه على العلماء والدُّعاة وأصحاب الهيئات الرسميّة

١ ــ قال رحمه الله في ردّه على العلامة الألباني ــ في تحريمه للذهب المحلّق للنساء؛ بعد أن ذكر الأدلة من الكتاب والسُّنَّة وأقوال العلماء على حِلِّه ــ:

«وما ذكره أخونا في الله العلامة الشيخ: محمد ناصر الدين الألباني في كتابه: «آداب الزفاف» ــ من الجمع بينها وبين أحاديث الحِلِّ، بحمل أحاديث التحريم على المُحَلّق وأحاديث الحِلِّ على

---

(١) جوانب من سيرة الإمام عبد العزيز بن باز (ص٢٠٧).

غيره ـ غير صحيح وغير مطابق لما جاءت به الأحاديث الصحيحة الدالة على الحِلِّ؛ لأن فيها حِلُّ الخاتم وهو مُحَلَّق وحِلُّ الأسورة وهي مُحَلَّقة، فاتَّضح بذلك ما ذكرنا؛ ولأنَّ الأحاديث الدالَّة على الحِلِّ مطلقة غير مقيدة، فوجب الأخذ بها لإطلاقها وصحة أسانيدها، وقد تأيَّدت بما حكاه جماعة من أهل العلم من الإجماع على نسخ الأحاديث الدالة على التحريم كما نقلنا أقوالهم آنفاً، وهذا هو الحقّ بلا ريب.

وبذلك تزول الشبهة ويتَّضح الحكم الشرعي الذي لا ريب فيه بحِلِّ الذهب لإناث الأمة، وتحريمه على الذكور. والله ولي التوفيق والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم»[(١)].

٢ ـ ردّه على مفتي الأردن[(٢)].

٣ ـ ردّه على البوطي[(٣)].

٤ ـ ردّه على الشيخ جاد الحقّ[(٤)].

٥ ـ رسالته إلى الشيخ أبي بكر جومي رئيس القضاة في نيجيريا سابقاً[(٥)].

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (٦/ ٣٥١).

(٢) المصدر نفسه (٣/ ٣٢٧).

(٣) المصدر نفسه (٤/ ٢٤٥).

(٤) المصدر نفسه (٨/ ١٩٠).

(٥) المصدر نفسه (٨/ ٣٣٢).

٦ ـ ردّه على شيخ الأزهر عبد الحليم محمود[١].

٧ ـ ردّه على محمد الصابوني[٢].

٨ ـ ردّه على الشيخ القرضاوي[٣].

٩ ـ ردّه على الشيخ عبد الله بن إبراهيم الأنصاري[٤].

١٠ ـ ردّه على مفتي الدِّيار المصرية محمد سيد الطنطاوي[٥].

١١ ـ ردّه على الشيخ علي الطنطاوي[٦].

ثانياً: ردّه على الأمراء والسلاطين

*** رسالته إلى بعض أمراء الخليج يحثهم فيها على إزالة قبر يُعبد من دون الله في بلادهم:**

قال رحمه الله: «من عبد العزيز بن عبد الله بن باز إلى حضرة الأمير المكرم. . . وَفَّقه الله ونصر به الحقّ آمين.

سلام عليكم ورحمة الله وبركاته. وبعد:

فقد كتب إليَّ بعض الناصحين عن قبر يوجد في بلدكم، وذكر أنه

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (٨/ ٣٦٨).

(٢) المصدر نفسه (٨/ ٣٣٣).

(٣) المصدر نفسه (٨/ ٤٢٩).

(٤) المصدر نفسه (١٧/ ٣٧).

(٥) المصدر نفسه (١٩/ ٢٤٠).

(٦) المصدر نفسه (٣/ ٢٩٩).

يُعبد من دون الله، ونرفق لكم نسخة من رسالته ومعها صورتان للقبر المذكور، فأرجو من سُمُوِّكم التكرم بالأمر على من يلزم بهدم هذ القبر، ومنع الناس من الغلوّ فيه، والذبح لصاحبه؛ لأن الغلوّ في القبور من أعمال الجاهلية الأُولى، والتقرب إلى أهلها بالذبح أو بالنذور، أو بالاستغاثة وطلب المدد ــ كله شرك بالله عزَّ وجلّ، وكله من أعمال الجاهلية الأُولى، فالواجب على حكام المسلمين منع ذلك والقضاء عليه. . .»[1].

* برقيته إلى حاكم العراق صدام حسين مستنكراً إعلانه النظام الاشتراكي:

قال رحمه الله: «فخامة رئيس الجمهورية أخذ الله بيده إلى الحقّ:
إن الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة تستنكر ما أصدرته الحكومة العراقية من القرارات الاشتراكية، وتضم صوتها إلى صوت علماء العراق وغيرهم من العلماء في إنكار النظام الاشتراكي، وتؤكد بأنه نظام كفريٌّ يصادم نظام الإسلام ويناقضه، وتنصح حكومة العراق بالرجوع إلى نظام الإسلام وتطبيقه في البلاد، لكونه أعدل نظام وأصلح تشريع عرفته البشرية، وهو كفيل بتحقيق العدالة الاجتماعية السليمة وحَلُّ المشاكل الاقتصادية وغيرها، وإيصال حق الفقير إليه على خير وجه إذا أخلص المسلمون في تطبيقه.

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (٦/ ٢٢٨).

والإسلام يُحَرّم على المسلم دم أخيه وماله وعرضه، ويعطيه حرية التصرف الكامل في ماله في ظل الحكم الشرعي، وتُصَرّح تعاليمه بأنَّ ما يزعمه بعض الناس مِن أنَّ النّظام الاشتراكي مُسْتَمَدّ مِن روح الإسلام زعم باطل لا يستند لأيّ أساس من الصحّة.

هذا وأسأل الله أن يهدي الجميع إلى صراطه المستقيم.

نائب رئيس الجامعة الإسلامية

عبد العزيز بن عبد الله بن باز»[(١)]

*** رسالته إلى رئيس ليبيا معمر القذافي يحثه فيها على إعلان التوبة والتبرُّؤ مما نُسب إليه من إنكاره للسُّنَّة:**

قال رحمه الله: «بيان من الرئاسة العامة للمجلس الأعلى العالمي للمساجد حول ما دار مع العقيد معمر القذافي حول إنكاره للسنَّة النبوية كمصدر للتشريع كما تناقلتها الصحف والأنباء... إلخ.

هذا ملخَّص قرار الوفد.

وقد سرَّنا كثيراً رجوع فخامة العقيد إلى الصواب في الأخذ بالسُّنَّة الصحيحة.

وقد دلَّت الأدلة من الكتاب والسُّنَّة الصحيحة وإجماع أهل العلم على أن السُّنَّة الصحيحة القولية والفعلية والتقريرية

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (٧/ ٣٩٤).

أصل عظيم من أصول الإسلام، وهي الأصل الثَّاني في إثبات الأحكام الشرعية وبيان الحلال والحرام، وهي الوحي الثَّاني.

كما أجمع العلماء أيضاً على أنَّ من جحد كون السُّنَّة أصلاً معتبراً يُرجَع إليه في الأحكام، وزعم أنه يكتفي بالقرآن عنها؛ فهو كافر مرتدّ عن الإسلام، وقد صنَّف في ذلك الحافظ السيوطي رسالة سمَّاها «مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسُّنَّة» ذكر فيها الأدلة من الكتاب والسُّنَّة والآثار على وجوب تعظيم السُّنَّة...

فالواجب على فخامة العقيد أن يعلن في وسائل الإعلام تكذيبه لما زعمته هذه الإيطالية، وأنه يبرأ إلى الله من ذلك إن كان ذلك لم يقع منه، فإن كان قد وقع منه فالواجب عليه إعلان التوبة النصوح من ذلك، ومن تاب تاب الله عليه...»[١].

ـ كما شارك الشيخ رحمه الله في بيانات عدة تستنكر ما افتراه الرئيس الليبي معمر القذافي منها:

١ ـ بيان المجلس التأسيسي لرابطة العالم الإسلامي بتاريخ ١١/ ١٢/ ١٤٠٠هـ، الموافق ٢٠/ ١٠/ ١٩٨٠م.

٢ ـ بيان من مجلس هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية.

(١) مجلة «البحوث الإسلامية» (٥/ ٢٦٢).

٣ ـ بيان من هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية بتاريخ ١١/ ٥/ ١٤٠٢هـ[١].

*** ردّه على الرئيس التونسي:**

قال في رسالة له إلى الشيخ عبد الله بن حميد:

«أمَّا بعد، فقد وصلني كتابكم الكريم رقم... المفيد وصول ردِّي على الرئيس التونسي إلى فضيلتكم...»[٢].

❑ ❑ ❑

(١) انظر: الردّ الشافي على مفتريات القذافي. رابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة، ١٤٠٢هـ.

(٢) الرسائل المتبادلة بين الشيخ ابن باز والعلماء (ص١٤٥).

المبحث الثَّالث

ٱلرَّدُّ عَـلَىٰ ٱلْمُخَالِفِينَ سَبَبٌ لِتَوْحِيدِ ٱلْأُمَّـةِ وٱعْتِصَامِهَا بِحَبْلِ الله، لاَ تَفْرِيقِهَا وَتَمْزِيقِهَا

يرى الشيخ رحمه الله أن الردّ على المخالفين، وبيان أخطائهم سببٌ من أسباب اتحاد المسلمين واعتصامهم بحبل الله.

وأنَّ من سكت عن بيان الخطأ والإنكار على من فعله ظناً منه أن الردّ وبيان حال المخالفين مما يفرق الأمة فقد أخطأ خطأً كبيراً، وخالف الكتاب والسُّنَّة والإجماع في وجوب إنكار المنكر وتصحيح الأخطاء.

وقد بيَّنت السُّنَّة أن السكوت عن الأخطاء سببٌ للفتنة وانتشار الشر والفساد، وسبب للتفرق والبلاء.

قال النَّبي ﷺ: «**مثل القائم على حدود الله والواقع فيها كمثل قوم استهموا على سفينة، فأصاب بعضهم أعلاها، وبعضهم أسفلها، فكان الذين في أسفلها إذا استقوا من الماء مرّوا على من فوقهم فقالوا: لو أنَّا**

خرقنا في نصيبنا خرقاً ولم نُؤذ مَنْ فوقنا، فإن يتركوهم وما أرادوا هلكوا جميعاً، وإن أخذوا على أيديهم نجوا ونجوا جميعاً»[1].

ولم تزل سُنَّة العلماء الردّ على من المخطئين، وصنّف كثير منهم في ذلك.

❑ ❑ ❑

---

(١) رواه البخاري (٢٣٦١).

المطلب الأوَّل
تَقْرِيرُ ذٰلِكَ مِن أَقْوَالِهِ

قال رحمه الله: «لا ريب أنه يجب على المسلمين توحيد صفوفهم وجمع كلمتهم على الحقّ، وتعاونهم على البر والتقوى ضد أعداء الإسلام كما أمرهم الله سبحانه بذلك بقوله عزَّ وجلّ: ﴿ وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟ ﴾ [آل عمران: ١٠٣]، وحذرهم من التفرُّق بقوله سبحانه: ﴿ وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُوا۟ وَٱخْتَلَفُوا۟ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ . . . ﴾ الآية [آل عمران: ١٠٣].

ولكن لا يلزم من وجوب اتحاد المسلمين وجمع كلمتهم على الحقّ واعتصامهم بحبل الله ألا ينكروا المنكر على من فعله أو اعتقده من الصوفية أو غيرهم، بل مقتضى الأمر ــ بالاعتصام بحبل الله ــ أن يأتمروا بالمعروف، ويتناهوا عن المنكر، ويُبَيِّنوا الحقّ لمن ضل عنه أو ظن ضده صواباً بالأدلة الشرعيّة، حتى يجتمعوا على الحقّ وينبذوا ما خالفه.

وهذا هو مقتضى قوله سبحانه: ﴿ وَتَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُوا۟

﴿عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ﴾ [المائدة: ٢]، وقوله سبحانه: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٤].

ومتى سكت أهل الحقّ عن بيان أخطاء المخطئين وأغلاط الغالطين لم يحصل منهم ما أمرهم الله به من الدعوة إلى الخير، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، ومعلوم ما يترتب على ذلك من إثم الساكت عن إنكار المنكر، وبقاء الغالط على غلطه، والمخالف للحق على خطئه، وذلك خلاف ما شرعه الله سبحانه من النصيحة والتعاون على الخير، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر والله ولي التوفيق»[1].

وقال: «والجواب أن يقال: ليس من أهل العلم السلفيين من يكفِّر هؤلاء الذين ذكرتهم، وإنما يوضحون أخطاءهم في تأويل الكثير من الصفات، ويوضحون أن ذلك خلاف مذهب سلف الأمة؛ وليس ذلك تكفيراً لهم، ولا تمزيقاً لشمل الأمة، ولا تفريقاً لصفهم، وإنما في ذلك النصح لله ولعباده، وبيان الحقّ والردّ على من خالفه بالأدلة النقلية والعقلية، والقيام بما أوجب الله سبحانه على العلماء من بيان الحقّ وعدم كتمانه، والقيام بالدعوة إلى الله والإرشاد إلى سبيله، ولو سكت أهل الحقّ عن بيانه لاستمر المخطئون على أخطائهم، وقلدهم غيرهم في ذلك، وباء الساكتون بإثم الكتمان الذي توعدهم الله عليه في قوله

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (٣/ ٦٨).

سبحانه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡتُمُونَ مَآ أَنزَلۡنَا مِنَ ٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلۡهُدَىٰ مِنۢ بَعۡدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِي ٱلۡكِتَٰبِ أُوْلَٰٓئِكَ يَلۡعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلۡعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ ۝١٥٩ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ وَأَصۡلَحُواْ وَبَيَّنُواْ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَتُوبُ عَلَيۡهِمۡ وَأَنَا ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٥٩ ــ ١٦٠].

وقد أخذ الله على علماء أهل الكتاب الميثاق ليبيِّنُنَّه للناس ولا يكتمونه، وذمّهم على نبذه وراء ظهورهم، وحذَّرنا من اتباعهم.

فإذا سكت أهل السُّنَّة عن بيان أخطاء من خالف الكتاب والسُّنَّة شابهوا بذلك أهل الكتاب المغضوب عليهم والضَّالِّين»[(١)].

❏ ❏ ❏

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (٣/ ٧٢).

المطلب الثَّاني
تَقْرِيرُ ذٰلِكَ مِن أَفْعَالِهِ

ما سبق رصده من ردوده المتنوعة على من خالف الدليل، مما يُبَيِّن مسارعته إلى الرد على المخالف من غير اعتبارٍ لما يُزعم من كونه تفريقاً للأمة.

❑ ❑ ❑

المبحث الرَّابع

لا فَـرْقَ فِـي وُجُـوبِ ٱلـرَّدِّ وَبيَـانِ ٱلأَخْطَـاءِ بيْـنَ أَنْ يَكُونَ ٱلْخَطَأُ فِي أُصُولِ ٱلدِّينِ أَوْ فُرُوعِهِ، وَإِنْ كَانَ هُوَ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِأُصُولِ ٱلدِّينِ أَلْزَمَ؛ لِعِظَمِ خَطَرِهَا

كلُّ ما خالف الدليل وجب إنكاره وبيانه، نصحاً للعباد، وقياماً بما أوجب الله على العلماء من بيان الحقّ، وتوضيحه للناس.

ولا فرق بين أن يكون الخطأ في أبواب المعتقد أو في غيره من الأبواب، لأنَّ الدِّين كامل شامل لمسائل العلم والعمل.

إذ المقصد من الردّ وبيان الخطأ هو تنقية الدِّين وتصفيته مما يشوبه، وإبلاغه للناس كما جاء به النَّبي ﷺ من غير زيادة فيه ولا نقص.

❑ ❑ ❑

المطلب الأوَّل
تَقْرِيرُ ذٰلِكَ مِنْ أَقْوَالِهِ

قال الشيخ رحمه الله: «وعلى الزوج والزوجة وعلى الأخ والقريب وعلى الجار وعلى الجليس وعلى غيرهم القيام بذلك، كما قال الله تعالى في وصف المؤمنين والمؤمنات: ﴿**يَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ**﴾ [التوبة: ٧١].

وقال المصطفى عليه الصَّلاة والسَّلام: «**إنَّ النَّاس إذا رأوا المنكر فلم يُغَيِّروه أوشك أن يعمّهم الله بعقابه**»، ويقول عليه الصَّلاة والسَّلام: «**مَن رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان**»، وهذا عام لجميع المنكرات»[١].

وقال رحمه الله: «فإذا سمع المؤمن من يشرك بالله، أو رأى بدعة تخالف شرع الله، أو معصية ظاهرة، وجب الإنكار على أهل البدع والمعاصي بالأسلوب الحسن، ووجب بيان الحقّ المتعلق بتوحيد الله،

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (٤/ ٥١).

أو بإنكار البدعة، أو بإنكار المعصية بالأسلوب الذي يرجو فيه النفع، مع مراعاة الرفق والحكمة في ذلك كله»[1].

❑ ❑ ❑

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (٥/ ١٥٤).

المطلب الثَّاني
تَقْرِيرُ ذٰلِكَ مِنْ أَفْعَالِهِ

ما سبق رصده من ردوده المتنوعة على المخالفين في مختلف المجالات.

وقد قال الشيخ محمد الموسى ــ مدير مكتب بيت سماحته ــ:

«وسماحته لا يتعاظم شيئاً مما ينكره، وفي الوقت نفسه لا يحتقر شيئاً يقوم بإنكاره.

فتراه ينكر المنكرات الكبيرة على مستوى الأمة، وينكر في الوقت نفسه المنكرات التي تقع من بعض الناس كترك الصلوات، وإسبال الثياب، وحلق اللِّحى.

فإذا سمع بمنكر في مكان ما أو دولة أو صحيفة بادر إلى الإنكار.

وإذا بلغه أن شباباً يجتمعون في مكان ما في وقت الصلاة كَتَبَ إلى الجهات المختصة حول هذا الأمر.

وإذا سار بجانبه أحد، وشعر سماحته بأن ثوب ذلك الذي يسير معه طويل، أو أنه يجر عباءته أنكر عليه.

وإذا سمع أن الدائرة الفلانية يشيع فيها منكر معين كتب إلى المسؤولين فيها، يحثهم على تغيير ذلك المنكر.

وإذا سمع عن بدعة، أو عملٍ ينافي العقيدة في مكان ما بادر إلى إنكاره، وإذا أُخبر أن فلاناً من الناس متلبس بمنكر معين استدعاه ونصحه، أو هاتفه أو راسله»[1].

وقال الشيخ محمد المجذوب وهو يُترجم للشيخ واصفاً إياه بقوله:

«تراه أسرعَ العلماء إلى إنكار البدع، لأنها بنظره عدوان على حقائق الوحي، وتغيير لدين الله، وفي النهاية هي إبعاد للمسلمين عن جادة الإسلام»[2].

❑ ❑ ❑

---

(١) جوانب من سيرة الإمام عبد العزيز بن باز (ص٣٤٢ ــ ٣٤٣).

(٢) علماء ومفكّرون عرفتهم (ص٩١).

المبحث الخامس

لا يَجُوزُ تَأْخِيرُ ٱلْبَيَانِ عَنْ وَقْتِ ٱلْحَاجَةِ إِذَا كَانَ مُتَعَلِّقاً بِٱلْوَاجِبَاتِ أَو ٱلْمُحَرَّمَاتِ، وَقَدْ يَجُوزُ فِي ٱلسُّنَنِ وَٱلْمُسْتَحَبَّاتِ لِلْمَصْلَحَةِ

لا يجوز عند الشيخ تأخير البيان عن وقت الحاجة، فإذا وقع منكرٌ وخطأ مخالف للدليل وجب إنكاره وبيان ما فيه من المخالفة، ولا يجوز السكوت عن البيان لما يدّعيه البعض من المصلحة التي صارت وثناً وصنماً تُرك لأجله الردّ على المخالفين حتى انتشرت البدع واستحكمت الأهواء والمخالفات، وصارت السُّنَّة بدعة، والبدعة سُنَّة!

وإنما الواجب: البيان، وعدم تأخير ذلك إذا كان متعلقاً بترك واجب أو فعل محرم.

وأمَّا السنن والمستحبّات فالأمر فيها واسع، فإن كانت هناك مصلحة في تأخير بيانها وتبليغها فلا بأس في ذلك، كمن يترك رفع الصوت بالتأمين عند من ينكره تقديماً لما هو أولى، من تأليف القلوب،

حتى يتمكن الداعي من دعوته، وإيصال الخير وبيان السُّنَّـة، وهذا مقيد فيما إذا كان يُرجى أن يتحقق به التأليف، وإلى أن يحصل ذلك، لا أن يُترك بالكلية، حتى تموت السُّنَّـة، وينتشر ما يخالفها.

❑ ❑ ❑

المطلب الأوَّل

تَقْرِيرُ ذٰلِكَ مِنْ أَقْوَالِهِ

قال الشيخ عند السؤال الذي هذا نصّه: «هل يشرع للمجاهد تأخير البيان عن وقت الحاجة عندما يرى بعض المجاهدين يخالفون بعض أنواع التوحيد؟»:

«**القاعدة الكلية**: أنه لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة، فإذا وُجِد من يجهل الحقّ وجب أن يُعَلَّم ممن يعلم الحقّ، ولا يجوز تأخيره من أجل مراعاة خاطر فلان.

فإذا سمع المؤمن من يشرك بالله، أو رأى بدعة تخالف شرع الله، أو معصية ظاهرة؛ وجب الإنكار على أهل البدع والمعاصي بالأسلوب الحسن، ووجب بيان الحقّ المتعلق بتوحيد الله، أو بإنكار البدعة، أو بإنكار المعصية بالأسلوب الذي يرجو فيه النفع، مع مراعاة الرفق والحكمة في ذلك كله.

أمَّا السّنن فأمرها أوسع، ولو ترك التنبيه على بعضها إذا كان في ذلك مصلحة شرعية فلا بأس، كالجهر بالتأمين ورفع اليدين في الصلاة

وما أشبه ذلك من السنن إذا كان تأخير الكلام عنها إلى وقت آخر أو إلى اجتماع آخر يراه أصلح، فالأمر أوسع في ذلك؛ لأنها سنن وليست من الفرائض»[1].

❑ ❑ ❑

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (٥/ ١٤٥).

المطلب الثَّاني
تَقْرِيرُ ذٰلِكَ مِنْ أَفْعَالِهِ

قال الشيخ محمد الموسى ـ مدير مكتب بيت سماحته ـ:

«وسماحته معروفٌ بقول الحقّ والصدق، ولا أعلم أنه اهتز، أو توقف عن إنكار منكر، لكونه صدر من فلان وفلان. بل ينكر المنكر على أي أحد، ولكن بالأساليب الحكيمة الناجعة الناجحة الموافقة لما جاء في الشرع المطهر»[1].

❏ ❏ ❏

(١) جوانب من سيرة الإمام عبد العزيز بن باز (ص٢٠٦).

الفصل الثَّاني

ضَوَابِطُ وَقَوَاعِدُ فِي ٱلرَّدِّ عَلَىٰ ٱلْمُخَالِفِ

المبحث الأوَّل

ٱلتَّثَبُّتُ مِنَ ٱلْقَوْلِ قَبْلَ ٱلرَّدِّ عَلَيْهِ أَوْ عَلَىٰ قَائِلِهِ

كان الشيخ رحمه الله من أثبت الناس فيما يقول ويخبر، ومن أكثرهم تحرِّياً، لا سيِّما إن الكلام متعلقاً بنقدٍ أو ردٍّ على مخالفٍ، فكان لا يشرع في كتابة ردٍّ، أو انتقاد قولٍ، إلاَّ بعد التثبت والتحقق، اتِّباعاً لقوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوْمًۢا بِجَهَـٰلَةٍ فَتُصْبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَـٰدِمِينَ﴾ [الحجرات: ٦].

وقد روى الإمام أحمد وغيره في سبب نزولها قصة الوليد بن عقبة بن أبي معيط، حين بعثه رسول الله ﷺ على صدقات بني المصطلق، فخاف منهم ورجع إلى النَّبي ﷺ يخبره بأنهم منعوا الزكاة وهَمُّوا بقتله، ولم يكن شيءٌ من ذلك، فأَمَرَ النَّبيُّ ﷺ بغزوهم، ثُمَّ أتى سيدهم إلى النَّبي ﷺ وأخبره بحقيقة الأمر، وأنَّ عامله لم يأتهم، فأنزل الله عزَّ وجلّ هذه الآية.

ولم يُعهد عن الشيخ عجلة ولا تسرُّع، بل كان معروفاً بالرفق والأناة مع الغيرة على دين الله.

وشواهد هذا التثبت من الشيخ كثيرة، فتراه يُصدّر كثيراً من ردوده بذلك، فكثيراً ما يقول: «فقد اطلعت على المقال...»، «فقد نَشَرَت جريدة...»، «فقد قُرىء علي ما نُشر...».

ولما بلغه عن الشيخ علي الطنطاوي إنكار تلبس الجن بالإنس، قال في ردّه: «وقد بلغني عن فضيلة الشيخ علي الطنطاوي أنه أنكر حدوث مثل هذا الأمر، ...، وقد طلبت الشريط الذي سجَّل فيه كلامه، وعلمت منه ما ذُكر...».

وهذا يدل على شدة تحرِّيه وتثبته، قبل الشروع في الردِّ والبيان، ولهذا لم يُعهد عن الشيخ رحمه الله استعجال في الردّ على ما لم يثبت، فلم يَحْتَجْ للرجوع عمّا يُنكره.

❑ ❑ ❑

المبحث الثَّاني

ٱلشَّرِيعَةُ جَاءَتْ بِٱللِّينِ وٱلشِّدَّةِ مَعاً وَيُسْتَعْمَلُ كُلٌّ مِنْهُمَا فِي مَوْضِعِهِ

قد بيَّن الشيخ رحمه الله أنَّ الشَّريعة الكاملة قد جاءت باللين، كما أنها جاءت بالشدة، وكل منهما يستعمل في موضعه. ومَن قال أنها جاءت باللين فقط أو بالشدة فقط فقد أخطأ.

وهذا قد يقوله بعض مَن ينتسب إلى الدعوة، فتراه يعيب استعمال الشدة في الدعوة أحياناً، ويأمر باللين فقط حتى لو كان المخالف مما عظمت بدعته وانتشرت ضلالته، متناسياً أنَّ الشَّريعة جاءت بالشدَّة في موضعها.

ويقابل هؤلاء: فريق يريد استخدام الشدة غالباً مُغفلاً ما جاءت به الشريعة من اللين في موضعه، وكلا الفريقين أخذ جانباً من الدِّين وأغفل آخر.

والصواب: العمل بهذا في موضعه وذاك في موضعه، كما كان من حال الشيخ رحمه الله.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «ما ذكرتم من لين الكلام والمخاطبة بالتي هي أحسن، فأنتم تعلمون أني من أكثر الناس استعمالاً لهذا، لكن كل شيء في موضعه حسن، وحيث أمر الله ورسوله بالإغلاظ على المتكلم لبغيه وعدوانه على الكتاب والسُّنَّة فنحن مأمورون بمقابلته، لم نكن مأمورين أن نخاطبه بالتي هي أحسن»[1].

❑ ❑ ❑

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٢٣٢).

المطلب الأوَّل
تَقْرِيرُ ذٰلِكَ مِنْ أَقْوَالِهِ

قال الشيخ رحمه الله: «والخلاصة: أنَّ الشَّريعة الكاملة جاءت باللين في محله، والشدة في محلها، فلا يجوز للمسلم أن يتجاهل ذلك، ولا يجوز أيضا أن يوضع اللين في محل الشدة، ولا الشدة في محل اللين.

ولا ينبغي أيضاً أن يُنسب إلى الشريعة أنها جاءت باللين فقط، ولا أنها جاءت بالشدة فقط، بل هي شريعة حكيمة كاملة صالحة لكل زمان ومكان ولإصلاح جميع الأمة؛ ولذلك جاءت بالأمرين معاً، واتسمت بالعدل والحكمة والسماحة.

فهي شريعة سمحة في أحكامها وعدم تكليفها ما لا يطاق، ولأنها تبدأ في دعوتها باللين والحكمة والرفق، فإذا لم يُؤَثّر ذلك وتجاوز الإنسان حدّه وطغى وبغى أخذته بالقوَّة والشدَّة، وعاملته بما يردعه ويُعَرِّفه سوء عمله.

ومَن تأمَّل سيرة النَّبـي ﷺ وسيرة خلفائه الراشدين وصحابته

المرضيين وأئمة الهدى بعدهم عرف صحة ما ذكرناه.

النصوص الآمرة باللين في مجاله:

وممَّا ورَد في اللِّين: قوله تعالى: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّوا۟ مِنْ حَوْلِكَ فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِى ٱلْأَمْرِ... ﴾ الآية [آل عمران: ١٥٩].

وقوله تعالى في قصة موسى وهارون لما بعثهما إلى فرعون: ﴿ فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ ﴾ [طه: ٤٤].

وقوله تعالى: ﴿ ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ... ﴾ الآية [النحل: ١٢٥].

النصوص الدالَّة على الشدَّة في مجالها:

وممَّا ورَد في الشدَّة: **الآيات المتقدّم ذكرها.**

ومِن الأحاديث: ما رواه أحمد وأبو داود وغيرهما عن ابن مسعود رضي الله عنه: أنَّ النَّبي ﷺ لما تلا قوله تعالى: ﴿ لُعِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُۥدَ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَوا۟ وَّكَانُوا۟ يَعْتَدُونَ ﴿٧٨﴾ كَانُوا۟ لَا يَتَنَاهَوْنَ عَن مُّنكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا۟ يَفْعَلُونَ ﴾ [المائدة: ٧٨ ـ ٨٩]، قال: **«والذي نفسي بيده لتأمُرنَّ بالمعروف، ولتنهوُنَّ عن المنكر، ولتأخذُنَّ على يد السفيه».**

وفي لفظ آخر: **«على يد الظالم، ولتأطرُنَّه على الحقّ أطراً،**

أو لتقصُرنَّه على الحقّ قصراً، أو ليضربنَّ الله بقلوب بعضكم على بعض ثم يلعنكم كما لعنهم».

وفي الصحيحين عن أبـي هريرة رضي الله عنه أنَّ النَّبـي ﷺ قال: **«لقد هممت أن آمر بالصلاة فتقام، ثمَّ آمر رجلاً فيصلِّي بالنَّاس، ثم أنطلق برجال معهم حزم من الحطب إلى قوم لا يشهدون الصلاة فأحرِّق عليهم بيوتهم»**.

وروي عنه ﷺ أنه قال: **«لولا ما في البيوت من النساء والذرية لحرقتها عليهم»**.

•

وفي صحيح مسلم عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: **«ما بعث الله من نبـي في أمة قبلي إلاَّ كان له من أمته حواريون وأصحاب يأخذون بسنته ويهتدون بأمره، ثم إنها تخلُفُ من بعدهم خُلوف يقولون ما لا يفعلون، ويفعلون ما لا يؤمرون، فمن جاهدهم بيده فهو مؤمن، ومن جاهدهم بلسانه فهو مؤمن، ومن جاهدهم بقلبه فهو مؤمن، وليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل»**.

وقصة الثلاثة الذين تخلَّفوا عن غزوة تبوك من غير عذر معلومة لدى أهل العلم، وقد هجرهم النَّبـي ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم خمسين ليلة حتى تابوا فتاب الله عليهم، وأنزل في ذلك قوله تعالى: ﴿لَقَد تَّابَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلنَّبِيِّ وَٱلْمُهَـٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ . . .﴾ إلى قوله: ﴿وَعَلَى ٱلثَّلَـٰثَةِ ٱلَّذِينَ خُلِّفُواْ. . .﴾ الآية [التوبة: ١١٧ ــ ١١٨].

فمما تقدَّم من الآيات والأحاديث يعلم الكاتب وغيره من القرَّاء أنَّ الشريعة الإسلامية الكاملة جاءت باللين في محله، والغلظة والشدة في محالهما»[1].

❑ ❑ ❑

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (٣/ ٢٠٤).

المطلب الثَّاني
تَقْرِيرُ ذٰلِكَ مِنْ أَفْعَالِهِ

ردوده على المخالفين، والدَّائرة بين الرِّفق تارة والشدَّة تارة بحسب المقام، وسيأتي تقرير هذا كلٌّ في موضعه.

❑ ❑ ❑

المبحث الثَّالث

ٱلأَصْلُ فِي ٱلرَّدِّ وَٱلدَّعْوَةِ وَٱلْبَيَانِ: ٱلرِّفْقُ وٱللِّينُ وَٱلْتِمَاسُ ٱلْحِكْمَةِ، وَتَرْكُ ٱلشِّدَّةِ وَٱلْعُنْفِ

كان الشيخ رحمه الله يرى أن الأصل في الدعوة إلى الله البدء بالرفق وأسهل الطرق، خصوصاً عند انتشار الجهل، وغلبة الأهواء، وقلة الناصحين، وهذا الذي أمر الله به رسله كما قال لموسى عليه السَّلام، آمراً إيَّاه أن يُلين القول مع أكفر الخلق فرعون الذي ادعى الربوبية، قال تعالى: ﴿ فَقُولَا لَهُۥ قَوۡلٗا لَّيِّنٗا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوۡ يَخۡشَىٰ﴾ [طه: ٤٤].

وهكذا كان النَّبي ﷺ في بداية دعوته، وهو القائل: «**إنَّ الرفق لا يكون في شيء إلاَّ زانه، ولا يُنزع من شيء إلاَّ شانه**»[١].

والقائل: «**إنَّ الله رفيق يحب الرفق، ويعطي على الرفق ما لا يعطي على العنف وما لا يعطي على ما سواه**»[٢].

---

(١) رواه مسلم (٢٥٩٤).

(٢) رواه مسلم (٢٥٩٣).

وكان الشيخ يرى تغليب الرفق على الشدة في الدعوة إلى الله والردّ على المخالفين خصوصاً في هذا العصر الذي جعله الشيخ عصر الرفق لا عصر الشدة، باعتبار انتشار الجهل، وبُعدِ كثير من الناس ــ فضلاً عن الحكومات ــ، عن الشرع والدِّين.

❑ ❑ ❑

المطلب الأوَّل

تَقْرِيرُ ذٰلِكَ مِنْ أَقْوَالِهِ

قال الشيخ رحمه الله: «ولأنها ـ أي الشريعة ـ تبدأ في دعوتها باللين والحكمة والرفق»(١).

وقال: «وهذا كله لا يمنع من نصيحة من أخطأ من أهل العلم أو الدعاة إلى الله في شيء من عمله أو دعوته أو سيرته، بل يجب أن يُوَجّه إلى الخير ويُرشد إلى الحقّ بأسلوب حسن، لا باللمز وسوء الظن والأسلوب العنيف، فإن ذلك يُنَفِّر من الحقّ أكثر مما يدعو إليه، ولهذا قال عزَّ وجلّ لرسوليه موسى وهارون لما بعثهما إلى أكفر الخلق في زمانه: ﴿ فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾ [طه: ٤٤].

وأخبر الله عن نبيّه ﷺ بما جبله عليه من الرفق والحكمة واللين واللطف في الدعوة فقال سبحانه: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّوا۟ مِنْ. . . ﴾ الآية [آل عمران: ١٥٩].

وأمره سبحانه أن يدعو إلى سبيل ربه بالحكمة والموعظة

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (٣/ ٢٠٤).

الحسنة، فقال عزَّ وجلّ: ﴿ ٱدۡعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلۡحِكۡمَةِ وَٱلۡمَوۡعِظَةِ ٱلۡحَسَنَةِۖ وَجَٰدِلۡهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُۚ﴾ [النحل: ١٢٥].

وهذا الأمر ليس خاصّاً به ﷺ بل هو مُوَجّه إليه وإلى جميع علماء الأمة وإلى كل داع يدعو إلى حق، لأن أوامر الله سبحانه لنبيّه ﷺ لا تخصه بل تعم الأمة جميعاً، إلاَّ ما قام الدليل على أنه خاص به، ولقول الله سبحانه: ﴿ لَّقَدۡ كَانَ لَكُمۡ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسۡوَةٌ حَسَنَةٌ . . . ﴾ الآية [الأحزاب: ٢١].

ولقوله عزَّ وجلّ: ﴿ فَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِهِۦ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَٱتَّبَعُواْ ٱلنُّورَ ٱلَّذِيٓ أُنزِلَ مَعَهُۥٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٧].

وقوله سبحانه: ﴿ وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلۡأَوَّلُونَ مِنَ ٱلۡمُهَٰجِرِينَ وَٱلۡأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحۡسَٰنٖ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُ وَأَعَدَّ لَهُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي تَحۡتَهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدٗاۚ ذَٰلِكَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١٠٠].

وصحَّ عن رسول الله ﷺ أنه قال: «**مَن يُحْرَم الرِّفْق يُحْرَم الخير كلّه**».

وقال عليه الصَّلاة والسَّلام: «**إنَّ الرِّفق لا يكون في شيء إلاَّ زانه، ولا ينزع من شيء إلاَّ شانه**».

وقال أيضاً عليه الصَّلاة والسَّلام: «**إنَّ الله يعطي على الرفق ما لا يعطي على العنف**». في أحاديث كثيرة تدلّ على أنَّ الواجب على الدُّعاة إلى الله سبحانه والناصحين لعباده أن يتخيروا الأساليب المفيدة

والعبارات التي ليس فيها عنف ولا تنفير من الحقّ، والتي يرجى من ورائها انصياع من خالف الحقّ إلى قَبوله، والرِّضى به وإيثاره، والرجوع عما هو عليه من الباطل، وأن لا يسلك في دعوته المسالك التي تُنَفِّر من الحقّ وتدعو إلى ردّه وعدم قبوله»[(١)].

وقال: «أما أسلوب الدعوة فبيّنه الرب جَلَّ وعَلاَ وهو الدعوة بالحكمة أي بالعلم والبصيرة، بالرفق واللين لا بالشدة والغلظة، هذا هو الأسلوب الشرعي في الدعوة إلاَّ من ظَلَم، فمن ظَلَم يعامل بما يستحقّ.

لكن من يتقبل الدعوة ويصغي إليها، أو ترجو أن يتقبلها لأنه لم يعارضك ولم يظلمك فارفق به.

يقول جَلَّ وعَلاَ في كتابه العظيم: ﴿ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ ۖ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ۚ﴾ [النحل: ١٢٥].

فالحكمة هي: العلم: قال الله، قال رسوله.

والموعظة الحسنة: الترغيب والترهيب، تُبَيّن ما في طاعة الله من الخير العظيم، وما في الدخول في الإسلام من الخير العظيم، وما عليه إذا استكبر ولم يقبل الحقّ إلى غير ذلك.

أمَّا الجدال بالتي هي أحسن، فمعناه: بيان الأدلَّة من غير عنف عند وجود الشبهة لإزالتها وكشفها. فعند المجادلة تجادل بالتي هي أحسن، وتصبر وتتحمل كما في الآية الأخرى يقول سبحانه:

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (٢/ ٣٥١).

﴿ ۞ وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنۡهُمۡۖ ﴾ [العنكبوت: ٤٦]، فالظالمون لهم شأن آخر.

لكن ما دمت تستطيع الجدال بالتي هي أحسن، وهو يتقبل أو ينصت أو يتكلم بأمر لا يُعَدّ فيه ظالماً ولا معتدياً، فاصبر وتحمَّل بالموعظة والأدلَّة الشرعية والجدال الحسن.

يقول الله سبحانه: ﴿ وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسۡنٗا ﴾ [البقرة: ٨٣].

ويقول النَّبي ﷺ: **«البِرُّ حسن الخلق»**.

وقد أثنى الله على النَّبي ﷺ في أمر الدعوة فقال جلَّ وعَلاَ: ﴿ فَبِمَا رَحۡمَةٖ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمۡۖ وَلَوۡ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلۡقَلۡبِ لَٱنفَضُّواْ مِنۡ حَوۡلِكَۖ ﴾ [آل عمران: ١٥٩].

ونبيّنا ــ أكمل الناس في دعوته وأكمل الناس في إيمانه ــ لو كان فظًّا غليظ القلب لانفضَّ الناس من حوله وتركوه، فكيف أنت، فعليك أن تصبر وعليك أن تتحمل، ولا تعجل بسبٍّ أو كلام سيِّء أو غلظة، وعليك باللِّين والرَّحمة والرِّفق.

ولما بعث الله موسى وهارون لفرعون ماذا قال لهما؟ قال سبحانه: ﴿ فَقُولَا لَهُۥ قَوۡلٗا لَّيِّنٗا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوۡ يَخۡشَىٰ ﴾ [طه: ٤٤].

فأنت كذلك، لعلَّ صاحبك يتذكر أو يخشى.

وفي الصحيح عن عائشة رضي الله عنها عن النَّبي ﷺ أنه قال: **«اللَّهُمَّ من وَلِي من أمر أمتي شيئاً فرفق بهم فارفق به، اللَّهُمَّ من وَلِيَ من أمر أمتي شيئاً فشقَّ عليهم فاشقق عليه»**.

وهذا وعد عظيم في الرفق، ووعيد عظيم في المشقَّة.

ويقول عليه الصَّلاة والسَّلام: «**مَن يُحْرَمِ الرِّفْق يُحْرَم الخير كلّه**».

ويقول ﷺ: «**عليكم بالرِّفْق، فإنه لا يكون في شيء إلاَّ زانه، ولا يُنزع من شيء إلاَّ شانه**».

فالواجب على الدَّاعي إلى الله أن يتحمَّل، وأن يستعمل الأسلوب الحسن الرفيق اللين في دعوته للمسلمين والكفار جميعاً، لا بد من الرفق مع المسلم ومع الكافر، ومع الأمير وغيره، ولا سيّما الأمراء والرؤساء والأعيان، فإنهم يحتاجون إلى المزيد من الرفق والأسلوب الحسن؛ لعلهم يقبلون الحقّ ويؤثرونه على ما سواه، وهكذا من تأصَّلت في نفسه البدعة أو المعصية ومضى عليه فيها السنون يحتاج إلى صبر حتى تقتلع البدعة وحتى تزال بالأدلة، وحتى يتبين له شر المعصية وعواقبها الوخيمة فيقبل منك الحقّ ويدع المعصية»[(١)].

وقال في معرض توجيهاته للشيخ جميل الرحمن رحمه الله: «ولئن حُوربتم وقُتلتم وضُربتم وشُتمتم فلستم أفضل من رسل الله عليهم صلواته وسلامه، وعليكم بالصبر والرفق، فإن صاحب البدع والمعصية كالمريض يؤخذ بالرفق والحكمة، والرفق ما كان في شيء إلاَّ زانه، ويعطي الله بالرفق ما لا يعطي على العنف ولا على غيره»[(٢)].

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (٦/ ٤١٦).

(٢) المصدر نفسه (٤/ ٣٦).

وقال: «والمقصود أن المؤمن يسلك مسلك الحكمة في جميع أموره بالكلمة الطيبة والأسلوب الحسن مهما أمكن فهذا هو المُقَدَّم»[1].

وقال: « **«إنّ الرفق لا يكون في شيء إلاّ زانه ولا ينزع من شيء إلاّ شانه»**، ولا سيّما في هذا العصر، هذا العصر عصر الرفق والصبر والحكمة، وليس عصر الشدة. والناس أكثرهم في جهل، في غفلة وإيثار للدنيا، فلا بد من الصبر، ولا بد من الرفق حتى تصل الدعوة، وحتى يُبَلّغ النَّاس، وحتى يعلموا. ونسأل الله للجميع الهداية»[2].

❑ ❑ ❑

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (٧/ ٢٧٩).

(٢) المصدر نفسه (٨/ ٣٧٦).

المطلب الثَّاني
تَقْرِيرُ ذٰلِكَ مِنْ أَفْعَالِهِ

للشيخ رحمه الله مواقف كثيرة تدل على رفق عظيم، ولين جانب.

قال الشيخ محمد الموسى:

«لسماحة الشيخ رحمه الله منهج متميز مع المخالفين، ينطلق فيه من نصوص الشرع المطهر الآمرة بالصفح، وأخذ العفو، ودفع السيئة بالحسنة، ومقابلة الإساءة بالإحسان، والبعد عن كل ما ينافي العدل والإنصاف وشرف الخصومة.

فكان منهج سماحة الشيخ مع المخالفين له أنه لا يُحمِّل كلامهم ما لا يحتمل، ولا يتقوَّل عليهم ما لم يقولوه، ولم يكن يذكرهم بسوء أو تجريح.

بل كان يحترمهم، ويقدِّرهم، ويتناسى أخطاءهم في حقه، ويقبل عذر المعتذر إليه منهم، خصوصاً من لهم سابقة وفضل.

وإذا زاره أحد من مخالفيه أظهر له الفرح والتسامح ومزيد العناية، وأظهر له المحبة، والحفاوة على سبيل دعوته، وتطييب قلبه. . .»[1].

وقد ذكر الشيخ محمد الموسى أمثلةً من سماحة الشيخ مع مخالفيه وترفقه بهم رجاء هدايتهم، أذكر منها موقفه مع محمَّد الغزالي:

قال الشيخ الموسى: «لما قَدِم الشيخ محمد الغزالي رحمه الله إلى الرياض لاستلام جائزته المقدمة من لجنة جائزة الملك فيصل العالمية، زار سماحة الشيخ في منزله.

وكانت في ذلك الوقت ضجة حول كتاب الشيخ الغزالي: «السُّنَّة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث».

وقد قُرِىء ذلك الكتاب على سماحة الشيخ.

فلما زاره الغزالي احتفى به، وأكرمه ولاطفه، وسأله عن الدعوة في الجزائر، وعن حاجتهم، وأخبره بأنه على أتم الاستعداد لدعمهم، وكان الشيخ الغزالي آنذاك رئيساً لجامعة في الجزائر.

وكان مجلس سماحته ـ كالعادة ـ عامراً بالزائرين والسائلين والمحتاجين والضيوف، وكان الهاتف لا يتوقف رنينه، وكان كُتّاب سماحته حوله يقرؤون، وهكذا. . .

---

(١) جوانب من سيرة الإمام عبد العزيز بن باز (ص٢٧٧).

وكلما سنحت لسماحته فرصة التفت إلى الشيخ الغزالي وحياه ولاطفه.

فأُعجب الغزالي بما رأى، وكان ذلك بادياً عليه.

وفي تلك الأثناء قال سماحته للشيخ الغزالي: لقد قرأت كتابكم المذكور، ولا يخفى عليكم أن البشر عرضة للخطأ، ونحن وغيرنا عرضة لذلك، وقد قرأت شيئاً من كتابكم، وعليه بعض الملحوظات.

فقال الشيخ الغزالي: أنا يسعدني أن تُكملوا قراءته، وأن توافوني بما تلاحظونه، وأَنا إن شاء الله أصلحه، وذكر كلاماً نحو هذا.

وبينما كان سماحة الشيخ يرد على مكالمة هاتفية دار حديث بين الشيخ الغزالي وبين أحد المشايخ الحاضرين وهو الشيخ خير الدِّين وائلي من سوريا، فقال الشيخ خير الدِّين: أنتم قلتم كذا وكذا، فانقض الغزالي عليه واشتد النقاش.

ولما سمع سماحته كلامهما التفت إلى الغزالي وقال: ماذا عندكم؟ قال: كذا وكذا.

فخاطبهما جميعاً بأنَّ هذه المسائل ينبغي أن توضع في إطارها، وأن نحرص كل الحرص على جمع كلمتنا والبعد عن الخلاف، فنحن أمام أمور كبار تتعلق بأصول المسائل، وسكَّن من غضبهما، وانتهى الجدال.

وكان الشيخ الغزالي مدعواً للغداء، ولكنه تأخر على من دعاه، وجلس عند سماحة الشيخ، وتناول معه الغداء.

ولما همَّ بالخروج ألقى نظرة على سماحة الشيخ وقال: نحن بخير ما دام فينا هذا الرجل.

وبلغني أنه لما وصل إلى من دعاه قالوا له: لماذا تأخرت؟ قال: كنا في عالم ثانٍ!»[1].

وللشيخ رحمه الله مواقف كثيرة يصعب حصرها.

❑ ❑ ❑

(١) جوانب من سيرة الإمام عبد العزيز بن باز (ص٢٨٠).

المبحث الرَّابع
ٱللِّينُ وَٱلرِّفْقُ مَطْلُوبَانِ ٱبْتِدَاءً حَتَّىٰ فِي ٱلشّرْكِيّاتِ وَٱلبِدَعِ وَٱلمُتَلَبِّسِينَ بِهَا

يـرى الشيـخ أنَّ الـرِّفْـق واللِّيـن مطلـوب ابتـداءً حتـى فيمـا يتعلَّـق بالأمور الشركيَّة والأمور البدعيَّة، مع عظم الخطر فيها، لأن المقصد هداية الناس وإرشادهم إلى طريق الخير والحقّ، وقد تكون البدعة متأصلة في نفوس أصحابها قد عاشوا عليها دهوراً، مما يجعل من الصعـب قلعهـا إلاَّ بـالأسلـوب الحكيـم الـذي يبـدأ بـالبيـان والإرشـاد والرفق.

❑ ❑ ❑

المطلب الأوَّل

تَقْرِيرُ ذٰلِكَ مِنْ أَقْوَالِهِ

قال الشيخ رحمه الله: «فالواجب على علماء الإسلام أن ينشروا دين الله بين الناس. وأن يوضحوا لأهل البدع والتصوف والخرافات والانحراف بطلان ما هم عليه من البدع، ويوضحوا لهم السُّنَّـة الغراء والطريقة السَّمحة الواضحة. وأن يُبَيِّنوا لهم أدلتها من الكتاب والسُّنَّـة. وأن ينبِّهوهم إلى أخطائهم بالأسلوب الحسن، والدليل الواضح، والبرهان القوي، والحجة الدامغة، والعبارات البينة؛ من غير عنف ولا شدَّة، بل بالعبارة الواضحة، والجدال بالتي هي أحسن، حتى يعرفوا الحقّ ويهتدوا إلى الصواب، وحتى يتبصروا، وحتى يَدَعوا الخرافات والشركيات والبدع التي هم عليها على غير هدى وعلى غير بصيرة»[١].

وقال: «فالواجب على الداعي إلى الله أن يتحمَّل، وأن يستعمل الأسلوب الحسن الرفيق اللين في دعوته للمسلمين والكفار جميعاً،

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (٣/ ١٣٢).

لا بد من الرفق مع المسلم ومع الكافر، ومع الأمير وغيره، ولا سيّما الأمراء والرؤساء والأعيان، فإنهم يحتاجون إلى المزيد من الرفق والأسلوب الحسن، لعلهم يقبلون الحقّ ويؤثرونه على ما سواه، وهكذا من تأصلت في نفسه البدعة أو المعصية، ومضى عليه فيها السنون، يحتاج إلى صبر حتى تقتلع البدعة وحتى تزال بالأدلة، وحتى يتبيَّن له شرّ المعصية وعواقبها الوخيمة، فيقبل منك الحقّ ويدع المعصية»[1].

وقال: «فإذا سمع المؤمن من يشرك بالله، أو رأى بدعة تخالف شرع الله، أو معصية ظاهرة، وجب الإنكار على أهل البدع والمعاصي بالأسلوب الحسن، ووجب بيان الحقّ المتعلق بتوحيد الله، أو بإنكار البدعة، أو بإنكار المعصية بالأسلوب الذي يرجو فيه النفع، مع مراعاة الرفق والحكمة في ذلك كله»[2].

وقال الشيخ عند السؤال الذي هذا نصّه: «بماذا تنصحون الدعاة حيال موقفهم من المبتدعة؟ كما نرجو من حمل سماحتكم توجيه نصيحة خاصة إلى الشباب الذين يتأثرون بالانتماءات الحزبية المسماة بالدينية؟»:

«**الجواب**: نوصي إخواننا جميعاً بالدعوة إلى الله سبحانه بالحكمة والموعظة الحسنة، والجدال بالتي هي أحسن كما

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله (٦/ ٤١٧).

(٢) المصدر نفسه (٥/ ١٥٤).

أمر الله سبحانه بذلك مع جميع الناس، ومع المبتدعة إذا أظهروا بدعتهم، وأن ينكروا عليهم، سواء كانوا من الشيعة أو غيرهم ــ فأي بـدعـة رآهـا المـؤمـن وجـب عليـه إنكـارهـا **حسـب الطـاقـة** بـالطـرق الشرعية»[1].

❑ ❑ ❑

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (٧/ ١٨٢).

المطلب الثَّاني
تَقْرِيرُ ذٰلِكَ مِنْ أَفْعَالِهِ

قال الشيخ محمد المجذوب: «إنَّ هذا الرجل من أشدِّ من عرفت وقرأت غيرة على حقائق الوحي واستمرارها سليمة من كل شائبة، وفي طبعه النفور من كل شذوذ عن هذا السُّنن، فإذا سمع أي شيء من ذلك لم يلبث أن ينهض للتعقيب عليه بما يُبَيِّن وجه الحقّ، ولكن لا يتجاوز في أي كلام له نطاق الحكمة والموعظة الحسنة، مع أتم المراعاة لمشاعر الجانب المخالف»[(١)] .

وللشيخ رحمه الله مواقف كثيرة يستعمل فيها اللين مع من زلّ في مسائل العقيدة وأصول الدين، أو وقع في بدعة ونحو ذلك، ويخاطبه بخطاب ملؤه الرفق، والرغبة في الهداية والنصيحة.

أشير هنا إلى بعض منها:

*** رفقه بمن نسب التأويل إلى السلف:**

قال رحمه الله: «وقد أخطأ ــ عفا الله عنا وعنه ــ في نسبته إلى السلف»[(٢)] .

---

(١) علماء ومفكِّرون عرفتهم (ص٩٦).

(٢) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (٢/ ٣٥٢).

*** رفقه بمن رخّص في عمل المولد:**

قال رحمه الله: «فالكاتب هداه الله إلى الصواب خاض في هذه الأمور بغير علم. . . هداه الله»[(١)].

*** رفقه بالبوطي وقد رخّص في أمورٍ من مسائل التبرُّك:**

خاطبه بقوله: «فضيلتكم».

وقال فيما أصاب فيه: «فوجدته فصلاً مفيداً نافعاً ضاعف الله مثوبتكم وزادني وإياكم من العلم والهدى»[(٢)].

*** رفقه بالشيخ جاد الحقّ في ردّه على مقال له يدعو فيه إلى الأخوة الإنسانية والود والتعاون بين الشعوب:**

خاطبه بقوله: «ولقد كدَّرني كثيراً ما تضمنته هذه الجمل من المعاني المخالفة للآيات القرآنية والأحاديث النبوية، ورأيت من النصح لسماحتكم التنبيه على ذلك. . .».

وخاطبه بقوله: «سماحتكم»[(٣)].

*** رفقه بالشيخ أبـي بكر جومي وقد أنكر نزول المسيح آخر الزمان:**

قال رحمه الله: «ومثلكم يُقتدى به. .»[(٤)].

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (٢/ ٣٥٢).

(٢) المصدر نفسه (٤/ ٣٥٣).

(٣) المصدر نفسه (٨/ ١٩).

(٤) المصدر نفسه (٨/ ٣٣٢).

* **رفقه بشيخ الأزهر عبد الحليم محمود وقد أوصى أن يُدفن في مسجده:**

خاطبه بقوله: «سماحتكم».

وقال: «حضرة الأخ المكرم سماحة الدكتور عبد الحليم محمود شيخ الأزهر وفقه الله ونصر به الحقّ».

وقال: «وقد كدَّرني هذا الخبر كثيراً واستغربت حصوله من سماحتكم»[1].

❑ ❑ ❑

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (٨/ ٣٣٣).

المبحث الخامس

تَرْكُ ٱللَّمْزِ وَٱلْكَلَامِ ٱلسَّيِّءِ وَسُوءِ ٱلظَّنِّ، وَٱسْتِخْدَامُ ٱلْعِبَارَاتِ ٱلَّتِي تَدْعُو إِلَىٰ ٱلِاسْتِجَابَةِ، وَٱلدُّعَاءُ لِلْمُخَالِفِ بِٱلْهِدَايَةِ، وَتَرْكُ ٱلتَّعْنِيفِ فِي ٱلْعِبَارَةِ

من المعلوم أنَّ المقصد من بيان الأخطاء والردّ على المخالفين هو إرجاع من وقع فيه إلى طريق الحقّ والصواب، وبيان الخطأ للناس ليحذروا من الوقوع فيه.

ففيه فائدتان:

الأُولى: نصح من وقع في الخطأ، والرغبة في إرجاعه إلى الخير والحقّ.

الثَّانية: بيان الخطأ؛ ليحذر الناس من الوقوع فيه والاغترار بمن فعله وقاله.

وإذا كان هذا هو المقصد، فإن المُنكِرَ والرادَّ على المخالِف المخطىء ينبغي له أن يسلك السبل الموصلة لتحقيق هذه الغاية، وهذا

إنما يكون بالأسلوب الحسن والكلام الطيب، من غير لمز وطعن في النيات، وسوء ظنٍّ حيث لا دلالة عليه.

وسلوك هذا الطريق يجعل الأمر المدعوَّ له أقرب إلى القلوب، وأدعى إلى القَبول وعدم الردّ.

وكان الشيخ يرى لزوم استخدام العبارات المحصلة للمقصود في الردّ على المخالف، والتي تدعو إلى الاستجابة وقبول الحقّ، وترك العبارات التي تصد عن المقصود من إرشاد المخالف وتحذير النَّاس.

فإنَّ العبارة السيئة في الردّ على المخالف قد تتسبب في إصراره على خطئِه، وتجعل للشيطان إليه سبيلاً بالاستمرار على الباطل والانتصار له.

قال تعالى: ﴿ ٱدۡعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلۡحِكۡمَةِ وَٱلۡمَوۡعِظَةِ ٱلۡحَسَنَةِۖ وَجَٰدِلۡهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُۚ ﴾ [النحل: ١٢٥].

فالحكمة تستلزم اختيار الكلام المناسب المحصل للمقصود، والجدال بالتي هي أحسن من الأسلوب الطيب والكلام الحسن.

❑ ❑ ❑

المطلب الأوَّل
تَقْرِيرُ ذٰلِكَ مِنْ أَقْوَالِهِ

قال الشيخ رحمه الله في بيان أخلاق الدَّاعية: «تدعو له بالهداية والتوفيق لقبول الحقّ، وتصبر وتصابر في ذلك، ولا تقنط ولا تيأس ولا تقل إلاَّ خيراً، لا تعنِّف، ولا تقل كلاماً سيئاً ينفر من الحقّ. ولكن من ظَلَمَ وتعدى له شأن آخر»[1].

وقال: «وهذا كله لا يمنع من نصيحة من أخطأ من أهل العلم أو الدعاة إلى الله في شيء من عمله أو دعوته أو سيرته، بل يجب أن يُوجَّه إلى الخير ويُرشَد إلى الحقّ بأسلوب حسن، لا باللمز وسوء الظن والأسلوب العنيف؛ فإن ذلك ينفِّر من الحقّ أكثر مما يدعو إليه»[2].

وقال: «فعليك أن تصبر، وعليك أن تتحمل، ولا تعجل بسبٍّ أو كلامٍ سيِّءٍ أو غِلظة، وعليك باللين والرحمة والرفق»[3].

وقال: «إنَّ الواجب على الدعاة إلى الله سبحانه والناصحين لعباده أن يتخيروا الأساليب المفيدة، والعبارات التي ليس فيها عنف ولا تنفير

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (١/ ٣٤٧).

(٢) المصدر نفسه (٢/ ٣٥١).

(٣) المصدر نفسه (٦/ ٤١٧).

من الحقّ، والتي يُرجى من ورائها انصياع من خالفَ الحقَّ إلى قبوله والرضى به وإيثاره، والرجوع عما هو عليه من الباطل؛ وأن لا يسلك في دعوته المسالك التي تنفِّر من الحقّ، وتدعو إلى ردّه وعدم قَبوله»[1].

وقال: «فالواجب على علماء الإسلام أن ينشروا دين الله بين الناس، وأن يوضحوا لأهل البدع والتصوُّف والخرافات والانحراف بطلان ما هم عليه من البدع، ويوضحوا لهم السُّنَّة الغرَّاء والطَّريقة السَّمحة الواضحة، وأن يُبَيِّنوا لهم أدلتها من الكتاب والسُّنَّة، وأن ينبهوهم إلى أخطائهم بالأسلوب الحسن، والدليل الواضح، والبرهان القوي، والحجة الدامغة، والعبارات البينة، من غير عنف ولا شدَّة، بل بالعبارة الواضحة، والجدال بالتي هي أحسن»[2].

وقال: «فالواجب على الداعي إلى الله أن يتحمَّل، وأن يستعمل الأسلوب الحسن الرفيق اللين في دعوته للمسلمين والكفار جميعاً»[3].

وقال: «ولا يجوز السكوت عن ذلك من أجل خاطر الزوج أو خاطر الأخ أو خاطر فلان وفلان، لكن يكون بالأسلوب الحسن والكلمات الطيبة، لا بالعنف والشدة»[4].

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (٢/ ٣٥١).

(٢) المصدر نفسه (٣/ ١٣٢).

(٣) المصدر نفسه (٦/ ٤١٧).

(٤) المصدر نفسه (٤/ ٥١).

وقال: «فالدَّاعي إلى الله يوضح الحقّ بأدلته، ويجادله بالتي هي أحسن. لإزاحة الشبهة بالأدلة الشرعية، لكن بكلام طيب، وأسلوب حسن ورفق، لا بعنف وشدة، حتى لا يُنفِّر المدعو من الحقّ، ويصر على الباطل، قال الله عزَّ وجلّ: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ۖ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّوا۟ مِنْ حَوْلِكَ ۖ﴾ [آل عمران: ١٥٩].

وقال الله لما بعث موسى وهارون إلى فرعون: ﴿ فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾ [طه: ٤٤]»[١].

وقال: «فعلى الداعي إلى الله والمعلم أن يتحرى الأساليب المفيدة النَّافعة، وأن يحذر الشدة والعنف؛ لأن ذلك قد يفضي إلى رَدِّ الحقّ، وإلى شدة الخلاف والفرقة بين الإخوان»[٢].

وقال: «فالواجب اتباع الرسل في هذا الأمر العظيم، وفي غيره، والصبر على ذلك، والحذر من العنف والشدة التي قد تُنَفِّر الناس. فالدَّاعي إلى الله يتحرى الأسلوب الحسن والعبارات الواضحة، ويحذر العنف والشدَّة؛ لأن ذلك يُنَفِّر ويغلق الباب على المدعو.

فالواجب الرِّفق وتحرِّي الأسلوب الحسن، حتى ينشرح صدر المدعو ويقبل الحقّ إلاَّ مَن ظَلَم»[٣].

❑ ❑ ❑

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (٤/ ٢٢٩).

(٢) المصدر نفسه (٥/ ١٥٤).

(٣) المصدر نفسه (٢٧/ ١٩).

المطلب الثَّاني
تَقْرِيرُ ذٰلِكَ مِنْ أَفْعَالِهِ

من استقرأ عامة ردود الشيخ رحمه الله وجد أنه كان حريصاً على استعمال الأساليب التي تدعو المخطىء إلى قبول الحقّ، وتشرح صدره للرجوع عن الباطل، والأمثلة كثيرة جدًّا يصعب حصرها إلاَّ أنِّي أشير إلى شيء منها:

١ ــ **قال رحمه الله**: «الكاتبة سامحها الله أخطأت في نسبة القسوة إلى الدهر»[١].

٢ ــ **وقال**: «قد يكون هذا الاقتراح من الكاتب عن حسن نية ومقصد حسن ولكن. . .»[٢].

٣ ــ **وقال**: «وقد أخطأ ــ عفا الله عنا وعنه ــ في نسبته إلى السلف ــ أي التأويل ــ»[٣].

٤ ــ **وقال**: «فالكاتب هداه الله إلى الصواب خاض في هذه

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (١/ ١٤٧).

(٢) المصدر نفسه (١/ ٣٩٨).

(٣) المصدر نفسه (٢/ ٣٥٢).

الأمور بغير علم . . . هداه الله»[1] .

٥ ــ **وقال:** «فألفيت الكاتب عفا الله عنه قد أساء الظن بالإخوان المتطوعين»[2] .

٦ ــ **وقال:** «فإن الأخ الصابوني هداه الله قد جمع في هذا الكلام حقًّا وباطلاً»[3] .

٧ ــ **وقال في ردّه على الشيخ علي الطنطاوي:** «فهذا غلط منه هداه الله، وفهم باطل»[4] .

٨ ــ **وقال:** «وإنما الإشكال في قول مدير جامعة صنعاء هداه الله وأصلح قلبه وفقهه في دينه»[5] .

٩ ــ **وقال في ردّه على البوطي**، وقد خاطبه بقوله: «فضيلتكم» .

وقال فيما أصاب فيه من كلامه: «فوجدته فصلاً مفيداً نافعاً ضاعف الله مثوبتكم وزادني وإيَّاكم من العلم والهدى»[6] .

١٠ ــ **وقال في ردّه على المودودي**، وقد خاطبه بقوله: «فضيلتكم» .

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (٢/ ٣٥٢).

(٢) المصدر نفسه (٢/ ٢٠٢).

(٣) المصدر نفسه (٣/ ٦٢).

(٤) المصدر نفسه (٣/ ٣٠٠).

(٥) المصدر نفسه (٤/ ٢٥٢).

(٦) المصدر نفسه (٤/ ٣٥٣).

وقال: «والذي يظهر لأخيكم»[1].

١١ ــ وقال في ردّه على جاد الحقّ، وقد خاطبه بقوله: «سماحتكم».

وقال: «ولقد كدَّرني كثيراً ما تضمنته هذه الجمل من المعاني المخالفة للآيات القرآنية والأحاديث النبوية، ورأيت من النصح لسماحتكم التنبيه على ذلك»[2].

١٢ ــ وقال في رسالته لشيخ الأزهر، حول وصيته أن يُدفن في مسجده: «إلى حضرة الأخ المكرم سماحة الدكتور عبد الحليم محمود شيخ الأزهر وفقه الله ونصر به الحقّ». وقد خاطبه بقوله: «سماحتكم».

وقال: «وقد كدَّرني هذا الخبر كثيراً واستغربت حصوله من سماحتكم»[3].

١٣ ــ وقال في ردّه على الشيخ عبد الله كنون، حول تأخير الإحرام لأهل المغرب إلى جدة: «صاحب الفضيلة».

وقال: «ومع تقديري لعلمه وفضله فقد رأيت التنبيه على عدم صحة هذه الفتوى»[4].

❑ ❑ ❑

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (٥/ ١٧).

(٢) المصدر نفسه (٨/ ١٩).

(٣) المصدر نفسه (٨/ ٣٣٣).

(٤) المصدر نفسه (١٧/ ٣٧).

المبحث السَّادس

إنْزَالُ ٱلنَّاسِ مَنَازِلَهُمْ وَٱعْتِبَارُ ٱلوَجَاهَاتِ وٱلْمَنَاصِبِ لِكَوْنِهِ أَدْعَىٰ لِلْقَبُولِ

كان الشيخ رحمه الله حكيماً في تعامله مع الناس والمخالفين على اختلاف طبقاتهم ومناصبهم، فكان يعامل المخالفين الذين لهم منصب ووجاهة: كالمفتين في البلاد الإسلامية، والوزراء، ومدراء الجامعات ونحو ذلك، بما يليق بمنصبهم مع بيان ما أخطأوا فيه، وتوضيح الحقّ وعدم السكوت على المنكر، حتى لو كانوا من غير أهل السُّنَّـة.

وهو بذلك يقتدي بالنَّبـي ﷺ حيث كان يُنْزِلُ الناس منازلهم، ويتألَّف قلوبهم بذلك، كما فعل مع أبـي سفيان عند فتح مكة، وكما أعطى كبار قريش ممن أسلموا بعد الفتح الأموال الطائلة ونحو ذلك، مع كون السابقين الأوَّلين أعظم مكانة في الإسلام.

ذلك لأن من له جاه ومنصب رفيع في بلده، فإنَّ الجفاء معه قد يمنعه من قبول الحقّ، وإذا استمر هذا المخالف على باطله ولم يذعن للحق فإن أتباعه وأهل بلده يتبعونه فيما هو عليه، بخلاف ما لو كان

الإنكار مبنيّاً على تقدير مكانته ومنزلته بين قومه، والتلطف معه، فإن هذا يستدعي احترام كلام الرادّ والسماع لما يقول.

وأنا أنقل هنا فصلاً جميلاً للشيخ عبد العزيز السدحان من كتابه الماتع «الإمام ابن باز»(١)، حيث قال:

«ورد في الحديث عن عائشة رضي الله عنها قالت: «**أمرنا رسول الله ﷺ أن نُنزل الناس منازلهم**».

وقال الخطيب البغدادي رحمه الله تعالى: «مبحث: في تعظيم من كان رأساً في طائفته وكبيراً عند أهل نحلته».

ثم ساق الحديث السابق، وساق بإسناده قوله ﷺ: «**إذا أتاكم كريم قوم فأكرموه**».

وذكر أيضاً أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كتب إلى أبي موسى الأشعري رضي الله عنه: «إنه لم يزل للناس وجوه يرفعون حوائج الناس، فأكرم وجوه الناس».

وفي إنزال الناس منازلهم، كسب لقلوبهم واختصار لجهود كثيرة، وقبل هذا كله، اقتداء بالنَّبي ﷺ، فقد كان يُنْزِلُ الناس منازلهم. وهذا من السياسة الشرعية التي تعود على الداعي والمدعو بالمصلحة.

وشواهد ذلك كثيرة، ومن ذلك: كتاب النَّبي ﷺ إلى هرقل وفيه: «**من محمد عبد الله ورسوله إلى هرقل عظيم الروم...**».

---

(١) الإمام ابن باز (ص ٨١).

ذكر الحافظ ابن حجر عند قوله «**عظيم الروم**» أنَّ النَّبـي ﷺ لم يُخلِه من إكرام لمصلحة التألف.

وسماحة الشيخ رحمه الله قد سار على هذا المنهج في خطاباته ونصائحه لكبراء القوم.

ومن أمثلة ذلك ما يلي:

١ ــ **نصيحته** رحمه الله لقادة الدول العربية بمناسبة اجتماعهم لما كان نائباً لرئيس الجامعة الإسلامية عام ١٣٨٧هـ، حيث قال:

«حضرات أصحاب الجلالة والفخامة من قادة الدول العربية وفقهم الله لما فيه رضاه وصلاح أمر عباده آمين.

سلام عليكم ورحمة الله وبركاته، أما بعد: فبمناسبة هذا الاجتماع العظيم الذي تُعَلِّق عليه الشعوب...»[١].

٢ ــ **رسالته** إلى بعض أمراء الخليج، لوجود قبر يُعبد من دون الله في بلده، حيث قال:

«من عبد العزيز بن عبد الله بن باز إلى حضرة الأمير المكرم... وفقه الله ونصر به الحقّ...»[٢].

٣ ــ **وصيّته** لبعض الأمراء بمناسبة تعيينه أميراً على إحدى المناطق، حيث قال:

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (٦/ ٦٣).

(٢) المصدر نفسه (٦/ ٢٢٨).

«من عبد العزيز بن عبد الله بن باز إلى حضرة صاحب السموّ الملكي الأمير المكرم. . . وفقه الله للخير. . .»[1].

٤ ــ **نصيحته** لرئيس دولة أفغانستان والمسؤولين فيها عام ١٤١٦هـ، حيث قال:

«من عبد العزيز بن عبد الله بن باز مفتي عام المملكة العربية السعودية إلى حضرة الأخ الكريم فخامة رئيس دولة أفغانستان الإسلامية. . .»[2].

٥ ــ **نصيحته** للملك فيصل بن عبد العزيز حول الدعوة إلى الله لما كان نائباً لرئيس الجامعة الإسلامية، حيث قال:

«من عبد العزيز بن عبد الله بن باز إلى حضرة جلالة الملك المعظم فيصل بن عبد العزيز وفقه الله لكل خير وبارك في حياته آمين. . .»[3].

٦ ــ **شكره** للملك حسين على منع إقامة تمثاله وذلك عام ١٤١٧هـ، حيث قال:

«من عبد العزيز بن عبد الله بن باز إلى حضرة جلالة الملك الكريم حسين بن طلال ملك المملكة الأردنية الهاشمية ــ عمان ــ وفقه الله لما

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (٦/ ٢٢٩).
(٢) المصدر نفسه (٩/ ٢٤٠).
(٣) المصدر نفسه (٦/ ٧٢).

فيه رضاه ونصر به دينه آمين. . . »[1].

٧ ــ **خطابه** لأحد الأمراء حول قضية إسلام امرأة وبقائها في وظيفتها وذلك عام ١٤١٦هـ، حيث قال:

«من عبد العزيز بن عبد الله بن باز إلى حضرة سمو الأمير المكرم وفقه الله لكل خير. . . »[2].

٨ ــ **خطابه** لوزير التعليم العالي بشأن إقامة محاضرات في الجامعات وذلك عام ١٤٠٠هـ، حيث قال:

«من عبد العزيز بن عبد الله بن باز إلى حضرة الأخ المكرم معالي وزير التعليم العالي الشيخ حسن بن عبد الله آل الشيخ حفظه الله. . . »[3].

٩ ــ **رسالته** إلى شيخ الأزهر حول وصيته بدفنه في المسجد، حيث قال:

«من عبد العزيز بن عبد الله بن باز إلى حضرة الأخ المكرم سماحة الدكتور عبد الحليم محمود شيخ الأزهر وفقه الله. . . »[4].

❑ ❑ ❑

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (٩/ ٤٤٨).
(٢) المصدر نفسه (٩/ ٤٥٩).
(٣) المصدر نفسه (٦/ ٢٤٤).
(٤) المصدر نفسه (٨/ ٣٣٣).

المبحث السَّابع

ٱلْغِلْظَةُ وَٱلشِّدَّةُ مَطْلُوبَةٌ إِذَا لَمْ يَحْصلِ ٱلْمَقْصُودُ بِٱللِّينِ، فَتكُونُ فِي حَقِّ ٱلْمُعَانِدِ وَٱلظَّالِمِ وَٱلْمُتَعَدِّي وَٱلْمُعَارِضِ بِٱلْبَاطِلِ

لم يكن الشيخ رحمه الله كما يصفه بعض من ترجم له رفيقاً ليناً مع كل أحد وعلى كل حال، حتى ليظن من يقرأ لهؤلاء أن الشيخ لا يغضب لله، ولا يُغَلِّظ على من يستحق التغليظ، أو يُشَدِّد في المقام الذي يستحقّ الشدَّة، وهذا افتراء على الشيخ رحمه الله.

وبعض هؤلاء لهم أغراض سيئة في هذا، إذ أنهم يريدون من أهل الحقّ السكوت عن أهل البدع، أو اللين معهم ولو كانوا ممن استحقوا التغليظ والتشديد تحذيراً من بدعهم، وبياناً لخطرها، لئلاَّ يغتر بهم أحد من المسلمين.

ولا ريب أن ترك الشدة في مقامها مما يساهم في نشر الخطأ والبدعة، وقد مر سابقاً من كلام الشيخ أن الشدة مطلوبة في موضعها، والشريعة كما أنها جاءت بالرفق فقد جاءت بالشدة

أيضاً، وإهمال شيء مما جاءت به الشريعة يسبب الخلل والفساد.

والشيخ رحمه الله قد بيّن في تقريراته، وفي أفعاله: أن الشدة مطلوبة في حق من تعدى وظلم، وتجاوز الحدود، أو فعل أمراً أو قال كلاماً لا يجهله مثله، وقد يكون فساد الكلام معلوماً بالضرورة أو عند عامة الناس.

فعن أسامة بن زيد رضي الله عنه قال: «بعثنا رسول الله ﷺ في سرية فصبحنا الحرقات من جهينة، فأدركت رجلاً فقال: لا إله إلاَّ الله، فطعنته. فوقع في نفسي من ذلك فذكرته للنبي ﷺ، فقال رسول الله ﷺ: «**أقال لا إله إلاَّ الله وقتلته؟**»، قال: قلت: يا رسول الله، إنما قالها خوفاً من السَّلاح. قال: «**أفلا شققت عن قلبه حتى تعلم أقالها أم لا؟**»، فما زال يكرِّرها علي حتى تمنَّيت أني أسلمت يومئذ»(١).

وعن جابر بن عبد الله الأنصاري رضي الله عنه قال: «أقبل رجل بناضِحَيْن وقد جنح الليل، فوافق معاذاً يصلي، فترك ناضحه وأقبل إلى معاذ، فقرأ بسورة البقرة أو النساء، فانطلق الرجل ـ وبلغه أنَّ معاذاً نال منه، فأتى النَّبيَّ ﷺ فشكا إليه معاذاً، فقال النَّبي ﷺ: «**يا معاذ، أفتَّان أنت**»، ـ أو «فاتن» ثلاث مرار ـ، **فلولا صليت بـ ﴿سَبِّحِ ٱسۡمَ رَبِّكَ ٱلۡأَعۡلَى﴾، و ﴿وَٱلشَّمۡسِ وَضُحَىٰهَا﴾، و ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ﴾، فإنه يصلي وراءك الكبير والضعيف وذو الحاجة**»(٢).

---

(١) رواه مسلم (٩٦).

(٢) رواه البخاري (٦٧٣)، ومسلم (٤٦٥).

وعن ابن عباس رضي الله عنه: أنَّ رجلاً أتى النَّبـي ﷺ فكلمه في بعض الأمر، فقال: ما شاء الله وشئت، فقال النَّبـي ﷺ: **«أجعلتني لله عِدْلاً؟ قل: ما شاء الله وحده»**(1).

والظاهر من كلام الشيخ أن من ظهر منه العناد، أو الظلم، أو التعدي والمعارضة بالباطل ينبغي إغلاظ القول له، والتعنيف عليه، ولا شك أن هذا من الحكمة، ومما أمر الله به كما في قوله تعالى: ﴿ ۞ وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنۡهُمۡۖ ﴾ [العنكبوت: ٤٦]، وقال جلَّ وعلا: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ جَٰهِدِ ٱلۡكُفَّارَ وَٱلۡمُنَٰفِقِينَ وَٱغۡلُظۡ عَلَيۡهِمۡۚ ﴾ [التوبة: ٧٣].

والعناد والتعدي يُعرف تارةً: باعتبار المتكلم من حيث كونه قد بلغه البيان، وتوجَّه إليه النصح، فيعاند ويعارض. وتارة قد يظهر باعتبار شهرةِ مخالفةِ ما ذكر من المسائل للكتاب والسُّنَّة بحيث يبعد جهل مثله بها.

ولا بدَّ مِن اعتبار أمور مهمة في هذا:

منها: أن النظر في تغليظ العبارات يكون باعتبارين:

١ ـ باعتبار المتكلم والكلام.

٢ ـ باعتبار الكلام دون المتكلم.

---

(١) رواه ابن المبارك في مسنده (ص١٠٨)، وأحمد (١/ ٢١٤)، وابن أبـي شيبة (٥/ ٣٤٠)، والنسائي في الكبرى (٦/ ٢٤٥)، والطبراني في الكبير (١٢/ ٢٤٤)، والبيهقي في الكبرى (٣/ ٢١٧) وغيرهم، وصحَّحه الألباني في السلسلة الصحيحة (رقم ١٣٩).

فقد يُتلطَّف مع المخالف بالعبارة، ويُلان معه في ذلك، ويُغَلَّظ فيها بالنسبة للكلام المخالف لظهور المخالفة، أو عِظَمِها.

فالشيخ رحمه الله ربما أغلظ في الردّ باعتبار المُتَكَلِّم الذي ظهر منه العناد والتعدي والمعارضة، وربما أغلظ باعتبار الكلام المخالف للدليل مخالفة بينة، أو لما يترتب عليه من فساد كبير، دون صاحب الكلام، فترى الشيخ يلين معه في الكلام إما لجهله، أو لمكانته، أو لغير ذلك.

مثال للتغليظ على الكلام دون المتكلّم:

* **قال في ردّه على صالح محمد جمال في اعتراضه على خطيب** المسجد الحرام بشأن المولد: «فالكاتب هداه الله إلى الصواب خاض في هذه الأمور بغير علم... هداه الله...».

بينما قال عما أخطأ فيه: «فالاعتراض عليه غلطٌ محض، واعتراضٌ في غير محله، وجرأةٌ على الله وعلى دينه بغير علم ولا هدى...»[1].

* **وقال في ردّه على الشيخ علي الطنطاوي: «فهذا غلط منه هداه الله».**

بينما قال عما أخطأ فيه: «فكيف يجوز لمن ينتسب إلى العلم أن يُنكر ذلك بغير علم ولا هدى، بل تقليداً لبعض أهل البدع

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (٢/ ٣٥٢).

المخالفين لأهل السُّنَّة والجماعة، والله المستعان ولا حول ولا قوة إلَّا بالله...»[1].

* **وقال في ردّه على مدير جامعة صنعاء**: «وإنما الإشكال في قول مدير جامعة صنعاء هداه الله وأصلح قلبه وفقهه في دينه».

بينما قال عما أخطأ فيه: «إنَّ هذا الكلام فيه جناية عظيمة على الشريعة الإسلامية»[2].

❑ ❑ ❑

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (٣/ ٣٠٠).

(٢) المصدر نفسه (٤/ ٢٥٢).

المطلب الأوَّل
تَقْرِيرُ ذٰلِكَ مِنْ أَقْوَالِهِ

قال الشيخ: «وهكذا الدعوة بالعنف والشدة ضررها أكثر، وإنما الواجب والمشروع هو الأخذ بما بيّنه الله عزَّ وجلّ في سورة النحل وهو قوله سبحانه: ﴿ ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ. . . ﴾ الآية [النحل: ١٢٥]، إلاَّ إذا ظهر من المدعو العناد والظلم، فلا مانع من الإغلاظ عليه كما قال الله سبحانه: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ جَـٰهِدِ ٱلْكُفَّارَ وَٱلْمُنَـٰفِقِينَ وَٱغْلُظْ عَلَيْهِمْ . . . ﴾ الآية [التوبة: ٧٣]، وقال تعالى: ﴿ ۞ وَلَا تُجَـٰدِلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلْكِتَـٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنْهُمْ ﴾ [العنكبوت: ٤٦]»[١].

وقال الشيخ: «لا تُعنّف، ولا تَقُل كلاماً سيئاً يُنَفِّر من الحقّ، ولكن من ظلم وتعدى له شأن آخر، كما قال الله جلَّ وعَلاَ: ﴿ ۞ وَلَا تُجَـٰدِلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلْكِتَـٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنْهُمْ ﴾ [العنكبوت: ٤٦]»[٢].

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (١/ ٣٣٦).

(٢) المصدر نفسه (١/ ٣٤٧).

وقال: «أما أسلوب الدعوة فبينه الرب جَلَّ وعَلاَ، وهو الدعوة بالحكمة، أي بالعلم والبصيرة، بالرفق واللين، لا بالشدة والغلظة.

هذا هو الأسلوب الشرعي في الدعوة، إلاَّ من ظَلَمَ، فمن ظلم يُعامل بما يستحقّ، لكن من يتقبل الدعوة، ويصغي إليها، أو ترجو أن يتقبلها لأنه لم يعارضك، ولم يظلمك فارفق به»[(١)].

وقال: «ولأنها ــ أي الشريعة ــ تبدأ في دعوتها باللين والحكمة والرفق، فإذا لم يُؤَثِّر ذلك وتجاوز الإنسان حدّه وطغى وبغى؛ أخذته بالقوة والشدَّة، وعاملته بما يردعه ويُعَرِّفه سوء عمله...».

إلىٰ أن قال: «ولا ينبغي للدَّاعية أن يلجأ إلى الشدة والغلظة إلاَّ عند الحاجة والضرورة وعدم حصول المقصود بالطريقة الأولى»[(٢)].

وقال: «فالواجب الرفق وتحري الأسلوب الحسن حتى ينشرح صدر المدعو ويقبل الحقّ، إلاَّ مَن ظَلَم، مَن ظَلَم له جزاء آخر، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿۞ وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنۡهُمۡۖ﴾ [العنكبوت: ٤٦].

فمن ظلم وقابل الداعي بالظلم فحينئذ له جواب آخر»[(٣)].

❑ ❑ ❑

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (٦/ ٤١٦).

(٢) المصدر نفسه (٣/ ٢٠٤).

(٣) المصدر نفسه (٢٧/ ١٩).

المطلب الثَّاني
تَقْرِيرُ ذٰلِكَ مِنْ أَفْعَالِهِ

ـ **قال في ردّه على** «آمنة» واصفاً ما قالته بأنه «... ظلم وخيم...»[1].

ـ **وقال في ردّه على جريدة «إدارت»**: «وهذا لا شكّ تدبير سيء، وتصرف خطير يراد به الإساءة إلى الدين الإسلامي وبث البدع والضلالات...»[2].

ـ **وقال في ردّه على تصريح بعض الصحف في تقريب الأديان،** واصفاً ما فيه: «كلام يخالف صريح الكتاب العزيز والسُّنَّة المطهرة ويخالف العقيدة الإسلامية...»[3].

ـ **وقال في ردّه على أحمد دهلوب**: «إن ما نسبه... إلى السلف في تفسير الاستواء بالاستيلاء غلطٌ كبير، وكذبٌ صريح لا يجوز الالتفات إليه...»[4].

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (١/ ١٥١).

(٢) المصدر نفسه (١/ ٢٢٢).

(٣) المصدر نفسه (٢/ ١٧٨).

(٤) المصدر نفسه (٢/ ٩٦).

ـ **وقال في ردّه على الدكتور محيـي الدِّين الصَّافي**: «أما قوله: «أما طريقة الخلف فهي تأويل هذه الكلمات وصرفها عن ظاهرها. . .» إلى قوله: «وكل من الطريقتين صحيحة مذكورة في الكتب المعتمدة للعلماء الأعلام» اهـ. أقول: هذا خطأ عظيم. . .»[1].

ـ **وقال**: «أما كلام الدكتور محمود الديك؛ فمعلوم ما فيه من بطلان وغلط. . . والأمر الثَّاني وهو أخطر من الأوَّل: الحكم ضمناً من واقع كلام المتحدث. . .»[2].

ـ **وقال في ردّه على حمد السعيدان**، فيما يتعلَّق باللحية: «ولا شكّ أنَّ هذا جرأة من الكاتب، وسوء أدب منه مع سُنَّة رسول الله ﷺ. . .، وهذه الجرأة من الكاتب في حمل الحديث على وجوب حلقها جرأة شنيعة في نشر الباطل والدعوة إليه. . .»[3].

ـ **وقال في ردّه على صالح محمد جمال**، في اعتراضه على خطيب المسجد الحرام بشأن المولد: «فالاعتراض عليه غلط محض، واعتراض في غير محله، وجرأة على الله وعلى دينه بغير علم ولا هدى. . .»[4].

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (٢/ ١٠٢).
(٢) المصدر نفسه (٢/ ٢٧٨).
(٣) المصدر نفسه (٢/ ٣٤٧).
(٤) المصدر نفسه (٢/ ٣٥٦).

ـ وقال واصفاً ما قال رشاد خليفة بأنه: «ردة عن الإسلام»[1].

ـ وقال في ردّه على محمد حسن فقي: «وقد أحسن في ذلك، لكنه غلط غلطاً عظيماً في بعض أبياتها. . .، وليعلم من يقف على هذا التنبيه عِظَم خطر الغلو وسوء عاقبته. . .»[2].

ـ وقال في ردّه على محرِّرٍ في صحيفة «الندوة»، في انتقاده وجود الصفحات الدينية: «سبحان الله! كيف بلغ الجهل بهذا الرجل أو التجاهل للإسلام إلى هذا الحد حتى كتب هذه المقالة. . .، أيها المحرر أين ذهب عقلك حتى قلت هذه المقالة الشنعاء عن دين الإسلام. . .»[3].

ـ وقال في ردّه على مقال في صحيفة تسخر من القرآن وأهله: «دُهشت لهذا المقال الشنيع. . .، وعجبت من جرأة القائمين على هذه الجريدة حتى نشروا هذا المقال الذي هو غاية في الكفر والضلال والاستهزاء بكتاب الله. . .، وليس هذه ببدعٍ من القائمين على هذه الصحيفة، فقد عُرِفت بنشر المقالات الداعية إلى الفساد والإلحاد. . .»[4].

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (٢/ ٤٠٠).

(٢) المصدر نفسه (٢/ ٤٠٥).

(٣) المصدر نفسه (٣/ ٨٩).

(٤) المصدر نفسه (٣/ ١٦٥).

ـ **وقال في ردّه على مقال بشأن الدعوة إلى تزويد الإذاعة بالمطربين**: «الردّ على هذه الدعوة الحمقاء، والفكرة النكراء، والرغبة المنحرفة إلى أسباب الردّى. . .»[1].

ـ **وقال في ردّه على أحمد بهاء الدِّين**، في نسبته القول بتكفير من قال بكروية الأرض إلى الشيخ رحمه الله: «سبحان الله! ما أعظم جرأة هذا المفتري، ولكن ليس بغريب أن يصدر مثل هذا الافتراء عن أنصار الإلحاد والمذاهب الهدامة. . .»[2].

ـ **وقال في ردّه على ابن السراة**، في عيبه تعدُّد الزوجات: «وأما حل ابن السراة للمشكلة فهو حلٌّ صادرٌ من جاهل بالشريعة وأحكامها، وهو في أشد الحاجة إلى أن يُؤخذ إلى النور، ويُوجَّه إلى الحقّ، لأنه وقع فيما هو أشد خطورة وأكثر ظلمة مما وقعت فيه صاحبة المشكلة. . .، أما حكم ابن السراة فلا شك أن الذي قاله في تعدُّد النساء تَنَقُّص للإسلام، وعيب للشريعة الكاملة، واستهزاءٌ بها وبالرسول ﷺ، وذلك من نواقض الإسلام، فالواجب استتابته عما قال، فإن تاب وأعلن توبته في الصحيفة التي أعلن فيها ما أوجب كفره. . .»[3].

ـ **وقال في ردّه على الشيخ علي الطنطاوي**، في إنكاره دخول الجني الإنسي: «فكيف يجوز لمن ينتسب إلى العلم أن يُنكر ذلك بغير

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (٣/ ٤٢٧).

(٢) المصدر نفسه (٣/ ١٥٧).

(٣) المصدر نفسه (٣/ ٢٣٠).

علم ولا هدى، بل تقليداً لبعض أهل البدع المخالفين لأهل السُّنَّة والجماعة، والله المستعان ولا حول ولا قوة إلاَّ بالله. . . »[1].

ـ **وقال في ردّه على المفتي العام في الأردن، في تجويزه الإلزام** بتحديد النسل إذا سنَّته الدولة: «فهذا القول في غاية السقوط، بل هو ظاهر البطلان، لأن الحكومة إنما تطاع بالمعروف. . . »[2].

ـ **وقال في ردّه على أبـي تراب الظاهري، في تحليل المعازف**: «فتعجبت كثيراً من جرأته الشديدة تبعاً لإمامه أبـي محمد بن حزم الظاهري على القول بتضعيف جميع ما ورد من الأحاديث في تحريم الغناء وآلات الملاهي، بل على ما هو أشنع من ذلك وهو القول بأن الأحاديث الواردة في ذلك موضوعة. . . ، فنسأل الله العافية والسلامة من القول عليه بغير علم، والجرأة على تحليل ما حرمه الله بغير برهان. . . ، لقد أخطأ أبو محمد وأخطأ بعده أبو تراب في تحليل ما حرم الله. . . ، وفتحا على الناس أبواب شرٍّ عظيم، وخالفا بذلك سبيل أهل الإيمان وحملة السُّنَّة والقرآن. . . ، وإن ذلك لعظيم وخطره جسيم، فنسأل الله لنا وللمسلمين العافية من زيغ القلوب ورين الذنوب وهمزات الشيطان. . . »[3].

ـ **وقال في ردّه على محمد المصري**، الذي زعم موته وعودته

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (٣/ ٣٠٠).

(٢) المصدر نفسه (٣/ ٣٣٢).

(٣) المصدر نفسه (٣/ ٣٩١).

إلى الدنيا وذكر أشياء عجيبة: «بل هي كذب بحت زَوَّرها من سمَّى نفسه محمد المصري أو غيره لأغراض خسيسة حملته على ذلك...»[1].

ـ **وقال في ردّه على مدير جامعة صنعاء**: «إن هذا الكلام فيه جناية عظيمة على الشريعة الإسلامية...»[2].

ـ **وقال في ردّه على أحمد بهاء الدين، في الدعوة إلى السفور**: «وغير ذلك من الأباطيل والافتراءات، وتحريف الأدلة، وصرفها عن مدلولها الحقيقي...»[3].

ـ **وقال في إنكاره على صحيفة «المساء» المصريّة، فيما يتعلّق** بتمثيل المصطفى ﷺ بالديك عياذاً بالله: «لا يشك مسلم أن هذا التمثيل كفرٌ بواح، وإلحادٌ سافرٌ، واستهزاءٌ صريح بمقام سيد الأوَّلين والآخرين...». إلى غير ذلك في كلام عنيف شديد[4].

ـ **وقال في ردّه على مقالٍ لعبد الفتاح الحايك، في نجاة اليهود** والنصارى وعدم عموم رسالة المصطفى ﷺ، ووصف ذلك بأنه: «ردةٌ وكفر صريح، وتكذيبٌ لله ولرسوله، وإنكارٌ لما هو معلوم من الدين بالضرورة...»[5].

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (٤/ ١٤٠).

(٢) المصدر نفسه (٤/ ٢٤٨).

(٣) المصدر نفسه (٥/ ٢٢٤).

(٤) المصدر نفسه (٦/ ٣٢٦).

(٥) المصدر نفسه (٨/ ١٩٦).

ـ **وقال في ردّه على الصابوني، في تهذيب اللحية**: «رأيت من الواجب التنبيه على ما تضمنه كلامه ـ وفقه الله ـ من الخطأ العظيم، والمخالفة الصريحة لسنة النَّبـي ﷺ. . . »[١].

ـ **وقال** واصفاً القصيمي بـ «الزائغ المرتاب» و «الضال»، «وقد أكثر في كتابه من أنواع الضلال والكفر والإلحاد»[٢].

ـ **وقال في ردّه على الشيخ عبد الله بن إبراهيم الأنصاري، في خطئِه في ميقات جده**: «وهذا كلام باطلٌ، وخطأٌ ظاهرٌ مخالفٌ للأحاديث الصحيحة الواردة في المواقيت، ومخالفٌ لكلام أهل العلم. . . ، والواجب على من يُوَقِّع عن الله، ويُفتي عباده في الأحكام الشرعية أن يتثبت فيما يقول، وأن يَتَّقي الله في ذلك، لأن القول على الله بغير علم خطره عظيم، وعواقبه. . . »[٣].

ـ **وقال في ردّه على الشيخ عبد الرحمن عبد الخالق**: «وهذا قول باطل. . . ، وأن ما قلته خطأٌ منكر. . . ، فاقرأ إن كنت جاهلاً بهم مجموعة التوحيد. . . »[٤].

❑ ❑ ❑

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (٨/ ٣٦٨).
(٢) المصدر نفسه (٩/ ١٦٨).
(٣) المصدر نفسه (١٧/ ٢٤).
(٤) المصدر نفسه (٨/ ٢٤٢).

المبحث الثَّامن

لا بُدَّ مِنَ ٱلتَّفْرِيقِ فِي ٱلرَّدِّ وَٱلإِنْكَارِ عَلَىٰ ٱلْمُخْطِئِينَ بَيْنَ مَنْ كَانَ عَلَىٰ أُصُولِ أَهْلِ ٱلسُّنَّةِ فَيُرفق بِهِ وَلاَ يُنَفَّرُ عَنْهُ وَبَيْنَ مَنْ لَمْ يَكُنْ كَذٰلِك

لم يكن الشيخ رحمه الله ممَّن يُنَفِّر عن أهل السُّنَّة الذين عُرفوا بسلامة العقيدة، والدعوة إلى التوحيد والسُّنَّة، بل كان يَردُّ على من أخطأ منهم بالأسلوب الحسن الذي لا ينفِّر عنهم ولا عن دعوتهم، لئلاَّ يكون معيناً للشيطان عليهم.

بل يرى رحمه ضرورة التفريق بين أخطاء من كان معروفاً بالدعوة إلى طريق أهل السُّنَّة والجماعة، وبين أخطاء غيرهم من أهل البدعة الذين لا يُعرفون بنصرة السُّنَّة وأهلها، أو من كان من العوام والكُتَّاب الذين ليس لهم نصيب من الدعوة إلى الله.

وكان يُنكر على من يغلو في الردّ على أهل السُّنَّة ويتخذ من أخطائهم سبباً في التنفير عنهم وعن دعوتهم، لما يترتب عليه من إضعاف الدعوة ولا يقويها.

ولا يعني هذا ترك الإنكار والسكوت عن بيان الخطأ، إذ أنَّ بيان خطأ المخطئين والردّ عليهم واجب عظيم، سواءٌ كانوا من أهل السُّنَّـة أو غيرهم، ولكن المراد هنا هو بيان طريقة الردّ.

❏ ❏ ❏

مطلب
تَقْرِيرُ ذٰلِكَ مِنْ أَقْوَالِهِ

قال الشيخ رحمه الله: «فالواجب على الداعي إلى الله أن يُرغِّب الناس في العلم، في حضور دعوة علماء أهل السُّنَّة، ويدعوهم إلى القبول منهم، ويَحْذَرَ التنفير من أهل العلم المعروفين بالعقيدة الصحيحة والدعوة إلى الله عزَّ وجلّ، وكُلٌّ واحدٍ له أخطاء، ما أحد يسلم. . . فالواجب أن يُنبَّه على أخطائه بالأسلوب الحسن، ولكن لا يُنَفَّر منه وهو من أهل السُّنَّة، بل يُوجَّه إلى الخير، ويُعلَّم الخير، ويُنصح بالرفق في دعوته إلى الله عزَّ وجلّ، ويُنبَّه على خطئه، ويُدعى الناس إلى أن يطلبوا منه العلم، ويتفقهوا ما دام من أهل السُّنَّة والجماعة، فالخطأ لا يوجب التنفير منه، ولكن يُنبَّه على الخطأ الذي وقع منه، فكل إنسان له أخطاء، ولكن الاعتبار بما غلب عليه، وبما عُرف عنه من العقيدة الطيبة. . . .

فالواجب على علماء السُّنَّة التعاون على البر والتقوى. . .

فالواجب التعاون على البر والتقوى والتناسي عما قد يقع من زلة

وهفوة، من ذا الذي يسلم، المهم أن تكون الدعوة سلفيّة على طريق الصحابة رضي الله عنهم وأرضاهم واتِّباعهم بإحسان. . .

فالدَّاعي إلى الله والعالم المُوجِّه للخير إذا أخطأ فله أجر الاجتهاد، وإذا أصاب له أجران ما دام على الطريقة السلفيّة طريقة أهل السُّنَّة، ما دام مُوحِّداً قاصداً الخير. . .

وأوصيكم بالتعاون. . .، وعلى الرفق بالدعوة وحسن الظن بإخوانكم أهل السُّنَّة، وعدم نشر ما يُشوِّه سمعتهم من أغلاط، بل عالجوها بالطرق القيمة: بالمحادثة بينكم، بالاتصال الهاتفي، بالزيارة، بالمكاتبة الطيبة، حتى تزول الوحشة، وحتى يتضح الحقّ، وحتى يزول الخطأ، والهدف هو طاعة الله ورسوله. . .»[1].

وقال: «وقد شاع في هذا العصر أن كثيراً من المنتسبين إلى العلم والدعوة إلى الخير يقعون في أعراض كثير من إخوانهم الدعاة المشهورين، ويتكلمون في أعراض طلبة العلم والدُّعاة والمحاضرين. يفعلون ذلك سرًّا في مجالسهم. وربما سَجَّلوه في أشرطة تنشر على الناس، وقد يفعلونه علانيةً في محاضرات عامة في المساجد.

وهذا المسلك مخالف لما أمر الله به ورسوله من جهات عديدة منها:

أوَّلاً: أنه تعدٍّ على حقوق الناس من المسلمين، بل من خاصة

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (٢٧/ ١٩).

الناس من طلبة العلم والدعاة الذين بذلوا وسعهم في توعية الناس وإرشادهم، وتصحيح عقائدهم ومناهجهم، واجتهدوا في تنظيم الدروس والمحاضرات وتأليف الكتب النافعة.

ثانياً: أنه تفريقٌ لوحدة المسلمين وتمزيق لصفهم. وهم أحوج ما يكونون إلى الوحدة والبعد عن الشتات والفرقة وكثرة القيل والقال فيما بينهم، خاصّةً وأنَّ الدُّعاة الذين نيل منهم هم من أهل السُّنَّة والجماعة المعروفين بمحاربة البدع والخرافات، والوقوف في وجه الداعية إليها، وكشف خططهم وألاعيبهم. ولا نرى مصلحة في مثل هذا العمل إلاَّ للأعداء المتربصين من أهل الكفر والنفاق أو من أهل البدع والضلال.

ثالثاً: أن هذا العمل فيه مظاهرة ومعاونة للمغرضين من العلمانيين والمستغربين وغيرهم من الملاحدة الذين اشتهر عنهم الوقيعة في الدُّعاة، والكذب عليهم، والتحريض ضدهم فيما كتبوه وسجلوه، وليس من حق الأخوة الإسلامية أن يعين هؤلاء المتعجلون أعداءهم على إخوانهم من طلبة العلم والدعاة وغيرهم.

رابعاً: إن في ذلك إفساداً لقلوب العامة والخاصة، ونشراً وترويجاً للأكاذيب والإشاعات الباطلة، وسبباً في كثرة الغيبة والنميمة وفتح أبواب الشر على مصاريعها لضعاف النفوس الذين يدأبون على بث الشبه وإثارة الفتن ويحرصون على إيذاء المؤمنين بغير ما اكتسبوا.

خامساً: أن كثيراً من الكلام الذي قيل لا حقيقة له، وإنما هو من

التوهمات التي زينها الشيطان لأصحابها وأغراهم بها، وقد قال الله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱجْتَنِبُواْ كَثِيرًا مِّنَ ٱلظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ ٱلظَّنِّ إِثْمٌۖ وَلَا تَجَسَّسُواْ وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًاۚ ﴾ [الحجرات: ١٢].

والمؤمن ينبغي أن يحمل كلام أخيه المسلم على أحسن المحامل، وقد قال بعض السلف: لا تظن بكلمة خرجت من أخيك سوءًا وأنت تجد لها في الخير محملاً.

سادساً: وما وُجد من اجتهادٍ لبعض العلماء وطلبة العلم فيما يسوغ فيه الاجتهاد فإن صاحبه لا يؤاخذ به ولا يُثرَّب عليه إذا كان أهلاً للاجتهاد، فإذا خالفه غيره في ذلك كان الأجدر أن يجادله بالتي هي أحسن، حرصاً على الوصول إلى الحقّ من أقرب طريق ودفعاً لوساوس الشيطان وتحريشه بين المؤمنين، فإن لم يتيسر ذلك، ورأى أحدٌ أنه لا بد من بيان المخالفة فيكون ذلك بأحسن عبارة وألطف إشارة، ودون تهجم أو تجريح أو شطط في القول قد يدعو إلى رد الحقّ أو الإعراض عنه. ودون تعرض للأشخاص أو اتهام للنيات أو زيادة في الكلام لا مسوغ لها.

وقد كان الرسول ﷺ يقول في مثل هذه الأمور: «**ما بال أقوام قالوا كذا وكذا**».

فالذي أنصح به هؤلاء الإخوة الذين وقعوا في أعراض الدعاة ونالوا منهم أن يتوبوا إلى الله تعالى مما كتبته أيديهم، أو تلفظت به ألسنتهم مما كان سبباً في إفساد قلوب بعض الشباب وشحنهم بالأحقاد

والضغائن، وشغلهم عن طلب العلم النافع، وعن الدعوة إلى الله بالقيل والقال والكلام عن فلان وفلان، والبحث عما يعتبرونه أخطاء للآخرين وتصيدها، وتكلف ذلك.

كما أنصحهم أن يُكَفِّروا عما فعلوا بكتابة أو غيرها مما يُبَرِّئون فيه أنفسهم من مثل هذا الفعل، ويزيلون ما علق بأذهان من يستمع إليه من قولهم، وأن يُقبلوا على الأعمال المثمرة التي تقرب إلى الله وتكون نافعة للعباد، وأن يحذروا من التعجل في إطلاق التكفير أو التفسيق أو التبديع لغيرهم بغير بينة ولا برهان.

وقد قال النَّبي ﷺ: «**مَن قال لأخيه: يا كافر، فقد باء بها أحدهما**». مُتَّفَقٌ على صِحَّته.

ومن المشروع لدعاة الحقّ وطلبة العلم إذا أشكل عليهم أمر من كلام أهل العلم أو غيرهم أن يرجعوا فيه إلى العلماء المعتبرين ويسألوهم عنه ليبيِّنوا لهم جّليَّة الأمر، ويوقفوهم على حقيقته، ويزيلوا ما في أنفسهم من التردد والشبهة عملاً بقول الله عزَّ وجلّ في سورة النساء: ﴿ وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُوا۟ بِهِۦ ۖ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ ۗ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَٱتَّبَعْتُمُ ٱلشَّيْطَٰنَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [الآية: ٨٣].

والله المسؤول أن يصلح أحوال المسلمين جمعياً ويجمع قلوبهم وأعمالهم على التقوى، وأن يوفق جميع علماء المسلمين، وجميع دعاة الحقّ لكل ما يرضيه وينفع عباده، ويجمع كلمتهم على الهدى ويعيذهم

من أسباب الفرقة والاختلاف، وينصر بهم الحقّ ويخذل بهم الباطل إنه ولي ذلك والقادر عليه. وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه، ومن اهتدى بهداه إلى يوم الدِّين»(١).

وقال: «وإذا كان من أهل العقيدة السلفيَّة ووقع في بعض الأغلاط، فيُترك الغلط ولا يَخرج بهذا من العقيدة السلفيَّة إذا كان معروفاً باتباع السلف، ولكن تقع منه بعض الأغلاط في بعض شروح الحديث أو في بعض الكلمات التي تصدر منه فلا يُقبل الخطأ ولا يُتَّبع فيه»(٢).

❑ ❑ ❑

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (٧/ ٣١٦).
(٢) المصدر نفسه (٢٨/ ٢٥٤).

المبحث التَّاسع

لا يَلْزَمُ فِي ٱلرَّدِّ عَلَىٰ ٱلْمُخَالِفِينَ ذِكْرُ مَا لَهُمْ مِنَ ٱلْحَسَنَاتِ، وَلاَ يَجِبُ مَا يُسَمَّىٰ بِٱلْمُوَازَنَةِ مَا لَمْ يَكُنْ ذِكْرُهَا أَدْعِى لِلْقَبُولِ، بِحَيْثُ لاَ يُفَوِّت ٱلْمَقْصُودُ مِنَ ٱلرَّدِّ وَبيَانِ ٱلْمُخَالَفَةِ

•

يرى الشيخ رحمه الله أن مقام الردّ على المخالف والتحذير من الخطأ يختلف عن مقام الترجمة والتقييم، فإن الردّ يُراد به بيان خطأ المخطئين، والتنبيه على ذلك، وهذا لا يستلزم ذِكْرَ ما للمخطىء وما عليه، إذ أن هذا إنما يُذْكَر في مقام الترجمة للشخص أو التقييم له.

وهو بذلك جارٍ على ما دل عليه الكتاب والسُّنَّة وعمل السلف، بل والنظر الصحيح أيضاً، إذ لم يُعهد عن أحد من العلم في بيان خطأ المخطئين ذِكْرُ ما لهم من الحسنات، ولكنّ المعهود هو أن يشرع الرادّ في بيان الخطأ ويسوق الأدلة على ذلك، من غير أن يتعرض لترجمة المردود عليه وذِكْرُ حسناته وسيئاته، لا سيّما إن كان الخطأ في جانب العقيدة والمنهج، فإن كان المردود عليه قد عُرف عنه مخالفات أخرى تتعلق بالعقيدة فلا ذِكْرَ لحسناته ولا كرامة.

فانظر على سبيل المثال: ما قاله كثير من أئمة السُّنَّة في الإمام أبـي حنيفة رحمه الله لمَّا اشتهر عنه الأخذ بالرأي والقياس في مخالفة النصوص، مع أنه كان معذوراً بقلة البضاعة في الحديث، ومع ذلك اشتد نكير بعض الأئمة عليه، وغَلُظَ كلامهم فيه، على جلالة قدره وعلوّ منزلته، فلم يعتبروا ما له من الفضائل العظيمة والسجايا الكريمة والاتباع للسنَّة.

وقد عقد عبد الله بن الإمام أحمد في كتابه «السُّنَّة» فصلاً فيما ورد فيه من ذم، مع العلم بأن كثيراً مما نُقل عنه فيما يتعلق بالقول بخلق القرآن لا يثبت عنه. وللمسألة بحث آخر، إلاَّ أن الشاهد من هذا هو عدم ذكر الأئمة للحسنات عند الردّ على أخطاء المخطئين.

ومن أمثلة ذلك أيضاً: ما قاله الإمام أحمد في حق الحارث المحاسبـي لما سلك طرق الزهد الصوفي، وأخذ يتكلم في أعمال القلوب بغير الكتاب والسُّنَّة، فغلّظ عليه الإمام أحمد مع كونه قد كانت لـه جهـود طيبـة فـي جـوانـب مـن الشـريعـة. فقـد قـال الإمـام أَحمـد لإسماعيل بن إسحاق الثقفي وقد سمع عنده كلام الحارث المحاسبـي ورأى أصحـابـه: «مـا أعلـم أنـي رأيـت مثلهـم، ولا سمعـت فـي علـم الحقائق مثل كلام هذا الرجل، **ولا أرى لك صحبتهم**»[١].

ثم لما خاض في شيء من البدع في الصفات واتبع طريقة ابن كلاب اشتد تغليظه عليه.

---

(١) ذكره في الفروع لابن مفلح (٥/ ٢٣٨).

قال علي بن أبـي خالد: «قلت لأحمد: إنَّ هذا الشيخ ـ لشيخٍ حضر معنا ـ هو جاري، وقد نهيته عن رجل، ويحب أن يسمع قولك فيه: حارث القصير ـ يعني حارثاً المحاسبي ـ، كنت رأيتني معه منذ سنين كثيرة، فقلت لي: لا تجالسه، ولا تكلمه، فلم أكلمه حتى الساعة. وهذا الشيخ يجالسه، فما تقول فيه؟ فرأيت أحمد قد احمرَّ لونه، وانتفخت أوداجه وعيناه، وما رأيته هكذا قط، ثم جعل ينتفض ويقول: ذاك فعل الله به وفعل، ليس يَعرِف ذاك إلاَّ من خبره وعرفه، أوّيه، أوّيه، أوّيه. ذاك لا يعرفه إلاَّ من قد خبره وعرفه. ذاك جالسه المغازلي ويعقوب وفلان فأخرجهم إلى رأي جهم. هلكوا بسببه.

فقال له الشيخ: يا أبا عبد الله يروى الحديث ساكن خاشع، من قصته ومن قصته؟ فغضب أبو عبد الله وجعل يقول: لا يغرك خشوعه ولينه، ويقول: لا تغتر بتنكيس رأسه، فإنه رجل سوء، ذاك لا يعرفه إلاَّ من قد خبره. لا تكلمه، ولا كرامة له. كلّ مَن حَدَّثَ بأحاديث رسول الله ﷺ وكان مبتدعاً تجلس إليه؟ لا، ولا كرامة، ولا نُعمى عين، وجعل يقول: ذاك. ذاك»[1].

وشدّد أبو زرعة الرازي على الحارث المحاسبـي فيما كتبه في أعمال القلوب ونحو ذلك، فقال سعيد بن عمرو البردعي: «شهدت أبا زرعة وسئل عن الحارث المحاسبـي وكتبه، فقال للسائل: إياك وهذه الكتب، هذه الكتب كتب بدع وضلالات، عليك بالأثر فإنك تجد

(١) رواه ابن أبـي يعلى في طبقات الحنابلة (١/ ٢٣٣ ـ ٢٣٤).

فيه ما يغنيك عن هذه الكتب. قيل له: في هذه الكتب عبرة. قال: من لم يكن له في كتاب الله عزَّ وجلّ عبرة فليس له في هذه الكتب عبرة، بلغكم أن مالك بن أنس وسفيان الثوري والأوزاعي والأئمة المتقدمة صنفوا هذه الكتب في الخطرات والوساوس وهذه الأشياء!! هؤلاء قوم خالفوا أهل العلم، يأتوننا مرة بالحارث المحاسبي، ومرة بعبد الرحيم الدبيلي، ومرة بحاتم الأصم، ومرة بشقيق، ثم قال: ما أسرع الناس إلى البدع»[1].

والأمثلة في ذلك كثيرة.

وهذا يبيّن خطأ ما يقرره بعض الناس اليوم من وجوب ما يسمَّى بالموازنة في الردّ، ويعنون به ذِكْرَ ما للمخطىء من حسنات، ويرون ذلك من العدل، ولعمري إنه من الجهل لا من العدل، إذ أنَّ ذِكْرَ الحسنات مما يضيّع المقصود من بيان الخطأ والتحذير منه، فربما قال القارىء للرد: طالما أنه ذو مكانة وفضل، فهو مصيب إذاً فيما ذهب إليه، فيصير ذكر حسناته وبيانها سبيلاً لنشر خطئِهِ وتثبيته عند العامة.

ومع ذلك فقد يتوجّه ذكر الحسنات أو السابقة في الإسلام أحياناً فيما إذا كان ذلك يُسهم في قَبول الحقّ والإذعان له، لا على كونه من العدل، لكن على سبيل تحقيق الغاية والمقصد من الردّ وهو إرشاد المخطىء إلى الحقّ، وتحذير الناس من الزلل الذي وقع فيه، وهذا ما أكده الشيخ وقَرَّره.

❑ ❑ ❑

---

(١) تلبيس إبليس (ص٢٠٦).

المطلب الأوَّل
تَقْرِيرُ ذٰلِكَ مِنْ أَقْوَالِهِ

قال الشيخ عند السؤال الذي هذا نصّه: «عندما ننكر الأخطاء والبدع التي يقع فيها من له تأثير على الناس، وتنتشر بدعته خصوصاً العقيدة ويغالي فيها، عندما ننكر بدعة يتصدى لها البعض بدعوى أنَّ الحقّ يتطلّب ذكر الحسنات والعيوب. وأنَّ جهاده في الدعوة وقِدَمَه يحول دون نقده علناً. نرجو بيان المنهج الحقّ. هل يلزم ذكر الحسنات؟ وهل السَّابقة في الدَّعوة تُعفي من ذكر أخطائه المشتهرة والمترددة بين الناس؟»:

الجواب: «الواجب على أهل العلم إنكار البدع والمعاصي الظاهرة بالأدلة الشرعية، وبالترغيب والترهيب والأسلوب الحسن، ولا يلزم عند ذلك ذِكْرُ حسنات المبتدع، ولكن متى ذكرها الآمر بالمعروف والناهي عن المنكر لمن وقعت البدعة أو المنكر منه تذكيراً له بأعماله الطيبة، وترغيباً له في التوبة فذلك حسن، ومن أسباب قبول الدعوة والرجوع إلى التوبة. وفق الله الجميع»[(١)].

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (٩/ ٣٥٢).

وسُئِل سماحة الشيخ السؤال التالي: بالنسبة لمنهج أهل السُّنَّة في نقد أهل البدع وكتبهم، هل من الواجب ذِكْرُ محاسنهم ومساوئهم، أم فقط مساوئه؟

فأجاب: «المعروف في كلام أهل العلم نقد المساوىء للتحذير، وبيان الأخطاء التي أخطؤوا فيها للتحذير منها، أمَّا الطَّيِّب معروف، مقبول، الطيب، لكن المقصود التحذير من أخطائهم، الجهمية، المعتزلة، الرافضة، وما أشبه ذلك.

فإذا دعت الحاجة إلى بيان ما عندهم من حق، يُبيَّن، وإذا سأل السائل: ما عندهم من الحقّ؟ ماذا وافقوا فيه أهل السُّنَّة؟ والمسؤول يعلم ذلك، يُبيَّن، لكن المقصود الأعظم والمهم بيان ما عندهم من الباطل، ليحذره السائل، ولئلا يميل إليهم».

فسأله آخر: فيه أناس يوجبون الموازنة: أنك إذا انتقدت مبتدعاً ببدعة لتحذر الناس منه يجب أن تذكر حسناته حتى لا تظلمه؟

فأجاب الشيخ: «لا، ما هو بلازم، ولهذا إذا قرأت كتب أهل السُّنَّة وجدت المراد: التحذير.

اقرأ كتب البخاري «خلق أفعال العباد»، في كتاب الأدب في «الصحيح»، كتاب «السُّنَّة» لعبد الله بن أحمد، كتاب «التوحيد» لابن خزيمة، و «رد عثمان بن سعيد على أهل البدع». . . إلى غير ذلك؛ يوردونه للتحذير من باطلهم، ما هو المقصود تعديد

محاسنهم. . . المقصود التحذير من باطلهم. ومحاسنهم لا قيمة لها بالنسبة لمن كفر، إذا كانت بدعته تكفره، بطلت حسناته، وإذا كانت لا تكفره، فهو على خطر.

فالمقصود هو بيان الأخطاء والأغلاط التي يجب الحذر منها»[(١)].

❑ ❑ ❑

(١) نقلاً من «منهج أهل السُّنَّة والجماعة في نقد الرِّجال والكتب والطَّوائف» (ص٥ ــ ٦) للشيخ ربيع المدخلي.

المطلب الثَّاني
تَقْرِيرُ ذٰلِكَ مِنْ أَفْعَالِهِ

عامة ردود الشيخ مما ذكرناه في هذا الكتاب ليس فيها ذكرٌ للحسنات، إلاَّ في بعض الأحايين حيث يرى الشيخ المصلحة منها:

فمنها على سبيل المثال ما قاله في ردّه على الشيخ عبد الله كنون في فتواه بتأخير إحرام أهل المغرب إلى جدة، فقال: «ومع تقديري لعلمه وفضله فقد رأيت التنبيه على عدم صحة هذه الفتوى»(١).

❑ ❑ ❑

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (١٧/ ٣٧).

المبحث العاشر

ٱلأَصْلُ فِي ٱلرَّدِّ عَلَىٰ ٱلْمُخَالِفِينَ أَنْ يَكُونَ عَلَىٰ ٱلأَوْصَافِ دُونَ ٱلأَشْخَاصِ

كان الشيخ رحمه الله يحرص دوماً على تقعيد السُّنَّة وتأصيلها في قلوب الناس، وعلى تربيتهم على معرفة الحقّ، فإذا عرفوه عرفوا أهله، كما قال عليّ رضي الله عنه:

«إنَّ الحقّ لا يُعرف بالرجال، اعرف الحقّ تعرف أهله».

فكان يتورع عن ذكر الأسماء والأشخاص.

إذ أن سلوك سبيل التسمية على كل حال مما يساهم في ربط الحقّ والباطل بالرجال دون الأقوال والأفعال، ما لم يستدع المقام ذلك، إما لعدم حصول المقصود من الإنكار العام، أو عند خشية انتشار البدعة بسبب شهرة صاحبها وكثرة ظهوره، أو شيوع كلامه وكتبه أو نحو ذلك.

وإذا احتاج الأمر لذكر الأشخاص والتحذير منهم بأسمائهم فلا بدّ من أمرين:

الأمر الأوَّل: الإخلاص في الردّ وقصد النصيحة لهم وللناس.

الأمر الثَّاني: الاكتفاء من الإنكار بما يُحَصِّل المقصود من غير زيادة ولا مجاوزة.

والشيخ بهذا يكون عاملاً بما أتت به الشريعة، مقيماً لحقّ الله وحق العباد، فهو ينظر باعتبارين: باعتبار حق الله عزَّ وجلّ من وجوب بيان الحقّ والردّ على الباطل، وحق العباد من وجوب تحذيرهم من الخطأ وتنبيههم عليه لئلا يقعوا فيه، وباعتبار حق المردود عليه من حفظ عرضه، وحفظ المودة والأخوة. وهذا موطن دقيق لا يُوفّق إليه إلاَّ من هداه الله، وتجرد عن الهوى وحب الانتصار للنفس، والعلوّ في الأرض.

قال الشيخ سليمان أبا الخيل: «ولم يكن رحمه الله يُؤثر التشهير وذكر الأسماء إلاَّ عندما يحتاج الأمر إلى ذلك كانتشار الخطأ والباطل بين الناس، كالكتابات الصحفية التي تتضمن خطأً ظاهراً يناقض أصول الدين أو فروعه»[(١)].

ولا ريب أن تسمية الأشخاص والتحذير منهم مما يوجبه دين الله تبارك وتعالى، وهذا فيما إذا استُعمل في موضعه من غير إفراطٍ بتسمية

---

(١) منهج الشيخ عبد العزيز بن باز في الدَّعوة إلى الله (ص٢٥٥).

كلِّ أحد والتشهير به، ولا تفريطٍ بترك التسمية في موضعها بما يؤول إلى انتشار الباطل وضعف الحقّ.

قال الشاطبي رحمه الله في بيان الأحوال التي يجوز فيها تعيين الفِرَق، وتسمية المخالفين: «والثَّاني: حيث تكون الفرقة تدعو إلى ضلالتها وتزيينها في قلوب العوام ومن لا علم عنده، فإن ضرر هؤلاء على المسلمين كضرر إبليس، وهم من شياطين الإنس، فلا بدَّ من التصريح بأنهم من أهل البدعة والضلالة، ونسبتهم إلى الفِرَقِ إذا قامت لها الشواهد على أنهم منهم، كما اشتهر عن عمرو بن عبيد وغيره. . .».

إلى أن قال: «فمثل هؤلاء لا بدَّ من ذكرهم والتشريد بهم، لأن ما يعود على المسلمين من ضررهم إذا تُركوا أعظم من الضرر الحاصل بذكرهم والتنفير عنهم، إذ كان سبب ترك التعيين الخوف من التفرق والعداوة، ولا شك أن التفرق بين المسلمين وبين الداعين للبدعة وحدهم إذا أقيم عليهم أسهل من التفرق بين المسلمين وبين الداعين ومن شايعهم واتبعهم، وإذا تعارض الضرران، فالمُرْتَكَب أخفهما وأسهلهما، وبعض الشر أهون من جميعه. . .»[1].

ولما ذاع صيت الحارث المحاسبي، وتأثَّر به من تأثَّر حتى أخرجهم إلى رأي ابن كلّاب وطريق جهم بن صفوان، قال الإمام أحمد

(١) الاعتصام ٢/ ٧٣٠.

ـ فيما ذكره الخلال، حيث قال: أخبرنا المروذي: أن أبا عبد الله ذكر حارثاً المحاسبي فقال ـ: «حارث أصل البلية، ـ يعني حوادث كلام جهم ـ، ما الآفة إلاَّ حارث، عامة من صحبه انهتك، إلاَّ ابن العلاف فإنه مات مستوراً. حذروا عن حارث أشد التحذير.

قلت: إنَّ قوماً يختلفون إليه؟

قال: نتقدم إليهم لعلهم لا يعرفون بدعته، فإن قبلوا وإلا هُجروا. ليس للحارث توبة، يُشهد عليه ويَجْحَد، إنما التوبة لمن اعترف» اهـ[1].

❑ ❑ ❑

(١) رواه ابن أبي يعلى في طبقات الحنابلة (١/ ٦٢ ـ ٦٣).

مطلب
تَقْرِيرُ ذٰلِكَ مِنْ أَقْوَالِهِ

قال الشيخ رحمه الله عند السؤال الذي هذا نصّه: «صدر عن سماحتكم بيان قبل أسابيع حول أسلوب النقد بين الدعاة فتأوله بعض الناس بتأويلات مختلفة، فما قول سماحتكم في ذلك؟»:

«**الجواب**: الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ومن اهتدى بهداه أما بعد: فهذا البيان الذي أشار إليه السائل أردنا فيه نصيحة إخواني العلماء والدعاة بأن يكون نقدهم لإخوانهم فيما يصدر من مقالات أو ندوات أو محاضرات أن يكون نقداً بَنَّاءًا بعيداً عن التجريح وتسمية الأشخاص؛ لأن هذا قد يسبب شحناء وعداوة بين الجميع.

وكان من عادة النَّبـي ﷺ وطريقته إذا بلغه عن بعض أصحابه شيئاً لا يوافق الشرع نبّه على ذلك بقوله ﷺ: «**ما بال أقوام قالوا كذا وكذا**»، ثُمَّ يُبَيِّن الأمر الشرعي عليه الصَّلاة والسَّلام.

ومن ذلك أنه بلغه أن بعض الناس قال: أما أنا فأصلِّي ولا أنام، وقال الآخر: أما أنا فأصوم ولا أفطر، وقال آخر: أما أنا فلا أتزوج

النساء، فخطب الناس ﷺ وحمد الله وأثنى عليه ثم قال: **«ما بال أقوام قالوا كذا وكذا، لكني أصلي وأنام، وأصوم وأفطر، وأتزوَّج النساء، فمن رغب عن سُنَّتِي فليس منِّي»**.

فمقصودي هو ما قاله النَّبـي ﷺ، أي: أنَّ التنبيه يكون بمثل هذا الكلام، بعض الناس قال كذا، وبعض الناس يقول كذا، والمشروع كذا، والواجب كذا فيكون الانتقاد من غير تجريح لأحد معين، ولكن من باب بيان الأمر الشرعي، حتى تبقى المودة والمحبة بين الإخوان وبين الدعاة وبين العلماء.

ولست أقصد بذلك أناساً معينين، وإنما قصدت العموم، جميع الدعاة والعلماء في الداخل والخارج.

فنصيحتي للجميع أن يكون التخاطب فيما يتعلق بالنصيحة والنقد من طريق الإبهام لا من طريق التعيين إذ المقصود التنبيه على الخطأ والغلط وما ينبغي من بيان الصواب والحقّ من دون حاجة إلى تجريح فلان وفلان. وفق الله الجميع»(١).

❑ ❑ ❑

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (٧/ ٣٢٠).

المبحث الحادي عشر

يجِبُ ٱلتَّشْهِيرُ بِمَنْ عَظُمَ خَطَرُه مِنَ ٱلْمُخَالِفِينَ ٱلْمُبْتَدِعِينَ ٱلَّذِينَ قَدْ ظَهَرَ عِنَادُهُم، وَبِٱلْجَمَاعَاتِ ٱلْمُنْحَرِفَةِ عَنْ جَادَّةِ ٱلسُّنَّةِ، وَٱلتَّحْذِيرِ مِنْ خَطَرِهِمْ بَعْدَ ٱلنَّصِيحَةِ لَهُمْ وَٱلْبَيَانِ

يرى الشيخ رحمه الله وجوب التحذير من أهل البدع والمخالَفَة؛ ممَّن ظهر عنادهم وإصرارهم على الباطل بعد ظهور الحقّ، وكشف الشبهة.

ويدخل في هذا الجماعات المنحرفة عن جادة السُّنَّة ممن سلكت سبيلاً مخالفاً لسبيل المؤمنين، وذلك بعد التبيين والنصيحة.

فالتشهير بهؤلاء: من الدِّين، ومن النَّصحية لعباد الله، لئلاَّ ينخدع بهم من لا يعرف حالهم، ويلتبس عليه أمرهم.

ولا ريب أنَّ التشهير حينئذ مما لا يجوز إغفاله وتركه، لعظم ما يترتب عليه من ضياع الدين وانتشار الفساد.

والسكوت عن فضحهم والتحذير منهم علامة سيئة على موافقتهم في الباطن والرضى خفية بما هم عليه، والساكت عن الحقّ شيطان أخرس، وقد كان أهل السُّنَّـة يُبَدّعون من سكت عن بيان الحقّ مع الحاجة إليه عند انتشار مقالة السوء أو البدعة، كما بدّع الإمام أحمد وغيره من سكت عن التصريح بأن القرآن كلام الله غير مخلوق.

قال أبو بكر الخلال: «أخبرنا سليمان بن الأشعث، قال: سمعت أحمد يُسأل: هل لهم رخصة أن يقول الرجل: كلام الله، ويسكت؟

قال: ولِمَ يسكت؟ قال: لولا ما وقع الناس فيه كان يَسَعَهُ السكوت، ولكن حيث تكلموا فيما تكلموا، لأي شيء لا يتكلمون؟»[1].

وتسمية رؤوس البدعة سُنَّة ماضية، وطريقة مُتَّبعة عند السلف، فلم يزالوا يذكرون رؤوس البدع والضلالات، ومن يُخشى منهم فتنة الناس وإضلالهم.

قال المروذي: «قلت لأبي عبد الله: إنَّ الكرابيسي يقول: من لم يَقُل: لفظه بالقرآن مخلوق فهو كافر. فقال: بل هو الكافر. وقال: ثار بشر المريسي وخَلَفَه حسين الكرابيسي. وقال لي: هذا قد تَجَهَّم وأظهر الجهمية، ينبغي أن يُحذّر عنه وعن كل من اتبعه».

---

(١) السُّنَّـة ٥/ ١٣٣.

وقال الحافظ ابن رجب في شرح علل الترمذي: «قال المروزي: مضيت إلى الكرابيسي وهو إذ ذاك مستور يذب عن السُّنَّة، ويُظهر نصرة أبـي عبد الله، فقلت له: إنَّ كتاب المدلِّسين يريدون أن يعرضوه على أبـي عبد الله، فأَظْهِر أنك قد ندمت حتى أُخبر أبا عبد الله، . . .

فجيء بالكتاب إلى أبـي عبد الله وهو لا يدري من وضع الكتاب، وكان في الكتاب الطعن في الأعمش، والنصرة للحسن بن صالح.

وكان في الكتاب: «إن قلتم إن الحسن بن صالح كان يرى رأي الخوارج، فهذا ابن الزبير قد خرج».

فلما قُرىء على أبـي عبد الله قال: «هذا جمع للمخالفين ما لم يُحسنوا أن يحتجوا به، حذِّروا عن هذا» ونهى عنه»[(١)].

وقال الخلال: «أخبرنا المروذي: أنَّ أبا عبد الله ذكر حارثاً المحاسبي فقال: «حارث أصل البلية، ـ يعني حوادث كلام جهم ـ، ما الآفة إلاَّ حارث، عامة من صحبه انهتك إلاَّ ابن العلاف فإنه مات مستوراً. حذِّروا عن حارث أشد التحذير». قلت: إن قوماً يختلفون إليه؟ قال: نتقدم إليهم لعلهم لا يعرفون بدعته، فإن قبلوا وإلاَّ هُجروا. ليس للحارث توبة، يُشهد عليه ويَجْحَد، إنما التوبة لمن اعترف»[(٢)].

(١) شرح علل الترمذي (٢/ ٨٠٦ ـ ٨٠٧).

(٢) رواه ابن بطة في الإبانة (١/ ٣٤٤، ٣٤٢)، وابن أبـي يعلى في طبقات الحنابلة (١/ ٦٢ ـ ٦٣).

وقال أبو عبد الله بن بطة: «ولهذه المقالات والمذاهب رؤساء من أهل الضلال، ومتقدِّمون في الكفر وسوء المقال، يقولون على الله ما لا يعلمون، ويعيبون أهل الحقّ فيما يأتون، . . .، قد عقدوا ألوية البدع، وأقاموا سوق الفتنة، وفتحوا باب البلية، . . .، أنا أذكر طرفاً من أسمائهم، وشيئاً من صفاتهم، لأن لهم كتباً انتشرت، ومقالات قد ظهرت، لا يعرفها الغِرُّ من الناس، ولا النشء من الأحداث، تخفى معانيها على أكثر من يقرؤها، فلعلَّ الحَدَثَ يقع إليه الكتاب لرجل من أهل هذه المقالات، . . .»، ثم سرد أسماءً كثيرة[1].

❑ ❑ ❑

---

(١) الإبانة الصغرى (ص٩٣).

المطلب الأوَّل
تَقْرِيرُ ذٰلِكَ مِنْ أَقْوَالِهِ

قال الشيخ: «فالواجب على علماء المسلمين توضيح الحقيقة، ومناقشة كل جماعة أو جمعية، ونصح الجميع بأن يسيروا في الخط الذي رسمه الله لعباده ودعا إليه نبيّنا محمَّد ﷺ، ومن تجاوز هذا واستمر في عناده لمصالح شخصيّة، أو لمقاصد لا يعلمها إلاَّ الله، فإن الواجب التشهير به، والتحذير منه ممن عرف الحقيقة، حتى يتجنب الناس طريقهم، وحتى لا يدخل معهم من لا يعرف حقيقة أمرهم فيضلوه ويصرفوه عن الطريق المستقيم الذي أمرنا الله باتباعه في قوله جلَّ وعلا: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٣]»[١].

وقال: «وكل قوم يُحدَّثون بلغتهم التي يفهمونها مع التحذير من دعاة الباطل، ومن دعاة السوء، لابد من التحذير منهم...».

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (٤/ ١٣٦).

إلى قوله: «وأوصي بالحذر من دعاة الهدم، من دعاة الضلالة، فيجب الحذر منهم والتحذير، يجب الحذر والتحذير من دعاة الضلالة، مثل هؤلاء الذين يرسلون دعواتهم الضالة المضللة من لندن، ومن بلاد الكفرة كـ «المسعري» وأشباهه، ومن يتعاون معه على التخريب والفساد وتضليل الناس، هذا شر عظيم وفساد كبير»[1].

❑ ❑ ❑

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (٨/ ٤١٤).

المطلب الثَّاني
تَقْرِيرُ ذٰلِكَ مِنْ أَفْعَالِهِ

أوَّلاً: كلامه في بعض الجماعات المخالفة للسُّنَّة

*** جماعة الإخوان المسلمين:**

قال الشيخ عند السؤال الذي هذا نصّه: «حركة «الإخوان المسلمين» دخلت المملكة منذ فترة وأصبح لها نشاط واضح بين طلبة العلم، ما رأيكم في هذه الحركة؟ وما مدى توافقها مع منهج أهل السُّنَّة والجماعة؟»:

فأجاب: «حركة الإخوان المسلمين ينتقدها خواص أهل العلم؛ لأنه ليس عندهم نشاط في الدعوة إلى توحيد الله وإنكار الشرك وإنكار البدع، لهم أساليب خاصة ينقصها عدم النشاط في الدعوة إلى الله، وعدم التوجيه إلى العقيدة الصحيحة التي عليها أهل السُّنَّة والجماعة.

فينبغي للإخوان المسلمين أن تكون عندهم عناية بالدعوة السلفية، الدعوة إلى توحيد الله، وإنكار عبادة القبور والتعلق بالأموات والاستغاثة بأهل القبور كالحسين أو الحسن أو البدوي، أو ما أشبه

ذلك، يجب أن يكون عندهم عناية بهذا الأصل الأصيل بمعنى لا إله إلاَّ الله، التي هي أصل الدين، وأول ما دعا إليه النَّبي ﷺ في مكة دعا إلى توحيد الله، إلى معنى لا إله إلاَّ الله.

فكثير من أهل العلم ينتقدون على الإخوان المسلمين هذا الأمر، أي: عدم النشاط في الدعوة إلى توحيد الله، والإخلاص له، وإنكار ما أحدثه الجهال من التعلق بالأموات والاستغاثة بهم، والنذر لهم والذبح لهم، الذي هو الشرك الأكبر.

وكذلك ينتقدون عليهم عدم العناية بالسُّنَّة: تتبع السُّنَّة، والعناية بالحديث الشريف، وما كان عليه سلف الأمة في أحكامهم الشرعية.

وهناك أشياء كثيرة أسمع الكثير من الإخوان ينتقدونهم فيها، ونسأل الله أن يوفقهم ويعينهم ويصلح أحوالهم»(١).

* **جماعة التبليغ:**

بعث شخص من أمريكا إلى الشيخ رحمه الله سؤالاً يقول فيه: «خرجت مع جماعة التبليغ للهند والباكستان، وكنا نجتمع ونصلي في مساجد يوجد بها قبور، وسمعت أن الصلاة في المسجد الذي يوجد به قبر باطلة، فما رأيكم في صلاتي؟ وهل أعيدها؟ وما حكم الخروج معهم لهذه الأماكن؟».

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (٨/ ٤١).

فأجاب الشيخ: «بسم الله، والحمد لله، أما بعد:

جماعة التبليغ ليس عندهم بصيرة في مسائل العقيدة، فلا يجوز الخروج معهم إلاَّ لمن لديه علم وبصيرة بالعقيدة الصحيحة التي عليها أهل السُّنَّة والجماعة حتى يرشدهم وينصحهم ويتعاون معهم على الخير؛ لأنهم نشيطون في عملهم، لكنهم يحتاجون إلى المزيد من العلم، وإلى من يبصرهم من علماء التوحيد والسُّنَّة»[1].

وسئل رحمه الله: بماذا تنصح من يريد أن يخرج مع جماعة التبليغ؟

فأجاب: «جماعة التبليغ ـ أسأل الله أن يوفقني وإياهم جميعا للخير ـ هم أناس يدعون ويتظاهرون بأنهم يخرجون لكي يُذَكِّروا الناس ولكي يرشدوهم، ويقولون: نحن لا نأمر من خرج معنا ولا ننهاه، ولا نقول: هذا حسن ولا هذا سيِّء، يكفيه أن يخرج معنا يقتدي بنا، نترك كل من خرج على ما هو عليه دون أن نقول: أنت محسن أنت مسيء، وإنما نكتفي منه بالخروج، فلعل الخروج أن يحوله من حال إلى حال ـ هكذا هم يقولون.

وهم يشتغلون بأذكار الصباح والمساء وأنواع من النوافل فقط، لا يوجد منهم من يعلم أو يفقه في الدين، ولا يهتمون بذلك، وليس عندهم بصيرة ولا اهتمام في مسائل العقيدة، ولهذا يؤخذ عليهم تلك

---

(١) مجلة «الدعوة» ـ في العدد (١٤٣٨) بتاريخ ٣/ ١١/ ١٤١٤هـ.

المآخذ وإن كان قصدهم حسناً، وكونهم بهذه الحال مع تحديد مدة خروجهم بأربعين يوماً أو أشهراً فإنه لا يجوز الخروج معهم إلاَّ إن كان عالماً لديه علم وبصيرة بالعقيدة الصحيحة حتى يرشدهم وينصحهم ويُبَيِّن لهم الحقّ، ويبصرهم بأمور دينهم.

أمَّا مجرَّد خروجٍ مع بعدٍ عن الفقه في الدين فلا أعلم لهذا أصلاً، نسأل الله أن يهدي الجميع لما فيه الخير في الدنيا والآخرة»[١].

كما ردَّ رحمه الله على كثير من الفرق المبتدعة: كالأشاعرة، والصوفية، والقاديانية، والزيدية، والبهائية، والرافضة، والخوارج. فضلاً عن الأديان الباطلة، والمناهج المرتدة كالبعثية، والقومية، والعلمانية، وغيرها.

ثانياً: كلامه في أناس مخصوصين

*** محمد المسعري، وسعد الفقيه، وأسامة بن لادن:**

قال الشيخ عند السؤال الذي هذا نصّه: «سماحة الشيخ هل الكلمة تؤثر في الأمن وتزعزعه مثل الأوراق التي تأتي بالفاكسات من خارج هذه البلاد، من بعض الحاقدين على هذه البلاد وولاتها وعلمائها؟».

---

(١) مجلة «البحوث الإسلامية» (٦٨/ ٦٠).

[قال الشيخ صالح الفوزان معلقاً: «أقول: ما ذكره الشيخ حسنٌ لو كانوا يقبلون ممن يوجههم، لكنهم لا يقبلون التوجيه، لأنهم أصحاب مبدأ يسيرون عليه، ويبايعون عليه، ويريدون دعوة الناس إليه»].

الجواب: «توزيع الأشرطة الخبيثة التي تدعو إلى الفرقة والاختلاف، وسبِّ وُلاة الأمور والعلماء، لا شك أنها من أعظم المنكرات.

والواجب الحذر منها، سواء كانت جاءت من لندن من الحاقدين والجاهلين الذين باعوا دينهم، وباعوا أمانتهم على الشيطان من جنس محمد المسعري ومن معه، الذين أرسلوا الكثير من الأوراق الضارة المضلة، والمفرقة للجماعة، يجب الحذر منهم، ويجب إتلاف ما يأتي من هذه الأوراق؛ لأنها شر وتدعو إلى الشر، وما هكذا النصيحة»[1].

وقال: «هذه النشرات التي تصدر من الفقيه أو من المسعري أو من غيرهما من دعاة الباطل ودعاة الشر والفرقة يجب القضاء عليها وإتلافها وعدم الالتفات إليها، ويجب نصيحتهم وإرشادهم للحق، وتحذيرهم من هذا الباطل، ولا يجوز لأحد أن يتعاون معهم في هذا الشر، ويجب أن يُنصحوا، وأن يعودوا إلى رشدهم، وأن يَدَعوا هذا الباطل ويتركوه.

ونصيحتي للمسعري والفقيه وابن لادن وجميع من يسلك سبيلهم أن يَدَعوا هذا الطريق الوخيم، وأن يتقوا الله ويحذروا نقمته وغضبه، وأن يعودوا إلى رشدهم، وأن يتوبوا إلى الله مما سلف منهم» »[2].

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (٨/ ٤١٠).

(٢) المصدر نفسه (٩/ ١٠٠).

محمد زاهد الكوثري، وعبد الفتَّاح أبو غدَّة:

قال رحمه الله في مقدّمته لكتاب «براءة أهل السُّنَّة من الوقيعة في علماء الأمة» للشيخ بكر أبو زيد:

«فقد اطلعت على الرسالة التي كتبتم بعنوان «براءة أهل السُّنَّة من الوقيعة في علماء الأمة»، وفضحتم فيها هذا المجرم الآثم محمد زاهد الكوثري بنقل ما كتبه من السب والشتم والقذف لأهل العلم والإيمان، واستطالته في أعراضهم، وانتقاده لكتبهم إلى آخر ما فاه به ذلك الأفاك الأثيم، عليه من الله ما يستحق، كما أوضحتم أثابكم الله تعلق تلميذه الشيخ عبد الفتاح أبو غدة به، وولاءه له، وتبجحه باستطالة شيخه المذكور في أعراض أهل العلم والتقى، ومشاركته له في الهمز واللمز، وقد سبق أن نصحناه بالتبرِّي منه، وإعلان عدم موافقته له على ما صدر منه، وألححنا عليه في ذلك، ولكنه أصر على موالاته له هداه الله للرجوع إلى الحقّ، وكفى المسلمين شره وأمثاله»[1].

ومرَّ معنا تحذيره من عبد الله القصيمي، وغلام أحمد برويز، كما حذَّر من عبد الله الحبشي[2]، وغيرهم.

❑ ❑ ❑

---

(١) «الردود» للشيخ بكر أبو زيد (ص٢٦٩).

(٢) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (٩/ ٣١٥).

المبحث الثَّاني عشر

مَنْ أَظْهَرَ ٱلْمُنْكَرَ عَلاَنِيَةً وَجَبَ ٱلـرَّدُّ عَلَيْـهِ عَلاَنِيَـةً

من أظهر المنكر علانية، وقال بقولٍ مخالف للكتاب والسُّنَّة وعمل سلف الأمة، إما في الصحف أو الإذاعة أو التلفاز أو عبر الأشرطة والكتب، فالشيخ يرى وجوب أن يكون الردّ عليه وبيان ما وقع من الخطأ علانية أيضاً حتى لا يلتبس الحقّ على الناس، ولأنه إذا لم يُبيّن الخطأ علانية وكان سرّاً، لم يعرف الناس الصواب من الخطأ، مما يساهم في نشر المنكر وإذاعته بين الناس.

وقد فرَّقت الشريعة بين المُسِرِّ بالمنكر والمعلن له، فالأوَّل يجب الستر عليه دون الثَّاني، فليس لمن أظهر المنكر غيبة فيما أظهره، بل يجب الردُّ والإنكار عليه حتى لا يخفى الحقّ على الناس.

ولا مانع من أن يُناصح سرًّا أوَّلاً إذا كان يُرجى رجوعه عن خطئِهِ، حتى يعود هو بنفسه، فإنه أدعى لقَبول الحقّ، وأبلغ في تحقيق الغاية من

ذلك وهو إظهار الحقّ ورد الباطل، فإن نُوصح فلم يرجع وجب حينئذٍ الردّ والبيان علانية لما سبق.

قال ابن تيمية: «وأما إذا اظهر الرجل المنكرات وجب الإنكار عليه علانية، ولم يبق له غيبة، ووجب أن يُعاقب علانية بما يردعه عن ذلك من هجر وغيره، فلا يُسَلَّمُ عليه، ولا يُرَدُّ عليه السَّلام»[1].

❑ ❑ ❑

(١) مجموع الفتاوى (٢٨/ ٢١٧).

المطلب الأوَّل

تَقْرِيرُ ذٰلِكَ مِنْ أَقْوَالِهِ

قال رحمه الله: «فالواجب على علماء الإسلام أن ينشروا دين الله بين الناس، وأن يوضحوا لأهل البدع والتصوف والخرافات والانحراف بطلان ما هم عليه من البدع، ويوضحوا لهم السُّنَّة الغراء والطريقة السمحة الواضحة، وأن يُبَيِّنوا لهم أدلتها من الكتاب والسُّنَّة، وأن ينبهوهم إلى أخطائهم بالأسلوب الحسن... إلى أن قال: هذا هو المنهج الذي يجب الأخذ به والتمسك به، والسير عليه، والدعوة إليه، وكل ما يخالف ذلك مما أحدثه الناس يجب أن يُترك وأن يرفض مع البيان والإيضاح حتى لا يهلك هالك إلاَّ عن بينة» »[1].

وقال: «والجواب أن يقال: ليس من أهل العلم السلفيين من يُكفِّر هؤلاء الذين ذكرتهم، وإنما يوضحون أخطاءهم في تأويل الكثير من الصفات، ويوضحون أن ذلك خلاف مذهب سلف الأمة، وليس ذلك تكفيراً لهم، ولا تمزيقاً لشمل الأمة، ولا تفريقاً لصفهم، وإنما في ذلك

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (٣/ ١٣٢).

النصح لله ولعباده، وبيان الحقّ والردّ على من خالفه بالأدلة النقلية والعقلية، والقيام بما أوجب الله سبحانه على العلماء من بيان الحقّ وعدم كتمانه، والقيام بالدعوة إلى الله والإرشاد إلى سبيله، ولو سكت أهل الحقّ عن بيانه لاستمر المخطئون على أخطائهم وقلدهم غيرهم في ذلك وباء الساكتون بإثم الكتمان الذي توعدهم الله عليه في قوله سبحانه: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلْهُدَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِى ٱلْكِتَٰبِ ۙ أُو۟لَٰٓئِكَ يَلْعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ ﴿١٥٩﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟ وَأَصْلَحُوا۟ وَبَيَّنُوا۟ فَأُو۟لَٰٓئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ ۚ وَأَنَا ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٥٩ ـ ١٦٠].

وقد أخذ الله على علماء أهل الكتاب الميثاق لَيُبَيِّنُنَّهُ للناس ولا يكتمونه، وذمهم على نبذه وراء ظهورهم وحذرنا من اتباعهم.

فإذا سكت أهل السُّنَّة عن بيان أخطاء من خالف الكتاب والسُّنَّة شابهوا بذلك أهل الكتاب المغضوب عليهم والضالين» »[١].

❑ ❑ ❑

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (٣/ ٧٢).

المطلب الثَّاني

تَقْرِيرُ أَوْلَوِيَّةِ نُصْحِ ٱلْمُخْطِىءِ ٱبْتِدَاءً إِنْ كَانَ يُرْجَىٰ نَفْعُهُ مِنْ أَقْوَالِ ٱلشَّيْخِ

قال رحمه الله: «فالواجب على علماء المسلمين توضيح الحقيقة ومناقشة كل جماعة أو جمعية، ونصح الجميع بأن يسيروا في الخط الذي رسمه الله لعباده ودعا إليه نبينا محمد، ومن تجاوز هذا واستمر في عناده لمصالح شخصية أو لمقاصد لا يعلمها إلاَّ الله، فإن الواجب التشهير به والتحذير منه ممن عرف الحقيقة، حتى يتجنب الناس طريقهم وحتى لا يدخل معهم من لا يعرف حقيقة أمرهم فيضلوه ويصرفوه عن الطريق المستقيم الذي أمرنا الله باتباعه في قوله جَلَّ وعَلاَ: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسۡتَقِيمٗا فَٱتَّبِعُوهُۖ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمۡ عَن سَبِيلِهِۦۚ ذَٰلِكُمۡ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٣]»[١].

وقال: «... وأوصيكم بالتعاون... وعلى الرفق بالدعوة وحسن الظن بإخوانكم أهل السُّنَّة وعدم نشر ما يشوه سمعتهم

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (٤/ ١٣٦).

من أغلاط، بل عالجوها بالطرق القيمة بالمحادثة بينكم، بالاتصال الهاتفي، بالزيارة، بالمكاتبة الطيبة، حتى تزول الوحشة، وحتى يتضح الحقّ، وحتى يزول الخطأ، والهدف هو طاعة الله ورسوله...»»[1].

❑ ❑ ❑

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (١٩/٢٧).

المطلب الثَّالث
تَقْرِيرُ ذٰلِكَ مِنْ أَفْعَالِهِ

• ردوده الكثيرة على المخطئين في الصحف والمجلّات والإذاعات والتلفاز وغيرها، والتي كانت بمثل الطريق الذي انتشر به الخطأ والمنكر. •

❑ ❑ ❑

المبحث الثَّالث عشر

لا يَكُونُ ٱلرُّجُوعُ عَنِ ٱلْخَطَأ ٱلْمُعْلَنِ إلاَّ عَلَناً وَلاَ بُدَّ أَنْ يَكُونَ ظَاهِراً صَرِيحاً

من منهج الشيخ رحمه الله أنَّ مَن أظهر الخطأ وأعلنه حتى ذاع عنه واشتهر إمَّا في أشرطة مُسَجَّلة، أو كتب مُدَوَّنة، أو غير ذلك من وسائل نشر الأقوال وإذاعتها، وتلقَّفه الناس عنه، ثم تبيَّن له خطأَه ومخالفته للحق فيما ذاع عنه واشتهر، فلا بد من الرجوع عن خطئِه بمثل الطريق الذي نشره به، فعليه إعلان ذلك ونشره حتى لا يؤخذ عنه الخطأ المُعلن والمنتشر من حيث ظهوره وشيوعه دون الحقّ الذي رجع إليه، وهذا من تمام التوبة لله عزَّ وجلّ، ومن البيان لما كتمه من الحقّ، حيث اشتغل بنشره ضدّه.

قال تعالى: ﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ وَأَصْلَحُواْ وَبَيَّنُواْ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْۚ وَأَنَا ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٦٠].

قال ابن كثير رحمه الله: «أي رجعوا عما كانوا فيه وأصلحوا أعمالهم وبيَّنوا للناس ما كانوا يكتمونه»(١).

(١) تفسير ابن كثير.

ولا ريب أن القول بالباطل والدعوة إليه كتمانٌ للحقّ وزيادة.

وقال السعدي رحمه الله: «﴿وَأَصْلَحُواْ﴾ ما فسد من أعمالهم، ولا يكفي ترك القبيح حتى يحصل فعل الحسن، ولا يكفي ذلك في الكاتم أيضاً حتى يُبَيِّن ما كتمه ويُبدي ضدَّ ما أخفى»(١).

وهذا ما يذكره العلماء فيمن ارتد بانتسابه للشيوعية أو العلمانية ونحو ذلك أنَّ توبته لا تصح إلاَّ بالتبرِّي من هذه المعتقدات وإعلان ذلك.

فعن عطاء بن يسار: أن النَّبي ﷺ بعث معاذاً إلى اليمن، فقال: «يا رسول الله: أوصني. قال: «**عليك بتقوى الله ما استطعت، واذكر الله عزَّ وجلّ عند كل حجر وشجر، وإذا عملت سيئة فأحدث عندها توبة، السرُّ بالسرِّ، والعلانية بالعلانية**»(٢).

وقال الحسن بن شقيق: «كنا عند ابن المبارك، إذ جاءه رجل، فقال ــ أي ابن المبارك ــ له: أنت ذاك الجهمي؟ قال: نعم. قال: إذا خرجت من عندي فلا تَعُد إليّ، قال الرجل: فأنا تائب، قال: لا، حتى يظهر من توبتك مثل الذي ظهر من بدعتك»(٣).

---

(١) تفسير السعدي.

(٢) رواه ابن أبي شيبة في المصنف (٣٤٣٢٥)، والطبراني في الكبير (٢٠/١٥٩، ١٧٥) وغيرهما، وحسَّنه الألباني في الصحيحة (١٤٧٥).

(٣) الإبانة الصغرى (ص٣١).

وقال الإمام أحمد عن الحارث المحاسبي لما ظهر منه ما يخالف السُّنَّة: «ليس للحارث توبة، يُشهد عليه ويَجْحَد، إنما التوبة لمن اعترف»[1].

❑ ❑ ❑

(١) رواه ابن بطة في الإبانة (١/ ٣٤٢، ٣٤٤)، وابن أبي يعلى في طبقات الحنابلة (١/ ٦٢ ـ ٦٣).

مطلب
تَقْرِيرُ ذٰلِكَ مِنْ أَقْوَالِهِ

قال الشيخ رحمه الله للشيخ عبد الرحمن عبد الخالق، في بيان بعض ما وقع فيه من أخطاء ووجوب رجوعه عنها: «فالواجب عليكم الرجوع عن هذا الكلام، وإعلان ذلك في الصحف المحلية في الكويت والسعودية، وفي مؤلف خاص يتضمن رجوعكم عن كل ما أخطأتم فيه» »[1].

وقال: «فالذي أنصح به هؤلاء الإخوة الذين وقعوا في أعراض الدعاة ونالوا منهم أن يتوبوا إلى الله تعالى مما كتبته أيديهم، أو تلفظت به ألسنتهم مما كان سبباً في إفساد قلوب بعض الشباب وشحنهم بالأحقاد والضغائن، وشغلهم عن طلب العلم النافع، وعن الدعوة إلى الله بالقيل والقال والكلام عن فلان وفلان، والبحث عما يعتبرونه أخطاء للآخرين، وتصيّدها، وتكلف ذلك.

كما أنصحهم أن يُكَفِّروا عما فعلوا بكتابةٍ أو غيرها مما يُبَرِّئون فيه

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (٨/ ٢٤٤).

أنفسهم من مثل هذا الفعل ويزيلون ما علق بأذهان من يستمع إليه من قولهم» »[1].

وسئل رحمه الله ما نصّه: «هل يجوز لعن حاكم العراق؟؛ لأن بعض الناس يقولون: إنه ما دام ينطق بالشهادتين نتوقف في لعنه، وهل يجزم بأنه كافر؟ وما رأي سماحتكم في رأي من يقول بأنه كافر؟».

فأجاب: «هو كافر، وإن قال: لا إله إلاَّ الله، حتى ولو صلَّى وصام، ما دام لم يتبرأ من مبادىء البعثية الإلحادية، ويعلن أنه تاب إلى الله منها وما تدعو إليه، ذلك أن البعثية كفر وضلال، فما لم يعلن هذا فهو كافر... وصدام بدعواه الإسلام، أو دعواه الجهاد، أو قوله أنا مؤمن، كل هذا لا يغني عنه شيئاً، ولا يخرجه من النفاق.

ولكي يعتبر مَن يدَّعي الإسلام مؤمناً حقيقياً فلا بد من التصريح بالتوبة مما كان يعتقده سابقاً، ويؤكد هذا بالعمل، لقول الله تعالى: ﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ وَأَصْلَحُواْ وَبَيَّنُواْ﴾ [البقرة: ١٦٠].

فالتوبة الكلامية، والإصلاح الفعلي، لا بدّ معه من بيان، وإلاَّ فلا يكون المدَّعي صادقاً، فإذا كان صادقاً في التوبة فليتبرأ من البعثية، وليخرج من الكويت، ويرد المظالم على أهلها، ويعلن توبته من البعثية وأن مبادئها كفر وضلال، وأن على البعثيين أن يرجعوا إلى الله ويتوبوا إليه، ويعتنقوا الإسلام، ويتمسكوا بمبادئه قولاً وعملاً ظاهراً وباطناً،

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (٧/ ٣١٣).

ويستقيموا على دين الله، ويؤمنوا بالله ورسوله، ويؤمنوا بالآخرة إن كانوا صادقين»[1].

وقال في الردّ على معتقدات غلام أحمد برويز: «فإن تاب توبة ظاهرة، وكذَّب نفسه تكذيباً ظاهراً يُنشر في الصحف المحلية كما نُشِر فيها الباطل من تلك العقائد الزائفة، وإلا وجب على ولي الأمر للمسلمين قتله، وهذا شيء معلوم من دين الإسلام بالضرورة، والأدلة عليه من الكتاب والسُّنَّة وإجماع أهل العلم كثيرة جداً لا يمكن استقصاؤها في هذا الجواب»[2].

❑ ❑ ❑

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوّعة، للشيخ عبد العزيز بن باز (٦/ ١٢٢).

(٢) المصدر نفسه (٣/ ٢٦٨).

المبحث الرَّابع عشر

ٱلْقِيَامُ بِمَا يَجِبُ فِي حَقِّ ٱلْمُسْلِمِ مِنْ نُصْرَتِهِ مِمَّنْ ظَلَمَهُ، أَوِ ٱلثَّنَاءِ عَلَيْهِ فِيمَا وَافَقَ فِيهِ ٱلْحَقَّ، لاَ يَلْزَمُ مِنْهُ ٱلرِّضَا عَمَّا هُوَ عَلَيْهِ وَٱلتَّزْكِيَةُ لِمَنْهَجِهِ وَطَرِيقَتِهِ، إِذْ لِكُلِّ مَقَامٍ مَقَالٌ

كل مسلم ثبت له عقد الإسلام تجب نصرته ظالماً أو مظلوماً، للحديث، فيدخل في ذلك أهل السُّنَّة كلهم، وهذه النصرة لا تستلزم التزكية له، ولا الرضا بمنهجه كله.

ويدخل في ذلك الثناء على شخص فيما وافق فيه الحقّ، فإن هذا لا يستلزم التزكية العامة كذلك، ولا الرضا التام عنه، وهو أمر معلوم، ويسمِّيه العلماء بالتزكية النسبية، ويُعرف عند أهل الحديث بالتوثيق النسبي، وفَرْقٌ بين هذا وبين التزكية العامة والثناء العام، والتوثيق العام.

فالشيخ قد يدافع عن مظلوم أو يُثني على شخص فيما وافق فيه

السُّنَّـة أو الحقّ، وقد يكون الرجل في عموم أحواله عليه مآخذ لا تخرجه عن السُّنَّـة، إذ لكل مقام مقال، ولكل حادثة حديث. ومن لم يدرك هذا وقع في الزلل، ونسب إلى الشيخ ما لم يقل به ولا يعتقده، إما جهلاً من الفاعل أو تلبيساً على الناس.

من ذلك ما حصل من الشيخ رحمه الله عندما قام بما أوجب الله عليه من نصرة الأديب سيد قطب لما حُكم عليه بالإعدام ظلماً، فكتب إلى الحاكم آنذاك يبين له حرمة دم المسلم، ويذكِّرُه بالله عزَّ وجلّ، كما ذكر ذلك محمد المجذوب في كتابه[1].

فاستغلَّ بعض النَّاس والدُّعاة هذا الموقف من الشيخ ليُفهموا الناس أن هذا الأمر يفيد تزكية الشيخ ورضاه عن منهج سيد قطب، وأخذوا يعارضون بهذه الحادثة كل من أراد أن يبيّن ما وقع فيه الأديب سيد قطب من الزلل والخطأ في العقيدة والمنهج، وهذا افتراءٌ على الشيخ وتقويلٌ له ما لم يقل، بل هو من التلبيس على الناس، ومن المساهمة في نشر الباطل، ولو كان هؤلاء يُكنّون للأديب سيد قطب حقيقة المحبة لبيَّنوا للناس هم أنفسهم ما وقع فيه من الزلل، إذ الظنَّ بسيد قطب والله أعلم أن لو اطلع بنفسه على ذلك لرجع، إذ لا يُحبُّ أحدٌ أن يُنشر قوله المخالف للكتاب والسُّنَّـة، بل يتمنى أن لو أُخفي على الناس، وأن لا يُنشر عنه إلاَّ الحقّ، خصوصاً بعد موته وإفضائه إلى ربه.

---

(١) «علماء ومفكرون عرفتهم» (ص٩١).

وإليك إيراد بعض ما نُقل عن الشيخ رحمه الله من البيان لأخطاء سيِّد قطب والتحذير من كتبه، أنقله مما كتبه الشيخ عصام السناني في كتابه «براءة علماء الأُمَّة من تزكية أهل البدعة والمذمَّة»[1]:

«الموقف الأوَّل للشيخ:

قال سيِّد قطب ـ عفا الله عنه ـ في «ظلال القرآن» في قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾: «أما الاستواء على العرش فنملك أن نقول: إنه كناية عن الهيمنة على هذا الخلق»[2].

* **قال سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز** ـ رحمه الله ـ: «هذا كله كلام فاسدٌ، هذا معناه الهيمنة!! ما أثبت الاستواء، معناه إنكار الاستواء المعروف، وهو العلو على العرش، وهذا باطلٌ يدل على أنه مسكين ضايع في التفسير».

ـ ولما قال لسماحته أحد الحاضرين بأن البعض يوصي بقراءة هذا الكتاب دائماً، قال سماحة الشيخ ابن باز: «الذي يقوله غلط لا... غلط، الذي يقوله غلط.. سوف نكتب عليه إن شاء الله»[3].

---

(١) «براءة علماء الأمة من تزكية أهل البدعة والمذمّة» (ص٢٨ ـ ٣٢).

(٢) (٤/٢٣٢٨)، (٦/٣٤٠٨) ط١٢، ١٤٠٦، دار العلم.

(٣) المرجع: (درس لسماحته في منزله بالرياض سنة ١٤١٣ ـ تسجيلات منهاج السُّنَّة بالرياض).

الموقف الثَّاني للشيخ:

قال سيِّد قطب في كتابه «التصوير الفني في القرآن» عن موسى عليه السَّلام: «لنأخذ موسى، إنه نموذج للزعيم المندفع العصبي المزاج. . . ﴿ وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَٰذَا مِن شِيعَتِهِۦ وَهَٰذَا مِنْ عَدُوِّهِۦ ۖ فَٱسْتَغَٰثَهُ ٱلَّذِى مِن شِيعَتِهِۦ عَلَى ٱلَّذِى مِنْ عَدُوِّهِۦ فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ ۖ﴾ [القصص: ١٥]، وهنا يبدو التعصُّب القومي كما يبدو الانفعال العصبي، وسرعان ما تذهب هذه الدفعة العصبية فيثوب إلى نفسه شأن العصبيين».

ثم يقول عند قوله تعالى: ﴿ فَأَصْبَحَ فِى ٱلْمَدِينَةِ خَآئِفًا يَتَرَقَّبُ ﴾ [القصص: ١٨]، قال: «وهو تعبير مصور لهيئة معروفة، هيئة المتفزع المتلفت المتوقع للشر في كل حركة وتلك سمة العصبيين»(١).

* **قال سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز** ــ رحمه الله ــ لما قرىء عليه مثل هذا الكلام: «الاستهزاء بالأنبياء ردة مستقلة»(٢).

الموقف الثَّالث للشيخ:

قال سيد قطب في كتابه «كتب وشخصيات»(٣) عن معاوية بن أبي سفيان، وعمرو بن العاص رضي الله عنهما: «إن معاوية وزميله

---

(١) (٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٣) ط ١٣، دار الشروق.

(٢) المرجع: (درس لسماحته في منزله بالرياض سنة ١٤١٣ ــ تسجيلات منهاج السُّنَّة بالرياض).

(٣) (ص٢٤٢).

عمرواً لم يغلبا علياً لأنهما أعرف منه بدخائل النفوس، وأخبر منه بالتصرف النافع في الظرف المناسب، ولكن لأنهما طليقان في استخدام كل سلاح، وهو مقيد بأخلاقه في اختيار وسائل الصراع. وحين يركن معاوية وزميله إلى الكذب والغش والخديعة والنفاق والرشوة وشراء الذمم لا يملك علي أن يتدلى إلى هذا الدرك الأسفل، فلا عجب ينجحان ويفشل. وإنه لفشل أشرف من كل نجاح».

* **قال الشيخ عبد العزيز بن باز** ـ رحمه الله ـ لما سئل عن هذا الكلام وقرىء عليه:

«كلام قبيح!! هذا كلام قبيح؛ سبٌّ لمعاوية وسب لعمرو بن العاص؛ كل هذا كلام قبيح، وكلام منكر. معاوية وعمرو ومن معهما مجتهدون أخطأوا. والمجتهدون إذا أخطأوا فالله يعفوا عنا وعنهم».

ـ **قال السائل**: قوله: «إن فيهما نفاقاً» أليس تكفيراً؟

قال الشيخ عبد العزيز ـ رحمه الله ـ: «هذا خطأ وغلط لا يكون كفراً؛ فإن سبَّه لبعض الصحابة، أو واحد من الصحابة منكرٌ وفسق يستحق أن يؤدب عليه ـ نسأل الله العافية ـ ولكن إذا سبّ الأكثر أو فسقهم يرتد لأنهم حملة الشرع. إذ سبُّهم معناه قدح في الشرع».

ـ **قال السائل**: ألا ينهى عن هذه الكتب التي فيها هذا الكلام؟

قال سماحة الشيخ عبد العزيز ـ رحمه الله ـ: «ينبغي أن تمزّق».

ثم قال الشيخ: هذا في جريدة؟.

ــ **قال السائل:** «في كتاب، أحسن الله إليك».

قال الشيخ عبد العزيز: «لمن؟».

ــ **قال السائل:** «لسيِّد قطب».

ــ **قال الشيخ عبد العزيز:** «هذا كلام قبيح!!».

ــ **قال السائل:** في «كتب وشخصيّات»[١].

❑ ❑ ❑

(١) المرجع: (شرح رياض الصالحين، لسماحته بتاريخ يوم الأحد ١٨/٧/١٤١٦).

الخـاتمـة

فبعد هذا التوضيح لمنهج الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله في الردّ على المخالفين، وبيان أصوله التي ينطلق منها في ذلك، يتبيّن لنا بوضوح ما كان يتَّسم به الشيخ رحمه الله من الغَيْرة العظيمة على دين الله تبارك وتعالى، المقترنة بالحكمة المبنيَّة على جلب المصالح وتكثيرها، ودرء المفاسد وتقليلها.

ولا تزال جوانب كثيرة من حياة هذا العالم الربّاني تحتاج إلى إبراز وتوضيح.

فقد كان رحمه الله من أئمة الهدى، وأوعية العلم، لما كان يتمتّع به من الاتّباع العظيم للكتاب والسُّنَّة، والحرص الشديد على اقتفاء آثار السَّلَف.

فرحمه الله رحمة واسعة، وغفر الله لنا وله ولجميع المسلمين.

والحمد لله ربّ العالمين

❑ ❑ ❑

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
المبحث الثَّاني: لا يمنع من وجوب الردّ على المخالف مكانته العلميـة، أو الاجتماعية، ولا يعتبر الردّ قدحاً في منزلته ومكانته، ولا تنقيصاً من قدره، بل هو من البرِّ به والإحسان إليه .	١١٧
المطلب الأوَّل: تقرير ذلك من أقواله	١٢٠
المطلب الثَّاني: تقرير ذلك من أفعاله	١٢٤
أولاً: ردّه على العلماء والدعاة وأصحاب الهيئات الرسمية .	١٢٥
ثانياً: ردّه على الأمراء والسلاطين	١٢٧
المبحث الثَّالث: الردّ على المخالِفين سبب لتوحيد الأمَّة واعتصامِها بحبل الله، لا تفريقها وتمزيقها	١٣٣
المطلب الأوَّل: تقرير ذلك من أقواله	١٣٥
المطلب الثَّاني: تقرير ذلك من أفعاله	١٣٨
المبحث الرَّابع: لا فرق في وجوب الردّ وبيان الأخطاء بين أن يكون الخطأ في أصـول الديـن أو فروعـه، وإن كـان هـو فيمـا يتعلق بأصول الدين ألزم لعظم خطرها	١٣٩
المطلب الأوَّل: تقرير ذلك من أقواله	١٤٠
المطلب الثَّاني: تقرير ذلك من أفعاله	١٤٢
المبحث الخامس: لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة إذا كان متعلقاً بـالواجبـات أو المحـرمـات وقـد يجـوز في السنـن والمستحبات للمصلحة	١٤٥
المطلب الأوَّل: تقرير ذلك من أقواله	١٤٧
المطلب الثَّاني: تقرير ذلك من أفعاله	١٤٩

الموضوع	الصفحة

الفصل الثَّاني
ضوابط وقواعد في الردّ على المخالف

الموضوع	الصفحة
المبحث السَّادس: إنزال الناس منازلهم واعتبار الوجاهات والمناصب لكونه أدعى للقبول	١٩١
المبحث السَّابع: الغلظة والشدة مطلوبة إذا لم يحصل المقصود باللين، فتكون في حق المعاند والظالم والمتعدي والمعارض بالباطل	١٩٧
لا بدَّ من اعتبار أمور مهمة في هذا	١٩٩
المطلب الأوَّل: تقرير ذلك من أقواله	٢٠٢
المطلب الثَّاني: تقرير ذلك من أفعاله	٢٠٤
المبحث الثَّامن: لا بد من التفريق في الردّ والإنكار على المخطئين بين من كان على أصول أهل السُّنَّة فيُرفق به ولا يُنفَّر عنه، وبين من لم يكن كذلك	٢١١
مطلب: تقرير هذا من أقواله	٢١٣
المبحث التَّاسع: لا يلزم في الردّ على المخالفين ذكر ما لهم من الحسنات، ولا يجب ما يُسمَّى بالموازنة ما لم يكن ذكرها أدعى للقبول، بحيث لا يُفوِّت المقصود من الردّ وبيان المخالفة	٢١٩
المطلب الأوَّل: تقرير ذلك من أقواله	٢٢٣
المطلب الثَّاني: تقرير ذلك من أفعاله	٢٢٦
المبحث العاشر: الأصل في الرد على المخالفين أن يكون على الأوصاف دون الأشخاص	٢٢٧
لذكر الأشخاص والتحذير منهم بأسمائهم لا بد من أمرين	٢٢٨
مطلب: تقرير ذلك من أقواله	٢٣١

الموضوع	الصفحة

• • •